الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العـالي و البحث العلمي

جـــامعة أبو بكر بلقايد " تلمسان "

تخصص : تسيير عمومي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

أثر قانون المـالية على القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر الفترة 2010-2024

إعداد الطالبتين:

شلدة خيرة

عياد خديجة

إشراف الأستاذ :

أ. بن خـــالدي فضيل

أعضاء لجنة المناقشة:

أ/بومدين حسين	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
أ/بن خالدي فضيل	أستاذ محاضر أ	مشرفا
أ/ بومدين محمد	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجـامعية : 2024 / 2025

بسم الله الرحمن الرحيم

فاذكروني أذكركم

إهداء

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الانسان ما لم يعلم.

الحمد لله الذي وفقنا وأعاننا، وبلغنا هذا الجهد بعد صبر وعمل.

إلى نفسي المثابرة: يا من سهرت الليالي، وتحديت الصعاب، وآمنت بقدرتك على تحقيق هذا الهدف. إليكِ يا من بذلتِ الجهد وضحيتِ بالوقت، هذه الثمرة هي دليل على إصرارك وعزيمتك. أتمنى لكِ دوام التوفيق والنجاح في كل خطوة تخطينها.

إلى نور عيني ومهجة فؤادي، أمي الغالية: يا من حملتني بين ضلوعها حبًا ورعاية، وسهرت على راحتي وتفوقي. إليكِ يا نبض قلبي، ثمرة جهدي وقطرة من بحر عطائكِ.

دعواتكِ كانت ولا تزال النبراس الذي يضيء دربي.

إلى سندي وقوتي وملهِمي، أبي العزيز: يا من غرست فيّ قيم الطموح والإصرار، وضحيت وقدمت لي كل الدعم لأصل إلى هذا اليوم. إليك يا سندي وعزوتي،

هذا الإنجاز هو امتداد لدعواتك الصادقة وإيمانك بقدراتي.

إلى رفاق الدرب وشركاء النجاح، صديقاتي العزيزات : الذين شاركوني تفاصيل هذه الرحلة الأكاديمية، فكانوا لي نعم الرفيق والسند في أوقات الشدة والفرح.

لكم مني خالص الود والتقدير على صداقتكم الصادقة التي أثرت تجربتي.

إهداء

إلى من علّموني معنى الحياة، وسقوني الحب والعطاء بلا حدود، إلى روح والديّ الطاهرتين، اللذين غادرا دنيانا وبقيت ذكراهما العطرة نبراسًا يضيء دربي، أهدي ثمرة جهدي هذا، راجيًا أن يكون في ميزان حسناتهما.

إلى رفيق دربي وسندي، زوجي العزيز، يا من ساندتني وقدّمت لي كل الدعم والتشجيع لتجاوز الصعاب، وشاطرتني فرحة الوصول، هذا النجاح ما هو إلا جزء من عطائك.

إلى بهجة حياتي وفلذات كبدي، أطفالي الأعزاء، يا من كنتم مصدر إلهامي وقوتي، ومن أجلكم بذلت كل جهد، أرجو أن تكونوا فخورين بما حققته، وأن يكون هذا دافعًا لكم لتحقيق أحلامكم.

إلى سندي وعضدي، إخوتي الأكارم، يا من كنتم لي خير سند وعون، وشاطرتموني كل لحظات الفرح والتعب، إليكم أهدي هذا الإنجاز، مع خالص الحب والتقدير.

إلى رفقاء الدرب وشركاء النجاح، أصدقائي الأوفياء، يا من شاركتموني أجمل اللحظات وأصعبها، وكنتم خير سند وعون، إليكم أهدي هذا الجهد المتواضع، عربون محبة ووفاء.

إلى منارات العلم ورواد الفكر، أساتذتي الأفاضل: الذين لم يبخلوا علينا بعلمهم الغزير وتوجيهاتهم السديدة، فكانوا لنا القدوة والمثل الأعلى. لكم منا جزيل الشكر والامتنان على ما بذلتموه من جهد وعطاء في سبيل تعليمنا وتنوير عقولنا.

وختامًا، أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل نافعًا ومقبولًا.

شكر

الحمد لله رب العالمين، الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وكرمه تكللت هذه الجهود بالتوفيق والسداد.

مع انتهاء هذه المرحلة الهامة في مسيرتنا الأكاديمية، نتوجه بخالص الشكر والثناء لله عز وجل على ما منّ به علينا من قوة وعون وتوفيق لإتمام هذا العمل.

ثم، نتقدم بعظيم الامتنان والتقدير إلى الأستاذ القدير بن خالدي فضيل، الذي كان نبراسًا أضاء لنا دروب البحث والمعرفة.

لقد كان لتوجيهاته السديدة، ونصائحه القيمة، وصبره وتشجيعه المستمر، الدور الأكبر في إثراء هذه المذكرة والوصول بها إلى هذه المرحلة.

لا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا العميق وتقديرنا الجم لما بذله من جهد ووقت في سبيل إنجاح هذا العمل.

كما نود أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا

لكل من ساندننا ووقف بجانبنا خلال هذه الرحلة، من أساتذتنا الكرام الذين نهلنا من علمهم، وزملائنا الأعزاء الذين تبادلنا المعرفة والخبرات، وإلى عائلتينا الغاليتان التي وفرت لنا كل الدعم والرعاية.

أسأل الله العلي القدير أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وأن ينفع به، وأن يجزي خير الجزاء لكل من ساهم في إنجاحه

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات:

إهداء I

شكر III

فهرس المحتويات IV

مقدمة: ..... أ

الفصل الأول : الاطار النظري للقانون المالية والقدرة الشرائية **1**

I الاطار النظري لقانون المالية **2**

تمهيد **2**

1: دراسة عامة حول قانون المالية. **3**

1-1: مفهوم قانون المالية. **3**

أولا: نشأة قانون المالية. **3**

ثانيا: تعريف قانون المالية **4**

ثالثا: خصائص قانون المالية. **4**

1-2-: مصادر قانون المالية. **6**

أولا: المصادر الدستورية **6**

ثانيا : مصادر التشريع الضريبي **6**

1-3- تطورات قانون المالية **7**

2- أنواع ، أهمية تأثيرات قانون المالية. **11**

2-1- أنواع قانون المالية. **11**

أولا: قانون مالية سنوي. **11**

ثانيا : قانون مالية تكميلي "المعدل." **12**

ثالثا: قانون ضبط الميزانية. **13**

2-2- أهمية قانون المالية ، وأهم الإجراءات المتخذة لقانون مالية 2010 ..... **13**

أولا: أهمية قانون المالية: 13
ثانيا: أهم الإجراءات المتخذة لقانون مالية 2010. 14
2-3- تأثيرات قانون المالية. 15
أولا: التأثيرات الإقتصادية. 15
ثانيا : التأثير السياسي. 15
II الاطار النظري للقدرة الشرائية 17
تمهيد: 17
1-عموميات حول القدرة الشرائية 18
1-1-مفهوم القدرة الشرائية 18
1-2-مفهوم القدرة الشرائية و نضرياتها 20
1-3- أقسام و عناصر القدرة الشرائية وطرق قياسها 23
2-العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة 25
2-1-العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة 25
2-2-أسباب ضعف القدرة الشرائية 27
2-3-سياسة رفع و تخفيض قيمة العملة 27
خلاصة الفصل: 31
الفصل الثاني: الدراسات السابقة 32
تمهيد: 33
1-دراسات خاصة بقانون المالية 34
1-1-الدراسات المحلية 34
2-2- الدراسات الأجنبية: 41
2-دراسات خاصة بالقدرة الشرائية 45
2-1-الدراسات المحلية 45

2-2-الدراسات الأجنبية 49

3-المقارنة و الفجوة العلمية 52

3-1- المقارنة 52

3-2-الفجوة العلمية 53

خلاصة الفصل: 55

الفصل الثالث: الاطار التطبيقي..... 56

تمهيد: 57

1-تطور قوانين المالية في الجزائر وآثارها على السوق الاستهلاكي 58

1-1- عرض موجز لأهم بنود قوانين المالية من 2015 إلى 2024..... 58

1-2- انعكاس هذه البنود على الأسعار والمستهلك 64

2-مؤشرات القدرة الشرائية وتغير نمط استهلاك المواطن..... 67

2-1- تحليل مؤشرات القدرة الشرائية في الجزائر 67

3-أهم الإجراءات المتخذة لدعم القدرة الشرائية في الجزائر:..... 76

3-1- مراجعة الأجور والمعاشات 76

3-2-دعم الأسعار والمواد الأساسية 78

3-3- الإعفاءات والتخفيضات الضريبية..... 82

3-4-دعم الفئات الهشة عبر التحويلات الاجتماعية:..... 83

3-5- ضبط السوق ومكافحة المضاربة 87

3-6- مشروع إصلاح الدعم..... 89

خلاصة:..... 93

خاتـــمـــة 94

قائمة المراجع 100

مقــدمة

مقدمة:

تُعد القدرة الشرائية من أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تُقاس بها جودة الحياة ومستوى الرفاه الاجتماعي، حيث تعكس العلاقة بين مداخيل الأفراد وتكاليف المعيشة. وتمثل هذه القدرة إحدى الركائز الأساسية التي تُبنى عليها السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الدول، نظراً لارتباطها المباشر باستقرار الطبقات الاجتماعية، ومدى تماسك النسيج الاقتصادي الوطني.

في الجزائر، شهدت القدرة الشرائية خلال السنوات الأخيرة تراجعًا ملحوظًا نتيجة جملة من العوامل، يأتي في مقدمتها ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وضعف الإنتاج المحلي، وتغير أولويات الإنفاق العمومي. وقد تجسدت هذه التحولات بشكل واضح في توجهات الدولة عبر قوانين المالية، التي تُعد الإطار القانوني والتنفيذي الرئيسي للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، كونها تحدد مستويات الإنفاق العام، ووجهة توزيع الموارد، والإجراءات الجبائية، والدعم الاجتماعي، وكلها عناصر تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على مستوى المعيشة.

وتكتسب الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024 أهمية خاصة، باعتبارها مرحلة عرفت خلالها الجزائر عدة متغيرات داخلية وخارجية أثرت على استقرارها الاقتصادي. فمن جهة، شهدت هذه المرحلة ارتفاعًا كبيرًا في نفقات الدولة في بداية العشرية، مدفوعًا بعائدات طاقوية معتبرة، ما أدى إلى تبني قوانين مالية توسعية تهدف إلى تحسين القدرة الشرائية للمواطن من خلال رفع الأجور، وتوسيع برامج الدعم. غير أن انهيار أسعار النفط منذ 2014 أدخل البلاد في دوامة من التحديات المالية، أدت إلى تغيّر ملموس في طبيعة قوانين المالية، التي أصبحت تميل أكثر نحو الضغط على النفقات، وإعادة النظر في منظومة الدعم، مع محاولة الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى.

وفي السنوات الأخيرة، وخصوصًا بعد 2019، واجه الاقتصاد الوطني صدمات إضافية، على غرار الأزمة الصحية العالمية وتراجع النمو، مما عمّق من هشاشة الوضع الاجتماعي، وأعاد إلى الواجهة إشكالية القدرة الشرائية، التي أصبحت تعاني من تآكل مستمر في ظل الارتفاع المتزايد لأسعار المواد الأساسية، وتراجع قدرة السياسات المالية على احتوائها.

إن تحليل قوانين المالية خلال هذه الفترة يُمكّن من فهم التوجهات التي تبنتها الدولة في تسيير الموارد، وتقييم مدى فاعلية هذه السياسات في حماية القدرة الشرائية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، خاصة في ظل بيئة اقتصادية متقلبة وغير مستقرة.

إشكالية الدراسة

بناءا على هذا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

ما مدى تأثير قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2024 على القدرة الشرائية للمواطن؟

الأسئلة الفرعية:

1 .ما هو الإطار النظري للقدرة الشرائية؟

2 .ما هي النظريات التي فسرت القدرة الشرائية؟ وكيف يتم قياسها وتقييم تغيراتها؟

3 .ما هي العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية في الجزائر؟

4 .ما دور قوانين المالية في التحكم بالقدرة الشرائية؟ وكيف انعكست أحكامها على المواطن الجزائري؟

5 .كيف يمكن تقييم السياسات المتبعة في الجزائر في ظل ما جاء في قوانين المالية الأخيرة (2010-2024) من حيث تأثيرها على القدرة الشرائية؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في:

- تسليط الضوء على تطور القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024.
- تحليل مدى تجاوب السياسات المالية، عبر قوانين المالية، مع متطلبات تحسين القدرة الشرائية.
- تقديم إطار مرجعي يُفيد صانعي القرار، الباحثين، والمهتمين بالشأن الاقتصادي في الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح الإطار النظري للقدرة الشرائية والعوامل المؤثرة فيها.
- دراسة تطور قوانين المالية في الجزائر وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.
- تحليل العلاقة بين قوانين المالية في الجزائر وتغيرات القدرة الشرائية خلال الفترة 2010–2024.
- رصد الفجوات بين النصوص القانونية والواقع المعيشي للمواطن.
- تقديم مقترحات عملية لتعزيز القدرة الشرائية عبر أدوات السياسة المالية.

فرضيات الدراسة

انطلقت هذه الدراسة من مجموعة من الفرضيات الأساسية، وهي:

- تؤثر قوانين المالية بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال ما تتضمنه من إجراءات ضريبية، إنفاق عام، ودعم اجتماعي.
- القدرة الشرائية في الجزائر تتأثر أكثر بالعوامل التضخمية وتقلبات سعر الصرف مقارنة بالإجراءات القانونية فقط.

الحدود المكانية و الزمانية :

- **الحدود المكانية للدراسة:**

تنحصر الحدود المكانية لهذه الدراسة في الجزائر، حيث تم التركيز على دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي داخل الجزائر، خاصة فيما يتعلق بتأثير قوانين المالية الوطنية على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري. كما تم تحليل السياسات المالية المعتمدة من قبل الحكومة الجزائرية وانعكاساتها على الحياة اليومية.

- **الحدود الزمانية للدراسة:**

تمتد الحدود الزمانية للدراسة خلال الفترة من سنة 2010 إلى سنة 2024، وهي فترة تميزت بتغيرات اقتصادية هامة، سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

صعوبات الدراسة:

واجهت الدراسة جملة من التحديات التي قد تؤثر على شمولية النتائج ودقتها، من أبرزها:

1 .ندرة الإحصائيات الدقيقة والمحدثة حول القدرة الشرائية ومؤشرات الأسعار، خاصة في الفترات الأخيرة.

2 .قلة الدراسات الأكاديمية الجزائرية الحديثة التي تتناول العلاقة بين قوانين المالية والقدرة الشرائية بشكل مباشر.

- **منهجية الدراسة:**

اعتمدت هذه الدراسة على مزيج من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع وأهدافه، وهي:

- **المنهج الوصفي التحليلي:**

استخدم في الفصل الأول والثاني لتوصيف المفاهيم النظرية المتعلقة بالقدرة الشرائية، العوامل المؤثرة عليها، وقوانين المالية، بالإضافة إلى تحليل الدراسات السابقة.

مكن هذا المنهج من تقديم خلفية معرفية شاملة تسهّل فهم العلاقة بين القدرة الشرائية والسياسات المالية.

- **المنهج المقارن:**

تم توظيفه في المبحث الثالث من الفصل الثاني لمقارنة نتائج الدراسات السابقة (عربية وأجنبية) وتحليل أوجه التشابه والاختلاف والفجوات البحثية.

كما سُخّر للمقارنة بين تطورات قوانين المالية في الجزائر وتأثيرها الفعلي على القدرة الشرائية.

- **المنهج التاريخي:**

استُخدم لتتبع تطور القدرة الشرائية وقوانين المالية في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2024، مع التركيز على أبرز التحولات الاقتصادية والاجتماعية.

- **المنهج التحليلي التطبيقي:**

استُخدم في الفصل الثالث، خصوصًا في دراسة تأثير قوانين المالية في الجزائر على القدرة الشرائية للمواطن، من خلال تحليل واقعي للإجراءات المالية وأثرها على المعيش اليومي.

تقسيم الدراسة:

جاء تقسيم هذه الدراسة في إطار منهجي متسلسل ومترابط، حيث تضمَّنت ثلاثة فصول رئيسية، سبقتها مقدمة واختتمت بـ خاتمة. تناول الفصل الأول الإطار النظري للقدرة الشرائية، من خلال عرض المفاهيم الأساسية والنظريات المتعلقة بها، والعوامل المؤثرة عليها، إلى جانب سياسات رفع وخفض قيمة العملة. أما الفصل الثاني فخُصص لعرض ومناقشة الدراسات السابقة، العربية والأجنبية، ذات الصلة بالقدرة الشرائية وقوانين المالية، مع إبراز الفجوات البحثية القائمة. في حين ركز الفصل الثالث على قانون المالية، من حيث مفاهيمه وتطوره وأنواعه، وتحليل تأثيره على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024، مع التطرق إلى أسباب تراجع هذه القدرة والإجراءات الحكومية المتخذة لمعالجتها، وذلك بهدف الربط بين الإطار النظري والتحليل الواقعي للسياسات المالية وتأثيرها الاجتماعي.

الفصل الأول : الاطار النظري للقانون المالية والقدرة الشرائية

الاطار النظري لقانون المالية

تمهيد

تعتبر المالية العامة من أهم الاسس التي ترتكز عليها الدول الحديثة في تسيير شؤونها الاقتصادية والاجتماعية من خلال تقييم الايرادات والنفقات الحكومية للسلطات العامة. ويبرز قانون المالية كوسيلة قانونية وتنظيمية تحدد الإطار العام للإيرادات والنفقات الحكومية للدولة خلال سنة مالية محددة.

في الواقع الجزائري يحتل قانون المالية أهمية بالغة كونه يعكس السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، اضافة الى وضع الإطار القانوني للتنفيذ المالي بما يضمن الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة.

تم تقسيم هذا الجزء إلى جزئين أساسيين : يتناول الإطار المفاهيمي لقانون المالية من خلال توضيح مفهومه، مصادره و مكوناته. بينما يخصص الجزء الثاني لدراسة أنواع قانون المالية و أهميته مع التطرق إلى أبرز تأثيراته على المستويات الاقتصادية، الاجتماعية و التنموية.

1: دراسة عامة حول قانون المالية.

1-1: مفهوم قانون المالية.

أولا: نشأة قانون المالية.

- **قانون المالية في البلدان الرأسمالية والاشتراكية:**

يتسم قانون المالية في البلدان الرأسمالية والاشتراكية بتباين واضح من حيث التنظيم وآليات التنفيذ والأهداف المرجوة، مما يعكس الاختلافات الجوهرية بين النظامين الاقتصاديين. في البلدان الرأسمالية، يهدف قانون المالية إلى دعم السوق الحرة والتركيز على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تقليص دور الدولة في النشاطات الاقتصادية. حيث يعتمد هذا النظام على تقنيات العرض والطلب، ويقوم بتحديد الضرائب وتخصيص النفقات الحكومية في بعض القطاعات الحكومية كالدفاع والتعليم، الصحة مع الحرص على تشجيع الاستثمار الخاص وتوفير التسهيلات الضريبية للشركات والأفراد. في هذا الإطار، تطمح الحكومات إلى تحقيق التوازن بين تشجيع النمو الاقتصادي وضمان العدالة الاجتماعية من حيث ترشيد الإنفاق العام والتسيير المعتدل للعجز المالي[1].

على خلاف البلدان الاشتراكية، فإن قانون المالية يعمل على تحقيق أهداف التخطيط المركزي للاقتصاد و العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع المتزن للموارد. تكون فيه الدولة متدخلة بشكل شبه كلي في الشؤون الإقتصادية ، حيث تركز الدولة على مجانية أو تدعيم السلع والخدمات ويتسم ذلك بتزايد في النفقات العامة الاجتماعية مثل التعليم والسكن مع تخفيف أو الاعفاء الضريبي للفئات الضعيفة . كما تؤدي الدولة دورا أساسيا في تنظيم الإنتاج و توزيع الثروات مما يجعل قانون المالية ركيزة أساسية في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي.

إن امتناع الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية أدى إلى ظهور المبادئ التالية:

- استقلالية مالية الدولة عن ميزانيتها.
- وجوب توازن ميزانية الدولة .

[1] *جورج، أوسكار. المالية العامة. ترجمة عبد العزيز الكحلاوي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 45.*

- حيادية المالية العامة ولكن لم تدم لفترة أطول وهذا راجع لبعض الأسباب، أبرزها:
  - أزمة الكساد الاقتصادية عام 1929.
  - مخلفات الحربين العالميتين الأولى والثانية.
  - بداية ظهور وتنامي أفكار الاشتراكية.

مما أدى إلى اعادة النظر في مفهوم ودور الدولة والطرق والقوانين المالية المستخدمة للتدخل في المبادئ الاقتصادية حيث ظهرت مبادئ أخرى:

- تدخل الدولة في المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ضروري لضمان التوازن والاستقرار الاقتصادي.
- تشريع قوانين وتنظيمات جديدة تتماشى مع الوقت الحالي من أجل التوجيه الأمثل للاقتصاد وعليه ترشيد تدفقات الأموال.[1]

ثانيا: تعريف قانون المالية

هو وثيقة تقر وترخص بالنسبة لكل سنة مدنية، إجمالي إيرادات الدولة ونفقاتها العمومية وكذلك الوسائل المالية الأخرى المخصصة في إدارة المرافق العامة إضافة إلى الاعتمادات المخصصة للتجهيزات العمومية. كما ورد له تعريف آخر "هو تلك الوثيقة التي تعدها السلطة التنفيذية بمصادقة البرلمان عليها حيث يحدد فيها المبالغ التي تخص موارد ونفقات الدولة المنتظر تنفيذها خلال سنة مالية طبيعية في نطاق احترام التوازنات العامة" حيث قانون المالية هو المحدد الرئيسي للنظام المتبع في أي دولة.

ثالثا: خصائص قانون المالية.

يتميز قانون المالية ببعض الخصائص التي تميزه عن غيره من القوانين، أبرزها:

1 /قانون المالية أداة سياسية: تعني أن اعداد وإقرار قانون المالية ليس بعملية تشريعية فقط أو مجرد اجراء تقني محاسبي بحت، بل يخضع بشكل كبير للتأثيرات والصراعات السياسية المختلفة.

[1] *بودبار، عبد القادر. المالية العامة والتشريع المالي. الجزائر: دار الهدى، 2019، ص 78.*

2/خاصية الإجازة : لا يكون قانون المالية المحضّر من طرف السلطة التنفيذية تحت إشراف وزير المالية قابل للتنفييذ الاّ بمصادقة البرلمان عليه ليتم إصداره من طرف رئيس الجمهورية .

3 /قانون المالية عملية سنوية وضرورية: يوضع قانون المالية لسنة واحدة حسب المادة 03 من قانون 17/84 لكن يمكن أن تطرأ على هذا المبدأ استثناءات قد تحدث كأن يجعل قانون المالية يمتد لأكثر من سنة و عندها قانون المالية القادم يكون أقل من سنة.

4 /خاصية التقدير هو عملية تقديرية لأنه يشمل تقديرات فيما يخص النفقات وبالتالي تقديرات الموارد لتغطية هاته التّكاليف[1].

ويتجسد فيما يلي[2]:

أ/ الحصيلة السنوية للتوازن الاقتصادي و المالي و النتائج المحصل عليها و رؤى المستقبل .

ب/ ملحقات تفسيرية تبين خاصة ما يلي.

- التصنيفات حسب كل قسم من أقسام الضرائب، لا سيما تلك المتعلقة بالإجراءات الجديدة، وبشكل عام تقديرات المحصّلات الناتجة عن موارد أخرى.
- توزيع نفقات التسيير لمصالح الدولة حسب كل فصل المرفوقة عند الإقتضاء بتقييم حول تطور تكاليف الخدمات
- توزيع النفقات النهائية للمخطط السنوي، حسب كل قطاع.
- القائمة الكاملة للرسوم الشبه جبائية.

[1] *بن ناصر، يوسف. القانون المالي: مبادئ وأحكام. الجزائر: دار الخلدونية، 2020، ص 102.*

[2] *بن ناصر يوسف، مرجع سابق، ص 115.*

1-2-: مصادر قانون المالية.

أولا: المصادر الدستورية

يحدد الدستور الأسس الجوهرية لنظام الضرائب، كما هو مقر في المادة 64 من دستور 1966 يخضع جميع المواطنين لنفس الالتزامات الضريبية و يجب على الجميع المساهمة في تمويل التكاليف العمومية ، بما يتناسب مع المقدرة المالية. لا يجوز أن تحدث أية ضريبة أو جباية أو رسم أو أي حق أيا كان إلاّ بمقتضى القانون، و يحدد المدة القصوى للبرلمان من أجل المصادقة على قانون المالية في مدة أقصاها 75 يوما من تاريخ إيداعه.

كما ينص على أن التصويت على الميزانية تقع ضمن مسؤوليات البرلمان، كما تنص المادة 123 من الدستور " يقرّ البرلمان بقوانين عضوية في المجالات التالية : تحديد آليات عمل السلطات العمومية و تنظيمها، آلية الاقتراع، القانون المتعلق بقوانين المالية ،"كذلك البرلمان له رقابة على كل القطاعات فيما يتعلق بصرف الموارد المالية" تقدم الحكومة لكل غرفة من البرلمان بيانا عن إنفاق الإعتمادات المالية التي أجازتها لكل سنة مالية "بالإضافة إلى رقابة مجلس المحاسبة و المتمثلة في الرقابة البعدية لأموال الدولة و الجماعات المحلية و المرافق العمومية وذلك بتقرير سنوي يرفع إلى رئيس الجمهورية[1].

ثانيا : مصادر التشريع الضريبي.

يعتبر علماء المالية أن التشريع الضريبي جزء من القانون المالي، يضمن تنظيم الأسس والقواعد المتعلقة بتقرير الإيرادات العامة السيادية وتحصيلها، والروابط القانونية التي تنشأ بين الأجهزة الضريبية و المكلفين بالضريبة.

باعتباره فرعا متخصصا من منظومة القوانين العامة، يتميز التشريع الضريبي بتخصصه في معالجة الضرائب والرسوم، حيث يشكلان مصدرا أساسيا في تمويل الميزانية العامة.

من أركانه:

[1] *بودبار عبد القادر، المرجع السابق، ص 78*

أ / تحديد أهداف الدولة بناء على مبادئها السياسية و الاقتصادية، وتفسير ما قد يطرأ على هذه الغايات من تغيرات (وعليه فإن الأهداف التي تحددها الدول تتباين بناء على طبيعة نظامها الاقتصادي و مستوى نموها،سواء كانت رأسمالية متقدمة أو متخلفة أو اشتراكية .)

ب/إيجاد الآلية اللازمة و مجموعة الوسائل الممكنة، لتحقيق أهداف الدولة الإقتصادية و السياسية، و هذه الوسائل تقوم على عنصرين مهمين : الأوّل فني والثاني تنظيمي.

- الفني يراعي ظروف البيئة الضريبية التي ستسري عليها أحكام التشريع الضريبي العام ، و لا سيما أن كل نظام ضريبي ليس إلا تعبيرا عن مجتمع معين في زمن معين
- التنظيمي يتعلق من جهة بالأجهزة الإدارية المتعددة و المتشعبة التي تقوم بوظائف الجباية، و من جهة أخرى الحرص على تحقيق الموائمة بين الضرائب المختلفة ، مع تجنب إحداث أي فجوة في كيان النظام الضريبي[1] .

1-3- تطورات قانون المالية

مرّت الميزانية العامّة في الجزائر بمراحل تطور متعددة كانت بداية ظهور أول تنظيم قانوني لها سنة 1839 الذي يحدد الميزانية العامة للمصالح الاستعمارية في الجزائر ثم يليها في أول أوت 1898 أنشأت جمعيات المفاوضات المالية، ثم (الجمعية المالية الجزائرية 1945-1946) و (الجمعية الجزائرية1947-1956)

وفي عام 1931 أعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانيتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أو مظهرها، و في 20سبتمبر 1947 تم إبطال المفاوضات المالية وتأسيس المجلس الجزائري الذي يجيز الميزانية العامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية والقانونية الإدارية إلا أنه يفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية ، و في ديسمبر 1962 عقب الاستقلال، ظهرت أول ميزانية للجزائر المستقلة تميزت بنهج محافظ على استدامة عمل هياكل الدولة و تأكيد سيادتها، خصوصا على الصعيد المالي و التنظيمي في ظل غياب رؤى تخطيطية

[1] *خليف مراد، "أثر قانون المالية في تسيير المالية العامة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والسياسية 12، عدد 2 (2021): 99-112.*

مسبقة و محدودية الموارد المالية، و إصدار أول قانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988[1] المتضمن التوجيه و التخطيط ،فأنه يمكن للدولة إصدار قانون للمالية بحيث يوجه و يرشد السياسات المالية و المالية العامة للجزائر بهدف تحقيق توجيه مسار تنموي موحد و بلوغ الغاية المنشودة و هي النهوض بالاقتصاد المحلي[2].

شهدت قوانين المالية في الجزائر بين سنتي 2010 و2024 سلسلة من التحولات البنيوية والوظيفية العميقة التي عكست تطورات البيئة الاقتصادية الوطنية والدولية، فضلاً عن التغيرات الهيكلية التي طرأت على آليات إعداد الميزانية العمومية وتنفيذها. فقد تميزت هذه المرحلة بتعاقب ثلاث فترات رئيسية ومتمايزة: فترة الوفرة المالية (2010-2014)، فترة التقشف ومحاولات الإصلاح (2015-2019)، ثم فترة الانتقال نحو نمط جديد لتسيير المالية العمومية في ظل الأزمة الصحية والرهانات التنموية الجديدة (2020-2024).

المرحلة الأولى: الوفرة المالية والإنفاق التوسعي(2010–2014)

شهدت هذه المرحلة صدمة سعرية نفطية عالمية متصاعدة، حيث تجاوز سعر البرميل 100 دولار، وهو ما أتاح للدولة الجزائرية سيولة مالية ضخمة عزّزت قدرتها على تفعيل سياسة مالية توسعية ركزت على زيادة مستوى الإنفاق العمومي.

من أبرز خصائص هذه المرحلة[3]:

- تمويل واسع لمخططات التنمية الخماسية (2010–2014) التي خصص لها أكثر من 286 مليار دولار، وشملت مشاريع في البنية التحتية، السكن، التعليم، الصحة، والطرقات.
- قفزة نوعية غير مسبوقة في النفقات الاجتماعية، بما فيها دعم المواد الأساسية، الطاقة، والسكن، علاوة على زيادات معتبرة في الأجور والمنح.

---

[1] *القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتوجيه والتخطيط المالي في الجزائر. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 3، جانفي 1988.*

[2] *بن ناصر يوسف، المرجع السابق، ص 72.*

[3] *خليف، مراد. "أثر قانون المالية في تسيير المالية العامة في الجزائر." مجلة العلوم القانونية والسياسية 12، عدد 2 (2021): 99-100.*

- غياب التنويع الجبائي، حيث ظلت الجباية البترولية تمثل أكثر من 60–70% من إيرادات الميزانية العامة، مما خلق تبعية خطيرة لعائدات المحروقات.
- الافتقار إلى منهجية ربط الميزانية بالأداء مع اتباع طرق نمطية مألوفة في إعداد الميزانية، تفتقد إلى معايير تقييم ناجعة وفعّالة.
- رغم الاستقرار الظاهري، فإن هذه المرحلة كرّست اضطرابا هيكليًا بين الإيرادات والنفقات، الأمر الذي هيّأ الظروف لنشوء مرحلة الأزمة.

المرحلة الثانية: الصدمة البترولية والتقشف المرحلي(2019–2015)

شهدت هذه المرحلة انعكاسات مباشرة لانهيار أسعار النفط سنة 2014، حيث تراجع سعر البرميل إلى أقل من 50 دولارًا، مما تسبب في أزمة مالية خانقة.

أهم ملامح هذه المرحلة:

- تبني سياسة مالية انكماشية في قوانين المالية (خاصة 2016 و2017)، من خلال تقليل الإنفاق على ميزانية التجهيز وترشيد نفقات التسيير.
- تطبيق إصلاحات جبائية بهدف توسيع القاعدة الجبائية غير البترولية، كرفع بعض الرسوم والضرائب، وتحسين إدارة وتحصيل الضرائب المحلية.
- اعتماد آليات التمويل غير التقليدي (2017)، عبر طباعة النقود من طرف بنك الجزائر لتغطية عجز الميزانية، أثار هذا الإجراء الذي تم وصفه بسياسة توسعية مؤقتة و غير مدعومة بزيادة إنتاجية جدلا واسعا بشأن احتمالية حدوث تضخم أو انكماش نقدي .
- إدخال تدريجي لمنطق برمجة الميزانية حسب الأهداف، حيث ظهرت مبادرات أولية نحو اعتماد التخطيط المتوسط الأجل، دون تفعيل حقيقي على أرض الواقع.

- أسفرت هذه المرحلة عن تفاقم العجز المالي للدولة، مما استدعى ضرورة القيام بإصلاحات هيكلية أعمق لمنظومة المالية العامة[1].

المرحلة الثالثة: الأزمة المركبة والإصلاحات المؤسساتية(2021–2020)

جاءت هذه المرحلة في سياق مزدوج: تفشي جائحة كوفيد-19 وتراجع حاد جديد في أسعار النفط، ما زاد من هشاشة الوضع المالي للدولة.

التحولات الجوهرية خلال هذه الفترة:

- إصدار قانون مالية تكميلي سنة 2020 ليتماشى مع التغيرات المفاجئة، من خلال تخفيض توقعات النمو والإيرادات وضبط النفقات.
- تفعيل الطوارئ الاقتصادية والصحية، وتوجيه الموارد نحو الإنفاق الاجتماعي والصحي العاجل، مع تعليق مؤقت لبعض المشاريع الاستثمارية الكبرى.
- إقرار دستور 2020، الذي رسخ مبادئ جديدة في تسيير المالية العامة، أبرزها الشفافية، الرقابة البرلمانية، مبدأ التوازن المالي، وبرمجة الميزانية متعددة السنوات.
- التحول الرقمي في المالية العمومية، من خلال رقمنة بعض الإجراءات الجبائية والجمركية، وتحسين الدفع الإلكتروني.
- هذه المرحلة شكلت نقطة مفصلية لإعادة التفكير في نموذج قانون المالية من حيث الشكل والمضمون[2].

المرحلة الرابعة: التحديث التشريعي والبرمجة متعددة السنوات(2024–2022)

تُعتبر هذه المرحلة الأحدث والأكثر نضجًا من حيث الرؤية الإصلاحية والتقنية في إعداد قانون المالية، حيث تم الشروع في تنزيل الإصلاحات المهيكلة تدريجيًا.

---

[1] *وزارة المالية الجزائرية، تقرير السياسة المالية للسنوات 2016-2017 .الجزائر: وزارة المالية، 2018.*

[2] *زواوي، حياة. "قانون المالية كأداة للتنمية الاقتصادية في الجزائر." مجلة الدراسات القانونية 7، عدد 1 (2020)، ص 48.*

أهم ما يميز هذه المرحلة[1]:

- تبني منطق "البرمجة الثلاثية للميزانية"، بدءًا من قانون المالية لسنة 2023، حيث يتم إعداد الميزانية وفق إطار متوسط الأجل يغطي ثلاث سنوات، مما يعزز الرؤية الاستراتيجية ويقلل من الارتجالية.
- تطوير المنظومة القانونية لقانون المالية، مع إدماج مبادئ الحكامة الرشيدة، ومأسسة الرقابة البعدية للبرلمان على تنفيذ الميزانية.
- توسيع الوعاء الجبائي الرقمي، من خلال تعميم الفوترة الإلكترونية، وتكثيف الرقابة الجبائية على النشاطات التجارية غير المهيكلة.
- تحسين مناخ الأعمال عبر الإعفاءات والتحفيزات الجبائية في بعض القوانين (2023–2024)، خاصة لفائدة المؤسسات الناشئة، الاستثمار المنتج، والمشاريع الرقمية.
- تحكم تدريجي في العجز المالي، نتيجة ارتفاع نسبي في أسعار النفط، واسترجاع بعض التوازنات بفضل ارتفاع الصادرات وتقييد النفقات غير المنتجة.

مع نهاية سنة 2024، تكون الجزائر قد قطعت أشواطًا معتبرة نحو تحديث قانون المالية، وتبني آليات أكثر شفافية واستشرافًا، مما يفتح المجال أمام انتقال تدريجي نحو ميزانية مبنية على النتائج والأهداف القطاعية، بدل الميزانية الكلاسيكية الموجهة بالنفقات.

2- أنواع ، أهمية تأثيرات قانون المالية.

2-1- أنواع قانون المالية.

أولا: قانون مالية سنوي.

[1] *Lahlou, Ahmed. "The Impact of Public Finance Law on Economic Stability in Algeria." International Journal of Public Sector Economics 45, no. 3 (2021), P 148.*

يسمى كذلك بالقانون الأساسي ، وحسب المادة 3 من قانون 17/84 هو وثيقة قانونية ترخص سنويا مجموع إيرادات ونفقات الدولة إضافة إلى الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية ، كذلك يقر ويجيز المصاريف المخصصة للاستثمارات العمومية و كذلك النفقات المتعلقة بتنمية وتوسيع الأصول الرأسمالية. [1]

ثانيا : قانون مالية تكميلي "المعدل."

تقتصر صلاحية قانون المالية المعدل في إتمام أحكام قانون المالية للسنة أو تعديلها خلال السنة الجارية دون غيره من القوانين. [2]

" *يعد قانون المالية التكميلي الإطار القانوني الوحد لإجراء تعديلات على قانون المالية السنوي، مما يجعله وثيق الصلة به، فقانون المالية السنوي قد لا يستجيب بشكل كامل للتطورات الإقتصادية أو الإجتماعية أو السياسية مما يستدعي تدخلا تشريعيا عبر قوانين تكميلية لتعديله* "و يتم المصادقة على القوانين التكميلية بطريقتان[3]:

*إما أن تعد الحكومة هذه القوانين و تقترحها على البرلمان للمصادقة عليها.

*إما أن تقوم الحكومات بإدخال هذه التعديلات على القانون الأساسي بصفة مباشرة و ذلك بإستعمال سلطتها التنظيمية المتمثلة في المراسيم التنظيمية المتمثلة في المراسيم التنفيذية لتعرضها فيما بعد على البرلمان للمصادقة عليها

*بالنسبة للنفقات إذا كانت غير كافية أو جديدة تظهر على شكل نفقات تكميلية أو جديدة.

*بالنسبة للإيرادات إذا كانت غير كافية تطلب السلطة التنفيذية إيرادات جديدة (ضرائب ، رسوم) ، "مثل القانون التعديلي 1997 الذي خص بتعديل مادة من قانون مالية 1991 ، يعتبر القانون الوحيد الذي بإمكانه تعديل قانون

[1] *وزارة المالية الجزائرية، تقرير تنفيذ الميزانية لسنة 2022. الجزائر: المديرية العامة للميزانية، 2023.*

[2] *بودبار عبد القادر، المرجع السابق، ص 78.*

[3] *بن ناصر يوسف، المرجع السابق، ص 145.*

المالية السنوي و لكن يمكن أن تكون هناك قوانين أخرى بإمكانها تعديل قانون المالية الأساسي نظرا لأهميتها و حساسيتها ، مثل القانون الضريبي ،القوانين البترولية ، القوانين المتعلقة بالإستثمارات[1]" .

ثالثا: قانون ضبط الميزانية.

هو ذلك النص التشريعي الذي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية وعند اقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية.

و كتعريف آخر له: قانون ضبط الميزانية هو الإطار القانوني الذي يحدد النتائج المالية لكل سنة مالية، ويصادق على المقارنات بين النتائج المحققة و التقديرات الأولية المعدة في قانون المالية السنوي، فهو يمثل وسيلة مراقبة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية، فيسجل الأرقام الفعلية التي حصلت بالنسبة للنفقات و الإيرادات، ويعتمد عليه في تحضير قوانين المالية أو قانون المالية للسنة القادمة وكذلك استنباط الفوارق بين الأرقام التوقعية و الأرقام الفعلية.

2-2- أهمية قانون المالية ، وأهم الإجراءات المتخذة لقانون مالية 2010

أولا: أهمية قانون المالية:

*هو الطريقة الوحيد الذي تستطيع الدولة من خلالها التصرف في الأموال العمومية ، إذ لا يمكن تنفيذ أي برنامج إلا من خلال هذا القانون المالي السياسي.استعدادا لتطبيق برنامج حكومي محدد ومعين الأهداف على كل مؤسسة تحديد احتياجاتها العامة الضرورية لتأدية الدورة المعمول بها في هذا البرنامج السياسي الشامل .

*بدون هذا القانون المالي لا يمكن للإيرادات أن تحصل أو النفقات أن تصرف.

*يقوم بوضع التقييم و تحديد التوقعات و كذا التراخيص لكل العمليات المالية المرتبطة بمداخيل و نفقات الدولة لكل سنة مالية.

[1] *Lahlou, Ahmed. "The Impact of Public Finance Law on Economic Stability in Algeria." International Journal of Public Sector Economics 45, no. 3 (2021), P 135.*

* من الممكن أن يسفر التنفيذ الفعلي للايرادات و النفقات المدرجة في الميزانية عن تحقيق إما فائض مالي أو عجز، فهنا قانون المالية هو الذي يحدد الناتج عن الفرق بين الإيرادات أو النفقات.

*هو أداة رقابية، حيث تقوم السلطة التشريعية بمراقبة السلطة التنفيذية، و ذلك بتسجيل الأرقام المحققة التي حصلت بالنسبة للنفقات و الإيرادات[1].

ثانيا: أهم الإجراءات المتخذة لقانون مالية 2010.

كان مشروع قانون المالية لسنة 2010 خضع لمناقشة حادة في المجلس الشعبي الوطني لتضمنه إجراءات ذات صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن حيث أبقى النواب على أغلب التعديلات التي تقدمت بها لجنة المالية و الميزانية بالمجلس وتضمن قانون المالية2010 عدة إجراءات فيما يلي أهمها:[2]

- عدم إلزام المستوردين للسلع بتوفير حد أدنى من رأس المال الإجتماعي.
- عدم قابلية الحجز من طرف أشخاص آخرين على أموال البنوك و المؤسسات الموضوعة في الحسابات المفتوحة لدى بنك الجزائر قصد ضمان السير الحسن لأنظمة الدفع الجديدة.
- تجديد للأحكام المتعلقة بتكفل الدولة بالحاجيات الخاصة ،بإعانة المؤسسات العمومية المتدهورة.
- تكفل ميزانية الدولة بديون المجالس الشعبية البلدية المستحقة لا سيما للصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط بنك، خلال إنجاز البرامج السكنية الترقوية خلال سنوات الثمانينات.
- منع إستيراد كل البضائع التي تحمل معلومات زائفة ، تبعث على الاعتقاد بأنها من أصل جزائري.
- إتلاف كل السلع المقلدة.

[1] *World Bank. Public Expenditure Review: Algeria. Washington, D.C.: World Bank Publications, 2020.*

[2] *بن عمارة فريدة، المالية العامة: النظرية والتطبيق. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016، ص 15.*

2-3- تأثيرات قانون المالية.

أولا: التأثيرات الإقتصادية.

تعتبر الوضعية الإقتصادية هي المؤشر الحقيقي على قوانين المالية حيث يظهر ذلك في الدول النامية التي تتميز بضعف النشاط الإقتصادي و المالي و هذا مما يدفعها الإهتمام بالسياسات الجبائية على المنتوجات المستوردة، و على سبيل المثال لدينا حالة الجزائر " لتخفيض أسعار البطاطا أقر القانون لتشجيع الإنتاج الفلاحي ، و ذلك بإعفاء استراد البذور الموجهة للفلاحة من أي رسوم جمركية و ذلك لمدة ثلاث سنوات إبتداءا من سنة 2010 ، غير أنه ورغم ذلك تبقى المخاوف من إستمرار إرتفاع أسعار البطاطا ، في ظل مخاوف الفلاحين من إنتاجها إثر الخسائر الكبيرة التي تكبدوها الموسم الفارط ،بسبب تضررها من الأمطار الغزيرة[1].

كما تؤثر الوضعية الإقتصادية على الاموال العامة (التي هي مجموع الثروة الوطنية المقتطعة من ضرائب و رسوم) و تدفقاتها حيث كان الاقتصاد مزدهر فكانت التدفقات المالية كبيرة ، وعليه يستلزم إيجاد قوانين مالية تراقب تدفقات وسيرورة هذه الأموال.

ثانيا : التأثير السياسي.

*. إن الإضطرابات السياسية تؤدي إلى نشوب نفقات غير ضرورية (مثل نفقات الحروب) و نتيجة لذلك يتم التركيز على تفعيل القوانين المتعلقة بجمع الإيرادات من خلال فرض الضرائب و الرسوم و لا يتم تطبيقها على قوانين النفقات العمومية.

* وجود تأثير متبادل بين البيئة السياسية و الوضع المالي، فالاستقرار السياسي يؤدي إلى جذب الاستثمار و النمو الاقتصادي مما يعزز الارادات العامة في المقابل يعمل قانون المالية كإطار قانوني ينظم حركة الموارد المالية و يمكن استخدامه كأداة لتوجيه هذه التدفقات .

[1] *بن عمارة فريدة، المرجع السابق، ص 18.*

*السبب الرئيسي في قيام الثورة الفرنسية سنة 1789 هو الممارسات الضريبية التي تبناها النظام الملكي الفرنسي و المتمثلة في فرض أعباء ضريبية غير عادلة حصرها في المجالات الشخصية[1].

[1] *Lahlou, Ahmed, Op Cit, P 136.*

II الاطار النظري للقدرة الشرائية

تمهيد:

تدل القدرة الشرائية على مدى إمكانية الفرد في الحصول على الضروريات اللازمة لتغطية مختلف حاجياته ويكون ذلك حسب الدخل المتحصل من خلال نشاطه حيث تتأثر تلك القدرة بعدة عوامل قد تعود عليها سلبا أو إيجابا، إلى جانب ذلك هناك أسباب ضعف تطرأ على العملة وبالتالي على القدرة الشرائية سواء كانت تلك الأسباب محلية أو خارجية .

ولمقارنة قيمة العملة المحلية مع عملة أخرى توجد نظرية تعادل القوة الشرائية التي تشير إلى أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم أي مع الدولة التي تقاس معها العملة، وذلك بأن القوة الشرائية لعملة ما تمثل قوتها الشرائية في بلد آخر، وتلعب العملة دورا هاما كذلك حيث أن ارتفاعها وانخفاضها يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية .

وعلى هذا الأساس تم تقسيمه كمايلي:

1- **عموميات حول القدرة الشرائية**

2- **العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة**

1- عموميات حول القدرة الشرائية

يعتبر مفهوم القدرة الشرائية مصطلحا اقتصاديا ظهر بوضوح في حدود عام 1950.حيث يعكس هذا المفهوم مدى قوة المستهلكين و قدرتهم على شراء السلع و الخدمات المتاحة في السوق، وترتبط هذه القدرة بشكل وثيق بمستوى الدخل الحقيقي للفرد، و الذي يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل الاقتصادية المختلفة . وتحتل القدرة الشرائية مكانة هامة في التحليل الاقتصادي،حيث تستخدم كمؤشر لتقييم صحة الاقتصاد و مستوى الرفاهية.فهي تؤثر على قرارات الانفاق و الاستهلاك، و بالتالي على مستويات الطلب الكلي و النمو الاقتصادي.كما أنها تلعب دورا حاسما في تحديد مستويات التضخم و الانكماش.فارتفاع الطلب الناتج عن زيادة القدرة الشرائية قد يؤدي إلى تراجع الطلب و انخفاض الأسعار.

1-1- مفهوم القدرة الشرائية

قد تنوعت تعاريف القدرة الشرائية بين مختلف الباحثين الاقتصاديين ، إلا أنهم اتفقوا ضمنيا على الدلالة الأساسية المصطلح بشكل عام وستبرز بعض التعاريف في مايلي:

- القدرة الشرائية: تعكس مقدار أو كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها برصيد نقدي محدد، أو بشكل أكثر عمومية الأصول المتداولة ، وفقا لرأي ادم سميث فإن حيازة النقد تمنح مالكه بسلطة قيادة العاملين الآخرين، كما عرفت القدرة الشرائية بأنها مقياس لما يمكن شراؤه من سلع وخدمات بمبلغ معين من المال أو عدد الوحدات من السلع و الخدمات التي يمكن شرائها بوحدة واحدة من العملة. [1]

- يشير مصطلح القدرة الشرائية إلى مقدار المنفعة الاقتصادية التي تستطيع وحدة واحدة من العملة المحلية تحقيقها لمالكها، سواء كانت هذه المنفعة على شكل سلع أو خدمات أو أسهم، وتعد هذه القدرة أحد أبرز العوامل المؤثرة في اقتصاد الدولة ومستوى الرفاهية والرخاء التي يحظى بها مواطنوها، و مؤشرا على حدوث أي تأزم أو انفراج مالي متوقع .

[1] *عبد الله ياسين بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 4، 2021، ص 639 - 640.*

- تعرف على أنها مقدار ما يمكن الحصول عليه من سلع و خدمات مقابل وحدة نقدية واحدة، و تحدد قيمتها بناء على سعر صرف العملة، فتنخفض بانخفاض قيمة العملة وترتفع بارتفاع قيمتها، وتعد القوة الشرائية وتغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي، من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك

-كما يتم تعريفها على أنها مقدار السلع والخدمات التي يمكن شرائها بكمية معينة من العملة، وتعتبر القدرة الشرائية من الاعتبارات الاقتصادية الهامة عند تحديد تكلفة المعيشة ومستوى المعيشة في مختلف البلدان، ويمكن أن تؤثر مجموعة متنوعة من العوامل على القدرة الشرائية وهي الأسعار تعتبر تكاليف السلع و الخدمات من أهم محددات القوة الشرائية وعندما يرتفع مستوى السعر تنخفض القدرة الشرائية والعكس صحيح عندما ينخفض مستوى السعر[1].

- كما تحدد القدرة الشرائية ما يمكن للفرد شراؤه من سلع و خدمات نوعا و كما خلال مدة معينة، و ذلك و فقا لمقدار دخله سواء كان من أجر أو عمل حر أو تعويض عن البطالة.

-كما يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مؤشراته أي عندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يدل على أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية وعندما تنخفض هذه القدرة الشرائية هذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية على الأبواب.

وفي الأخير يمكننا أن نستخلص من خلال التعاريف السابقة بأن القدرة الشرائية تتمثل بصفة عامة في كمية السلع والخدمات التي يمكن أن نتحصل عليها انطلاقا من الدخل المتاح أو الدخل الشهري أو الأجرة الشهرية للفرد أو العائلة خلال فترات زمنية معينة[2]

---

[1] *نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة – حالة الجزائر – للفترة (1970- 2019) مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك) المجلد 11 العدد 02، 2021، ص98.*

[2] *حسين منود الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01، 2022، ص69*

1-2- مفهوم القدرة الشرائية و نضرياتها

مفهوم القوة الشرائية: هي مفهوم اقتصادي يعكس مقدار حجم الاقتصاد الوطني وقدرة الاسرة والفرد على التكيف مع مؤشراته، عندما تكون القوة الشرائية مرتفعة يعني أن الفرد والأسرة يعيشون حياة اقتصادية مستقرة، وعندما تكون منخفضة يدل على أن الاسرة والفرد تحت الدراسة في الموارد والمصروفات.

لذا فإن الفرق بين القوة والقدرة الشرائية تتمثل في أن القوة الشرائية للنقود تتعلق بالمستوى العام للأسعار أما القدرة الشرائية للمستهلك تتعلق بمستوى الدخل وقدرته على الحصول على كميات مختلفة من السلع والخدمات.[1]

- الصيغ النظرية للقوة الشرائية:

تقوم نظرية القوة الشرائية على مبدأ قانون السعر الواحد والذي يطبق على البضائع القابلة للتداول حيث تكون الأسواق تنافسية للبضائع والخدمات.

وتعتبر هذه النظرية الركيزة الأساسية التي يتم بناء عليها حساب سعر الصرف الفعلي الذي يعرف بأنه السعر النسبي بين العملتين والذي يتحدد في حالة التوازن على أساس القوة الشرائية لهاتين العملتين.[2]

- **الصيغة المطلقة** : في إطار نظام سعر الصرف الحر، تقوم هذه النظرية على أن تعادل أو تكافئ القوة الشرائية بين العملتين مقاسا بنسبة مستوى الأسعار في دولتين العملتين يساوي سعر الصرف التعادلي بين عملتين هذين البلدين، وهذا يعني أن الوحدة الواحدة من العملة المحلية يجب أن يكون لها نفس القوة الشرائية في كل دول العالم.

تعتبر هذه الصيغة بمثابة توسيع لمفهوم قانون السعر الواحد الذي يقضي أن قيمة وحدة واحدة نقدية محولة يجب أن تعادل القدرة على شراء نفس السلع المحلية والأجنبية، إضافة إلى افتراض أن السوق التامة وغياب الحواجز الجمركية أمام حركات السلع، علاوة على توفر سوق دولية تتميز بالمنافسة ، إلى جانب افتراض تجانس السلع في كل البلدان [3]

---

[1] *حاكم إكرام، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2020 -2021، ص 39.*

[2] *دريد كامل الشبيب المالية الدولية ، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن 2011، ص 39-40*

[3] *بسام الحجار، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، الطبعة الأولى ، دار المنهل البنائي ، بيروت، 2009، ص 39-40*

إذن هذه الصيغة تبين أن سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين يكافئ العلاقة بين مستويات الأسعار، أي أن القوة الشرائية لعملة ما هي مماثلة لقوتها الشرائية في بلد آخر.

حيث أن: $\mathbf{et = \frac{Pt}{p*}}$

Et : سعر حسب (ppa الذي يحدد عدد الوحدات العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية)

P*:مستوى الأسعار الأجنبية

Pt : مستوى السعر المحلي

والفكرة المحورية لهذه النظرية هو أن قيمة العملة تقاس بكمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بها في بلد إصدار هذه العملة مقارنة بما يمكن الحصول عليه بنفس القيمة في الخارج، وعليه يجب أن تكون الوحدة النقدية بعد التحويل قادرة على شراء نفس سلة الاستهلاك في الداخل والخارج. بهذا يجب أن تتساوى القدرة الشرائية لوحدة واحدة من العملة في كلا البلدين. [1]

الصيغة النسبية: يركز النموذج النسبي على فكرة التغيرات في مستوى الأسعار بدلا من مستويات الأسعار الثابتة، وهذا يعني يجب التعادل بين سعر صرف عملتي بلدين لتعكس التغير في مستويات الأسعار بينهما، إن استخدام التغير في مستويات عوضا من مستويات الأسعار نفسها يظهر الحاجة لتحديد سنة معينة كنقطة مرجع (سنة الأساس) فمثلا إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات في بلد ما مقارنة مع الدول الأخرى فهذا يؤدي إلى تراجع قدرة منتجات هذه الدولة على المنافسة في الأسواق. فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الافتراضات التالية:[2]

- تضمين تكاليف النقل في الحسابات.
- حرية انتقال المعلومات.

[1] *موسى سعيد مطر وآخرون التمويل الدولي 01 ،دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن، 2008، ص 99.*

[2] *كوحركات بوعلام، أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990 2008 مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد وتنمية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010/2011، ص 65.*

- إزالة القيود التجارية لتحقيق تكافؤ الأسعار بين العملتين.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمي على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في نسبة بين الأسعار.

إن اشتقاق هذه الصيغة انطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في السعر تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، أخذا بعين الاعتبار لمعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية. وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا وهذا يعني ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف الجديد مساويا للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كاسل بتعادل القوة الشرائية[1].

إلا أنه تم توجيه عدة انتقادات إلى هذه النظرية نذكر منها:

- اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين (حضر أو ريف)، وأسعار المنتجين أو أسعار الجملة، وأسعار الصادرات والواردات.... إلخ.
- هناك عناصر أخرى تؤثر من غير الأسعار على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للمتغيرين نفسها.

[1] *بوادي سليمة، محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار أورو دراسة قياسية : (2000-2012)، مذكرة ماجستير، تخصص الاقتصاد الكمي، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 44*

إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات. تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية تهمل هذه النظرية إمكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسية للتعامل بين عدة دول خارج بلدها الأصلي وهو حال الدولار الأمريكي اليوم وبالتالي فإن تحديد قيمة العملة يمكن أن يكون ليس له أي علاقة بمعدلات التضخم[1].

1-3- أقسام و عناصر القدرة الشرائية وطرق قياسها

-أقسام وعناصر القدرة الشرائية : يمكن تصنيف القدرة الشرائية إلى قسمين أو نوعين رئيسيين هما القدرة الشرائية الداخلية والقدرة الشرائية الخارجية بحيث يشير مفهوم القدرة الشرائية الداخلية على كمية السلع والخدمات التي يمكن شرائها بوحدة نقدية واحدة داخل حدود البلاد، وترتبط هذه القدرة بمستوى الطلب على العملة المحلية، حيث يزداد الإقبال على السلع كلما ارتفعت القوة الشرائية للعملة المحلية.

أما القدرة الشرائية الخارجية فيطلق هذا المفهوم على مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائية الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية إضافة اختبار القوى الشرائية للعملة المحلية في الخارج، من أهم عناصر القدرة الشرائية التالي:

- الدخل المتاح: الدخل بالنسبة للأشخاص هو مقدار الأموال المتحصل عليها من مصادر مختلفة كالأجور ، الإنجازات الاستثمارات الراتب التقاعدي، الإعانات الحكومية خلال فترة زمنية معينة شهر أو سنة.

أما الدخل المتاح فيقصد به الدخل مطروحا منه الضريبة وهو يستخدم للإنفاق وبالتالي هناك علاقة طردية بين القدرة الشرائية والدخل المتاح حيث كلما زاد هذا الأخير تزيد القدرة الشرائية وعند انخفاضه تنخفض تلك القدرة. الائتمان (القروض) يسمح الائتمان للأفراد باستخدام دخلهم المستقبلي في الوقت الحاضر أو في المستقبل القريب وبالتالي فهو

[1] *سعيد مطر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 99.*

يزيد من قدرتهم الشرائية. الثروة : هي عبارة عن تجميع ما تم تحصيله في الماضي من دخل أو مصادر طبيعية أو مصادر مالية من نقد، أوراق مالية أو سندات التنمية ،حسابات الادخار، المجوهرات أو العقارات[1].

– **الرغبة في الإنفاق**: يقصد بها الرغبة في الشراء وذلك للحصول على الإشباع من المنتجات حيث تتأثر الرغبة في الإنفاق بشكل مباشر بالقدرة على الإنفاق و بالظروف الاقتصادية والنفسية.

–**طرق قياس القدرة الشرائية** : عندما يكون الدخل كافي لشراء السلع والخدمات نقول أن القدرة الشرائية متعادلة مع الأخذ بعين الاعتبار سعر صرف العملة، أما إذا كان أجر الفرد غير كاف لتغطية احتياجاته الأساسية من السلع والخدمات هذا يعكس انخفاضا في قدرته الشرائية نتيجة لارتفاع الأسعار ويكون التدهور في القدرة مساويا لمقدار الارتفاع.[2]

فإن من بين أهم ميزات قياس تطور القدرة الشرائية للعائلات خلال فترة زمنية معينة هي تقدير التغيير الذي يطرأ على الدخل من حيث الاستهلاك والادخار ويعتمد هذا على مؤشرين هما: [3]

– **مستوى المتاح للفرد الدخل** : ويتحصل عليه من خلال الأجور التي يتلقاها الأفراد بالإضافة إلى الفوائد والأرباح وغيرها بعد اقتطاع الضريبة من طرف الدولة.

–**المستوى العام للأسعار**: (التضخم) الذي يقاس باستعمال مؤشر أسعار المستهلك.

وبصفة عامة القدرة الشرائية للنقود لها علاقة وطيدة بسعر صرف العملة حيث تتشكل علاقة طردية بينهما فكلما ارتفعت قيمة العملة ترتفع القدرة الشرائية وإذا انخفضت تنخفض معها لأنها تشمل كل العائلات في المجتمع والعمل بكل أنواعه سواء الحر او المتقاعد ، بناء على ذلك فإن النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج لهما تأثير كبير إيجابي على القدرة الشرائية إذا تحسنت .

---

[1] *عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان،2011/2012، ص 52.*

[2] *السيد متولي عبد القادر الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات، ط1، دار الفكر ، دمشق، سورية ، 2011، ص 180.*

[3] *لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص158*

يوجد علاقة عكسية بين القدرة الشرائية للعملة مع مقدار التغير في مؤشر الأسعار بحيث يحدد مؤشر أسعار الاستهلاك نسبة التغير في أسعار السلع والخدمات مقابل وحدة نقدية في السوق خلال فترات زمنية محدده .

2- العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية وسياسة تخفيض قيمة العملة

تتأثر القدرة الشرائية بعدة عوامل وليس عامل واحد فقط بكونها مفهوم اقتصادي يتفاعل مع بقية الظواهر الاقتصادية الأخرى.

2-1- العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية للعملة

تتأثر القوة الشرائية بالعديد من العوامل أهمها[1]:

العرض والطلب : تنخفض قيمة العملة كنتيجة حتمية عند زيادة عرضها في السوق أين يصبح هنالك فائض في العرض مقارنة بحجم الطلب بمفهوم آخر أن العرض أكبر من الطلب وهو ما ينعكس سلبا على قدرتها الشرائية، فإن زيادة الطلب الكلي على العملة، سواء من داخل الاقتصاد أو خارجه، تدفع قيمتها السوقية للارتفاع، مما يعزز القدرة الشرائية للمستهلكين و الأفراد داخل الدولة.

التضخم والانكماش الاقتصادي: يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القدرة الشرائية للوحدة النقدية المحلية، تتسم القدرة الشرائية للمواطن بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار، كما أنه في ظل الانكماش الاقتصادي عندما تنخفض قيمة السلع ترتفع بالمقابل القدرة الشرائية للعملة المحلية[2].

التوقعات الاقتصادية: تنخفض قيمة العملة في اقتصاد ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، فمثلا هنالك علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي والقدرة الشرائية للنقود فكلما تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي، تعززت القدرة الشرائية للعملة، و على عكس ذلك فإن أي تباطؤ أو تعثر في معدلات النمو سيؤدي حتما إلى تأثير سلبي على قيمة العملة و بالتالي انخفاض قدرتها الشرائية.

---

[1] راوي دنيا ، رابح بختية، مرجع سبق ذكره، ص 76-77

[2] حسين مزود 2022، مرجع سبق ذكره ص69

العجز التجاري: ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدول الشريكة، وفي المقابل فإن ارتفاع الطلب على سلعة منتجة في بلد ما يرفع قيمة عملة هذا البلد وبالتالي تعزيز قوتها وقدرتها الشرائية.

العمالة والأجور : تؤدي زيادة نسبة العمالة إلى ارتفاع متوسط دخل الأفراد و هو ما ينعكس إيجابا على زيادة معدلات الانفاق وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

اعتبارات العملة : تلعب اعتبارات العملة دورا هاما في تحديد القدرة الشرائية لها حيث يؤدي التغير المستمر في أسعار صرف العملات الى تغيير في القدرة الشرائية فارتفاع أسعار السلع في دولة ما سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاع قيمة عملتها مقارنة بقيمة عملة دولة أخرى ، إلا أن ذلك لن يؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية للسلع المنتجة محليا، لكنه سيؤثر على الشركات التي تعتمد على موردين خارجيين في عملياتها، الأمر الذي سيسبب بارتفاع كلفة استيراد البضائع بالنسبة لهذه الشركات مما يؤدي إلى رفع أسعار البضائع المستوردة من الأسواق الخارجية على المستهلك المحلي وبالتالي الى تقلص القدرة الشرائية التي ستساهم بدورها في التضخم ويليه من مؤشرات اقتصادية خطيرة[1].

تسهيل الائتمان : يعد تسهيل الائتمان وإقراض الأفراد والشركات واحد من العوامل المؤثرة في القدرة الشرائية، حيث تتناسب هذه العملية تناسبا طرديا مع حجم الائتمان الممنوح من البنوك للأفراد والشركات، فتؤدي زيادة حجم القروض الممنوحة إلى تعزيز إيرادات البنوك من الفوائد المحصلة مما يساهم في تحريك عجلة الاقتصاد من خلال زيادة الاتفاق إضافة إلى ارتفاع نصيب الافراد من الناتج المحلي الإجمالي[2] .

[1] نارمين السعدائي، سياسة سعر الصرف في الدول النامية ، مجلة سياسات دولية ،العدد 144 ، مصر، أفريل 2001ء ص 217

[2] نادية العقون، مرجع سبق ذكره، ص 100 – 101

2-2- أسباب ضعف القدرة الشرائية

يمكن اعتبار أن ضعف القدرة الشرائية راجع بشكل أساسي إلى عاملين رئيسيين: أولهما سبب محلي مستمر يتمثل انخفاض مستوى الدخل العام للمواطنين والثاني خارجي طارئ وهو الأزمة الاقتصادية العالمية وارتفاع أسعار السلع الأساسية على الصعيد الدولي .

وفي غالب الأحيان تنخفض القوة الشرائية للنقود في ظل استخدام العملة النقدية الورقية وإنفاقها على مجالات غير إنتاجية (استهلاكية) وهذا الإنفاق الاستهلاكي للدولة يمثل زيادة في الدخل النقدي من دون أي مقابل ذلك أي زيادة في إنتاج السلع مما يتسبب في ارتفاع أسعار السلع والخدمات ويؤدي إلى التضخم.

تؤدي تقوية العملة الوطنية وزيادة قيمتها تلقائيا إلى تحسن القدرة الشرائية للمواطنين، ويمكن تحقيق ذلك أيضا من خلال ضخ قروض استهلاكية في شرايين الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة السيولة بين أيدي المواطنين وبالتالي تحسن قدراتهم الشرائية وتمكينهم من شراء الحاجات الأساسية وفق مستوى الراتب الذي يتقاضونه شرط ضبط مستويات التضخم المحقق.[1]

2-3- سياسة رفع و تخفيض قيمة العملة

تستخدم القدرة الشرائية عادة كمؤشر يعكس حجم الاقتصاد الوطني وقدرة الأفراد على التكيف مع المؤشرات الاقتصادية المختلفة، فعندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يعني أن المواطنين أو المستهلكين بالأحرى يعيشون في بحبوحة اقتصادية ولكن عندما تنخفض هذه القدرة الشرائية فهذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية تدق على الأبواب إذ يقاس التطور الاقتصادي في بلد ما عادة باستناد على تطور مستوى معيشة سكان هذا البلد الذي الأجر مع قيمته الحقيقية والخدمات العامة المختلفة من تعليم والصحة والسكن وغيرها.

1- **سياسة تخفيض قيمة العملة** : يعتبر تخفيض العملة الوطنية سياسة اقتصادية تتبناها السلطات النقدية إضافة إلى ذلك هو إجراء تغيير على التوازن القانوني بين العملة الوطنية و العملة الأجنبية مفاده تدني قيمة العملة الوطنية و يعد إعادة التوازن في ميزان المدفوعات احد اهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية

[1] حاكم إكرام، مرجع سبق ذكره، ص 40-41.

ويرتبط هذا التخفيض أساسا بأهمية المبادلات الخارجية وكذا الهيكل الاقتصادي للبلد المعني. فالدول تقوم بتغير قيمة عملتها الوطنية فهذا يعني انه أصبح بالإمكان الحصول على العملة المحلية بمقدار أقل من العملة الأجنبية فإن إعادة النظر في قيمة العملة كان يعتبر كإجراء عادي لكنه استثنائي لا يمكن اتخاذه في حالة العجز الأساسي لميزان المدفوعات.[1] ومن جهة أخرى يتمثل انخفاض قيمة العملة يتمثل في تراجع قيمتها في ظل ظرف اقتصادي معين بدون تدخل مباشر من السلطات النقدية حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية نتيجة تزايد المستوى العام للأسعار، أما على مستوى أسعار الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي: ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات دول محددة بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار، فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

يهدف تحديد سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية إلى ضمان قدرة المواطن على شراء سلع وخدمات في بلد أجنبي بكمية و نوعية مساوية لتلك التي يستطيع شراؤها في بلده، بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية. بعبارة أخرى، يعكس هذا السعر القوة الشرائية الفعلية للعملة عبر الحدود، مما يضمن أن المواطن لا يخسر من قيمة أمواله عند التبادل الدولي.[2]

2- **سياسة رفع قيمة العملة:** تركز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية أو نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق اسمها في السوق الحر و في هذه الحالة تحفيز عملية المضاربة.

[1] *غازي عبد القادر النقاش مرجع سبق ذكره ،ص155.*

[2] *راوي دنيا مرابح بختية مرجع سبق ذكره 42 ب غازي . عبد القادر النقاش التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار النشر ، عمان، 1996،ص130*

إن عملية الرفع من قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المحلية إذ تستخدم سياسة الرفع في تحديد سعر الصرف من أجل خفض أعباء المديونية أو لزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحلين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن كما قد تلجأ الدولة الى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وإرادات الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.[1]

كما يمكن للدولة تغيير سعر صرف عملتها صعودا أو هبوطا كآلية لتجاوز بعض المشكلات الاقتصادية، ومن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها المحلية نذكر منها ما يلي:[2]

– من أجل التخلص من وجود فائض في ميزان المدفوعات تقوم السلطات العامة بإصدار عملية وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي يؤدي إلى زيادة في الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

– من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية (النفط مثلا).

– من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت اليابان ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار.

– يؤدي رفع قيمة العملة إلى انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد المعني. ينتج عن ذلك عادة انخفاض في الصادرات وزيادة في الواردات، حيث تصبح السلع المحلية أكثر تكلفة في الأسواق العالمية بينما تصبح السلع المستوردة أرخص. لهذا السبب فإن سياسة رفع قيمة العملة لا تطبق عادة إلا من قبل البلدان التي تتمتع بمواقع هامة في الأسواق الدولية،

[1] *أمين رشيد كنونة الاقتصاد الدولي مطبعة جامعة بغداد العراق، الطبعة الأولى، 1980، ص243.*

[2] *عوض فاضل إسماعيل تقويم سياسية رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق 2012 ،ص 01.*

بالإضافة إلى امتلاكها قدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية. هذه العوامل تمكنها من امتصاص الآثار السلبية الأولية لرفع قيمة العملة مع الحفاظ على استقرارها الاقتصادي. .

خلاصة الفصل:

يتضمن الفصل الأول من البحث مجموعة من النتائج والمضامين النظرية الهامة التي تساهم في بناء فهم متكامل لمفهومي النقود والقدرة الشرائية.

من خلال هذا الفصل، تم التوصل إلى أن قانون المالية لم تعد مجرد وسيلة للتبادل، بل أصبحت أداة معقدة تلعب أدوارًا متعددة في النظام الاقتصادي، من أهمها قياس القيم، وتخزين الثروات، وتسوية الديون، كما أن تطورها عبر العصور عكس تحولات كبرى في بنية الاقتصاد والمجتمع، بدءًا من المقايضة وصولاً إلى النقود الإلكترونية.

كما أظهر المحتوى أن للنقود خصائص متعددة تجعلها فعّالة في أداء وظائفها، كالقابلية للتجزئة، والاعتراف العام، والثبات النسبي في القيمة.

من جهة أخرى، تبيّن أن القدرة الشرائية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بقيمة العملة ومستوى الأسعار، فهي تمثل الكمية من السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية معينة، وتتأثر بعدة عوامل أبرزها التضخم، والدخل، والسياسات النقدية والمالية. كما تبيّن أن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية، مما ينعكس سلبًا على مستوى معيشة الأفراد، خاصة في الاقتصادات ذات الدخل المحدود.

إضافة إلى ذلك، تم التطرق إلى أن استقرار القدرة الشرائية يُعد أحد المؤشرات الأساسية على قوة العملة الوطنية وكفاءة السياسات الاقتصادية المعتمدة، خاصة تلك المتعلقة بالتحكم في التضخم وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

الفصل الثاني:

الدراسات السابقة

تمهيد:

تُعد الدراسات السابقة جزءًا أساسيًا من أي عمل أكاديمي علمي، لما لها من أهمية بالغة في إثراء البحث النظري، وتحديد موقع الدراسة الجديدة ضمن الحقل العلمي، إلى جانب دورها في الكشف عن الجوانب التي تم تناولها في موضوع البحث، وتلك التي ما تزال بحاجة إلى تعمّق أو معالجة. وفي إطار هذا البحث، الذي يتناول العلاقة بين القدرة الشرائية للعملة وقانون المالية، يصبح من الضروري الرجوع إلى الدراسات والأبحاث التي تناولت هذين الموضوعين، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بغرض استخلاص النتائج، وتحديد مكامن الاتفاق أو التباين، واستثمار المعالجات السابقة لتفادي التكرار والتوسّع في مواطن القصور أو الغموض.

انطلاقًا من هذه المعطيات، جاء هذا الفصل ليسلط الضوء على مجموعة مختارة من الدراسات السابقة ذات الصلة، موزعة بين الدراسات العربية والأجنبية، لتبيان ما تم التوصل إليه من نتائج، وتحليل أوجه التشابه والاختلاف مع الدراسة الحالية. كما يهدف هذا الفصل إلى تقييم مدى التراكم المعرفي في هذا المجال، وتحديد الإضافة العلمية المرجو تحقيقها من خلال هذا البحث، ضمن سياق علمي وأكاديمي متكامل.

1- دراسات خاصة بقانون المالية

1-1- الدراسات المحلية

- تناولت دراسة عبد الرحمن دربال (2021)، تطور دور قانون المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020، مع التركيز على التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها البلاد، مثل انخفاض أسعار النفط في 2014 وتداعياته على الاقتصاد الجزائري.[1]

أشار الباحث إلى أن الجزائر كانت تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، ولكن مع تراجع هذه العائدات، كان لا بد من تغيير جذري في السياسات المالية. حيث ركزت الدراسة على تطور قوانين المالية بين 2010 و2020، متتبعًا كيف أن قانون 2016 كان نقطة تحول نحو تنويع مصادر الدخل، في حين أن قانون 2018 و2020 اتخذ خطوات أكثر جرأة نحو تبني ميزانيات تعتمد على برامج تنموية، بدلًا من الاعتماد على البنود التقليدية مثل دفع الرواتب والدعم الاجتماعي.

أبرزت الدراسة التحديات التي واجهتها الحكومة في تنفيذ قوانين مالية ذات بعد استثماري في ظل العجز المتزايد في الميزانية العمومية، مشيرة إلى أن الحكومة الجزائرية كانت مضطرة لتطبيق إصلاحات هامة من أجل تحقيق الاستدامة المالية. وبالتالي، تبرز هذه الدراسة كمرجع رئيسي لفهم كيفية توظيف قانون المالية كأداة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهو ما يدعم محورًا رئيسيًا في دراستنا حول دور قانون المالية كأداة استراتيجية في توجيه الاقتصاد الوطني.

- أما دراسة أسماء علالي (2023)، فقد قامت بتحليل مستفيض لمضامين قانون المالية لعام 2023، مع التركيز على التحول في الرؤية الاقتصادية للحكومة الجزائرية، التي بدأت تعتمد خطابًا إصلاحيًا جديدًا. في هذه الدراسة، تم

[1] *دربال، عبد الرحمن، تطور دور قانون المالية في الجزائر خلال الفترة 2010-2020: دراسة تحليلية للتغيرات الاقتصادية والسياسية، مجلة الدراسات الاقتصادية الجزائرية، 12(3)، 2021.*

تسليط الضوء على كيفية استفادة الحكومة الجزائرية من قانون المالية 2023 لدعم المؤسسات الناشئة، وتنويع مصادر الجباية، وتحسين مناخ الأعمال، بالإضافة إلى تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.[1]

كما تناولت الدراسة التعديلات التي تم إجراؤها على المواد الجبائية، بما في ذلك التوسع في التحفيزات المالية الموجهة للاستثمار في القطاعات غير النفطية، وهو ما يعكس التوجه نحو اقتصاد أقل اعتمادًا على النفط. كما أظهرت الباحثة كيف أن الحكومة الجزائرية تعمل على تعزيز الشفافية وتسهيل الإجراءات البيروقراطية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية. تُعد هذه الدراسة مصدرًا حديثًا يعكس التحول الجاري في فلسفة إعداد قانون المالية في الجزائر، مما يمنح بُعدًا تحليليًا محدثًا لدراسة قانون المالية كأداة لإعادة تشكيل النموذج الاقتصادي الوطني في الجزائر، مما يثري البحث حول تطور السياسات المالية.

- أما دراسة ناصر بن صاري (2021)، فقد تناولت التغير الذي شهدته منهجية إعداد قانون المالية في الجزائر ابتداءً من عام 2020، حيث بدأت وزارة المالية بتطبيق ما نص عليه القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية، الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية وتحقيق الفعالية في التسيير المالي. في هذه الدراسة، يشرح الباحث كيف تغيرت منهجية إعداد الميزانية من النظام التقليدي القائم على بنود ثابتة إلى النظام القائم على التسيير حسب البرامج والأهداف. تم التركيز على قانون المالية لعام 2020 كأداة تطبيقية لهذا التحول، حيث أصبحت الحكومة الجزائرية تتبنى مقاربة جديدة تهدف إلى تحقيق استدامة مالية من خلال تحديد أهداف وبرامج واضحة للإيرادات والنفقات.[2]

وقد تناول الباحث في تحليله الآثار المحتملة لهذه التحولات على الأداء المالي العام، مشيرًا إلى أن هذا التوجه يعكس تحولًا نحو الحكامة المالية التي تهدف إلى تحسين كفاءة وفعالية إدارة الموارد العامة. تعتبر هذه الدراسة مرجعًا مهمًا في فهم

[1] *علالي أسماء، تحليل مستفيض لمضامين قانون المالية الجزائري لعام 2023: تحول الرؤية الاقتصادية ودعم المؤسسات الناشئة .مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية المستدامة، 15(1)،2023.*

[2] *بن صاري، ناصر، تحول منهجية إعداد قانون المالية في الجزائر: من النظام التقليدي إلى التسيير حسب البرامج والأهداف .مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، 12(2)، 2021.*

كيف يمكن لقوانين المالية أن تكون أداة لتحديث وتحسين الإدارة المالية في الجزائر، مما يثري جانب الحكامة المالية في الدراسة.

- أما دراسة بلال عوفي (2021)، فقد تناولت تحليل قانون المالية التكميلي لعام 2020 في ظل جائحة كوفيد-19، حيث ركزت على الإجراءات المالية الاستثنائية التي اتخذتها الحكومة الجزائرية لمواجهة تداعيات الجائحة. في هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على كيفية إعادة ترتيب الأولويات المالية للحكومة، بحيث تم منح الأولوية لدعم القطاع الصحي، خاصة في مواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة على النظام الصحي. كما تم تخفيف العبء الجبائي على بعض الفئات الاقتصادية المتضررة من الجائحة.[1]

من خلال هذه الدراسة، أظهرت الباحثة مرونة السياسة المالية الجزائرية في التعامل مع الأزمات، خاصة في إعادة توجيه الموارد المالية بشكل سريع وفعال لمواجهة التحديات الطارئة. كما تم التركيز على قدرة قانون المالية على التكيف السريع مع الظروف الاقتصادية غير المتوقعة، مثل جائحة كوفيد-19، مما يعكس أهمية دور قانون المالية في إدارة الأزمات والتكيف مع المتغيرات المفاجئة.

تُعد هذه الدراسة مصدرًا مهمًا لفهم كيفية استخدام قانون المالية كأداة استراتيجية لإدارة الأزمات في الجزائر، مما يدعم الجانب الذي يعالج قدرة قوانين المالية على التكيف مع الأحداث الطارئة.

- أما دراسة فوزي بوحفص (2023)، فقد سلطت الضوء على إدماج التكنولوجيات الحديثة في تنفيذ الميزانية العمومية، مع التركيز على الفترة الممتدة من 2020 إلى 2023. تناول الباحث في دراسته كيفية تضمين قوانين المالية الأخيرة مواد تدعم التحول الرقمي، وخاصة في مجالات تحصيل الجباية، ورقمنة النفقات، وتعزيز الرقابة الإلكترونية. كما تم تحليل قوانين المالية لعام 2021 و2022 و2023، مشيرًا إلى أن الرقمنة أصبحت جزءًا أساسيًا في تحسين الشفافية

[1] *عوفي بلال، . تحليل قانون المالية التكميلي لعام 2020 في ظل جائحة كوفيد-19: الإجراءات المالية الاستثنائية ودورها في مواجهة التداعيات الصحية والاقتصادية .مجلة الاقتصاد والسياسة العامة، 8(1)، 2021.*

وكفاءة التسيير المالي. أظهرت الدراسة كيف أن التحول الرقمي في الجزائر يمكن أن يسهم في تحسين فعالية الإدارة المالية العامة، وتعزيز المصداقية والشفافية في التعامل مع المال العام.[1]

تُعد هذه الدراسة من أهم المراجع التي تعزز البعد المستقبلي لقانون المالية في الجزائر، وتوضح كيف يمكن أن يُستخدم القانون كأداة لتحديث الإدارة المالية، مما يثري جانب التقنيات الحديثة في إدارة المال العام في الدراسة.

- تناولت دراسة Ait Ali (2023) تطور قوانين المالية في الجزائر منذ عام 2010، مع التركيز على التحولات التي طرأت على النظام المالي الوطني خاصة بعد الأزمة النفطية في 2014. قام الباحث Ait Ali بتحليل النصوص القانونية لقوانين المالية الجزائرية وتقييم تأثيراتها على المؤشرات المالية مثل العجز في الميزانية، مستوى المديونية، وتوزيع النفقات العامة. أظهرت الدراسة أن الجزائر حاولت تقليص اعتمادها على الإيرادات النفطية من خلال تبني آليات مثل الميزانية وفق البرامج، وهي خطوة تهدف إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام. كما تم التركيز على إدخال إصلاحات هيكلية في إدارة النفقات العامة من أجل تعزيز الشفافية والكفاءة في تخصيص الموارد.

ومع ذلك، أظهرت نتائج الدراسة أن التطبيق الفعلي لهذه الإصلاحات كان محدودًا بسبب غياب آليات رقابة فعالة، وضعف التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية. في النهاية، توصل الباحث إلى أن هذه الإصلاحات لم تحقق التأثير المتوقع في تقليص الاعتماد على النفط أو تحسين الأوضاع المالية بشكل عام. تسهم هذه الدراسة في توضيح مسار تطور النظام المالي الجزائري على مدار السنوات، خاصة في سياق الأزمة النفطية، مما يعزز فهم كيفية تأثير السياسات المالية على استقرار الاقتصاد الوطني. تكتسب هذه الدراسة أهمية من حيث تناوله تطور النظام المالي الجزائري وأثر قوانين المالية على الاقتصاد الوطني[2].

---

[1] *بوحفص فوزي، إدماج التكنولوجيات الحديثة في تنفيذ الميزانية العمومية في الجزائر: تحليل قوانين المالية 2021-2023 ودورها في التحول الرقمي .مجلة الدراسات الاقتصادية والتكنولوجية، 12(2)، 2023.*

[2] *Ait Ali, Mohamed. Fiscal Reforms in Algeria: Evolution and Impact of the Finance Law 2010-2024. Berlin: Springer, 2023.*

- تناولت دراسة Lahlou (2021) تأثير السياسات المالية على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر بين عامي 2010 و2020. اعتمد الباحث على تحليل مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، والبطالة، ودراسة أثر التغيرات في السياسات المالية على هذه المؤشرات في ظل الأزمات الاقتصادية. ركزت الدراسة على تأثير انهيار أسعار النفط في عام 2014 والحراك الشعبي في 2019 على قرارات الميزانية العامة والسياسات المالية المتبعة.[1]

أظهرت نتائج الدراسة أن الجزائر اعتمدت في البداية على سياسة مالية توسعية، حيث تم زيادة الإنفاق العام بهدف تحفيز الاقتصاد، لكن في وقت لاحق، انتقلت إلى سياسة تقشفية في محاولة للتقليل من العجز في الميزانية. وعلى الرغم من هذه السياسات، تبين أن الجزائر فشلت في إجراء تغييرات هيكلية كافية لضمان الاستقرار الاقتصادي. تساهم هذه الدراسة في تحليل العلاقة بين السياسات المالية وحالة الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الأزمات، وهي مفيدة لفهم مدى قدرة قوانين المالية على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية الكبيرة.

تُعد هذه الدراسة مرجعًا مهمًا بحيث يناقش تأثير السياسات المالية على استقرار الاقتصاد الوطني في الجزائر، وهي تساهم في تقديم رؤية شاملة حول قدرة السياسات المالية في التغلب على الأزمات الاقتصادية.

- تناولت دراسة Chikhi (2022) تأثير الإصلاحات المالية في الجزائر على النمو الاقتصادي. في هذه الدراسة، ركز الباحث على تحليل العلاقة بين إصلاحات الميزانية والنمو في القطاعات الإنتاجية مثل الصناعة والزراعة والخدمات. قام الباحث بمقارنة فترات الإنفاق الاستثماري الكبير (من 2010 إلى 2014) مع الفترات التي تلتها والتي شهدت تقليصًا في الإنفاق العام (من 2015 إلى 2020).[2]

[1] *Lahlou, Ahmed. "The Impact of Public Finance Law on Economic Stability in Algeria." International Journal of Public Sector Economics 45, no. 3 (2021):*

[2] *Chikhi, Samir. "Algeria's Budgetary Reforms and their Influence on Economic Development." Journal of African Economic Policy 39, no. 2 (2022)*

أظهرت الدراسة أن الإنفاق العام الكبير في الفترة الأولى لم يؤدِ إلى نتائج تنموية ملموسة بسبب ضعف آليات التنفيذ والرقابة. كما أن التشريعات الداعمة للقطاع الخاص لم تُفعَّل بما فيه الكفاية، مما ساهم في استمرار التحديات الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية. ووجد الباحث أن الإصلاحات المالية كانت ذات طابع تقني ولم تتضمن تغييرات هيكلية جذرية في الاقتصاد. تساهم هذه الدراسة في فهم العلاقة بين الميزانية والنمو الاقتصادي من خلال تحليل كيفية تأثير السياسات المالية على القطاعات الإنتاجية، مما يساعد في تقييم فعالية الإصلاحات المالية في تحسين الوضع الاقتصادي في الجزائر. تعتبر هذه الدراسة مرجعًا هامًا حيث تركز على دراسة تأثير السياسات المالية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

- تناولت دراسة Rachid (2019) الإصلاحات المالية في الجزائر وتأثيراتها على بيئة الاستثمار المحلي ومناخ الأعمال. في هذه الدراسة، قام الباحث بتحليل تأثير التعديلات في السياسات الضريبية والإنفاق العام على تحسين أو تدهور بيئة الاستثمار في الجزائر. أظهرت الدراسة أن الجزائر اعتمدت إصلاحات مالية تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال، مثل تسهيل الإجراءات الضريبية وتحفيز الاستثمار في بعض القطاعات. [1]

ومع ذلك، كانت هذه الإصلاحات في الغالب تقليدية أو استثنائية ولم تواكب التطورات العالمية في مجال التحفيز الاقتصادي، مما أدى إلى ضعف تأثيرها على تحسين بيئة الاستثمار. تسهم هذه الدراسة في فهم القيود التي تعيق فعالية السياسات المالية في الجزائر، مما يساعد في تقييم كيفية تأثير القوانين المالية على المناخ الاقتصادي بشكل عام. تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية حيث يتناول تأثير السياسات المالية على مناخ الأعمال في الجزائر.

- تناولت دراسة IMF (2022) تقييم مستوى الشفافية المالية في الجزائر في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2024. تم من خلال هذا التقرير مراجعة مدى توفر الوثائق المالية، شفافيتها، بالإضافة إلى مشاركة البرلمان في الرقابة

[1] *Rachid, Yasmine. "Fiscal Policy Reforms in Algeria and Their Economic Implications." Master's Thesis, University of Oxford, 2019.*

المالية. أشار التقرير إلى أن الجزائر أحرزت تقدمًا في مجال إتاحة المعلومات المالية، لكن لا تزال هناك فجوات كبيرة في تنفيذ مبدأ الشفافية، خاصة فيما يتعلق بتقارير الأداء وتقييم البرامج. [1]

بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن هناك تحسنًا في تقديم البيانات المالية، ولكن كانت هناك حاجة إلى تعزيز الرقابة الفعالة والمشاركة الأكبر للمؤسسات الرقابية في عملية التدقيق والمراجعة المالية. تُعد هذه الدراسة من المصادر المهمة التي تسلط الضوء على أبعاد الحوكمة المالية والرقابة، وتساهم في فهم كيف يمكن أن تسهم قوانين المالية في تحسين أداء الحكومة وبناء الثقة في المؤسسات.

تمثل هذه الدراسة مرجعًا مهمًا يتناول الشفافية المالية في الجزائر وأثرها على تحسين الأداء الحكومي.

- في دراسة أكّلها نصّم عكيلال (Nassim Akilal) بجامعة الوادي، نُشرت في ديسمبر 2024 بعنوان "Effects of Currency Devaluation on Buying Power in Algeria"، تمّ تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر الأسعار الاستهلاكي خلال الفترة 2014–2023. اعتمدت المنهج الوصفي الكمي، حيث تم استخدام بيانات مؤشر الأسعار وسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة. أكدت النتائج أن انخفاض قيمة الدينار تضعف بشدة القدرة الشرائية للمواطنين، وأن معدلات التضخّم المرتفعة تُعد العامل الأساسي وراء تراجع القوة الشرائية[2]
- كما قدّم خالد رواسكي ورضا طاميشي وبادردين طالبي دراسة بعنوان "The impact of augmentation wages public based on the purchasing power of households in Algeria"، نشرت في أبريل 2014 ضمن International Journal of Business and Economic Development. تناولت الإشكالية حول ما إذا كان رفع الأجور

[1] *International Monetary Fund. Algeria: Fiscal Transparency Evaluation. Washington, D.C.: IMF, 2022.*

[2] *The impact of augmentation wages public based on the purchasing power of households in Algeria, IJBED , Volume 02 Issue 1, 01 Apr 2014,*

العمومية كافياً لمواجهة تآكل القدرة الشرائية الناتجة عن تحرير الأسعار والسياسات المالية. استخدم الباحثون منهج النمذجة الاقتصادية (Vector Auto-Regressive)، واتضح أن الأجور لم تواكب التضخم مطلقاً، مما أدى إلى تراجع القدرة الشرائية الحقيقي للأسر، بنسبة انخفاض تقدر بـ10% سنويًا في مرحلة التسعينيات، دون وجود تعويض كافٍ من السياسات المالية[1]

2-2- الدراسات الأجنبية:

OECD (2014). Budgeting practices and procedures in OECD countries. Paris: OECD Publishing.[2]

تناولت هذه الدراسة إشكالية تأثير أساليب إعداد الميزانية وقوانين المالية في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)على الأداء الاقتصادي، مركزة على اختلاف الممارسات بين الدول ومدى التزامها بالإطار المالي متوسط المدى. وقد أظهرت النتائج أن الدول التي تعتمد على أطر مالية متوسطة المدى وتتمتع بمستويات عالية من الشفافية والانضباط المالي تحقق نتائج أفضل في التحكم في العجز المالي والدين العام، مقارنة بالدول ذات الأطر الضعيفة. نشر هذا التقرير من قبل *OECD Publishing* سنة 2014.

Schick, Allen (2009). Reflections on two decades of public financial management reform. OECD Journal on Budgeting, 9(1).[3]

تطرح هذه الدراسة إشكالية مدى نجاح إصلاحات قوانين المالية التي تم تنفيذها خلال العقدين الماضيين في الدول المتقدمة في تعزيز الشفافية والمساءلة. وتبين النتائج أن الإصلاحات ساهمت بشكل واضح في تحسين أداء المالية العامة،

[1] *Abderrahim Chibi , Sidi Mohamed Chekouri and Mohamed Benbouziane, The dynamics of fiscal policy in Algeria: sustainability and structural change, Chibi et al. Economic Structures, 2019.*

[2] OECD, Budgeting practices and procedures in OECD countries. Paris: OECD Publishing, 2014.

[3] Schick, Allen, Reflections on two decades of public financial management reform. OECD Journal on Budgeting, 9(1), 2009.

خاصة من خلال تطوير تقنيات إعداد الميزانية والرقابة على الإنفاق، إلا أن التطبيق العملي لهذه الإصلاحات ما يزال يواجه تحديات متعلقة بالثقافة المؤسسية والسياسية. نشرت الدراسة في *OECD Journal on Budgeting*، العدد 9(1)، سنة 2009.

IMF (2020). Fiscal transparency evaluations: International practices and lessons learned. Washington, D.C.: IMF Publications.[1]

حللت هذه الدراسة إشكالية مدى التزام الدول، مثل البرازيل، جنوب إفريقيا، وإندونيسيا، بمعايير الشفافية المالية وتأثير ذلك على فعالية قوانين المالية. وأكدت النتائج أن الدول التي حسنت شفافية قوانينها المالية استطاعت تعزيز ثقة المواطنين والمستثمرين في الإدارة المالية، وساهم ذلك في تقليل مخاطر الفساد وتحسين كفاءة الإنفاق العام. صدرت هذه الدراسة عن *IMF Publications* في 2020.

Campos, Edgardo, & Pradhan, Sanjay (1999). Budgetary institutions and expenditure outcomes: Binding governments to fiscal performance. World Bank Policy Research Working Paper 1646.[2]

تتمحور إشكالية الدراسة حول دور قوانين ومؤسسات المالية العامة في ضبط نتائج الإنفاق الحكومي في الدول النامية. وأظهرت النتائج أن وجود مؤسسات مالية قوية وقوانين صارمة يؤدي إلى التزام الحكومات بأهداف مالية محددة، ما يساهم في الحد من العجز وتحسين توزيع الموارد. الدراسة صادرة عن البنك الدولي ضمن سلسلة *World Bank Policy Research Working Paper*، رقم 1646، سنة 1999.

[1] IMF, Fiscal transparency evaluations: International practices and lessons learned. Washington, D.C.: IMF Publications, 2020.

[2] Campos, Edgardo, & Pradhan, Sanjay, Budgetary institutions and expenditure outcomes: Binding governments to fiscal performance. World Bank Policy Research Working Paper 1646, 1999.

Alt, James E., & Lassen, David Dreyer (2006). Transparency, political polarization, and political budget cycles in OECD countries. American Journal of Political Science, 50(3), 530–550.[1]

ناقشت الدراسة إشكالية العلاقة بين شفافية قوانين المالية، الاستقطاب السياسي، والدورات السياسية للميزانية في الدول المتقدمة. وتوصلت إلى أن زيادة الشفافية المالية تقلل من تأثير الدورات السياسية على الميزانية وتحد من الاستخدام السياسي للإنفاق العام، خاصة في ظل الاستقطاب الحزبي الحاد. نشرت الدراسة في *American Journal of Political Science*، المجلد 50، العدد 3، سنة 2006.

Lienert, Ian (2010). Should advanced countries adopt a fiscal responsibility law? IMF Working Paper WP/10/254.[2]

تبحث هذه الورقة إشكالية مدى ملاءمة تبني الدول المتقدمة لقوانين المسؤولية المالية بهدف تعزيز الانضباط المالي. أظهرت النتائج أن قوانين المسؤولية المالية تسهم في ضبط الإنفاق وتقليل العجز، كما أن التجارب الناجحة مثل نيوزيلندا وأستراليا تؤكد أهمية وجود إطار قانوني ملزم لتحقيق الاستدامة المالية. نُشرت الورقة ضمن *IMF Working Paper*، رقمWP/10/254 ، سنة 2010.

Premchand, A. (1983). Government Budgeting and Expenditure Controls: Theory and Practice. Washington, D.C.: IMF.[3]

[1] Alt, James E., & Lassen, David Dreyer, Transparency, political polarization, and political budget cycles in OECD countries. American Journal of Political Science, 50(3), 530–550., 2006.

[2] Lienert, Ian, Should advanced countries adopt a fiscal responsibility law? IMF Working Paper WP/10/254, 2010.

[3] Premchand, A. Government Budgeting and Expenditure Controls: Theory and Practice. Washington, D.C.: IMF, 1983.

عالج هذا الكتاب إشكالية أثر قوانين وإجراءات المالية العامة على ضبط الإنفاق في الدول النامية والمتقدمة. وأوضح أن وجود أنظمة مالية واضحة وقوانين صارمة يؤدي إلى تحسين التحكم في النفقات العامة ويعزز الكفاءة الاقتصادية، كما عرض نماذج تطبيقية ناجحة من مختلف الدول. صدر الكتاب عن *IMF* سنة 1983.

2- دراسات خاصة بالقدرة الشرائية

2-1- الدراسات المحلية

- في دراسة حسين مزود (2022)، تناول احدى أبرز الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة في الجزائر، وهي العلاقة بين سياسة الأجور من جهة، ومستوى المعيشة والقدرة الشرائية من جهة أخرى. تهدف هذه الدراسة الى تحليل مدى فاعلية الزيادات التي أقرتها الدولة الجزائرية في الأجور لتحسين الوضع المعيشي للمواطن، وذلك في ظل ظروف اقتصادية تتسم بعدم الاستقرار وارتفاع مستمر في أسعار المواد الاستهلاكية الأساسية.

اعتمد الباحث على دراسة وصفية تحليلية، وهو يعتبر المنهج الامثل لهذا النوع من المواضيع التي تتطلب قراءة في الأرقام والسياسات بشكل مترابط. وقد استخدم الباحث بيانات رسمية صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ووزارة المالية، شملت مؤشرات مثل متوسط الأجور، وسعر صرف الدينار، ومؤشر الأسعار عند الاستهلاك، من أجل تقييم مدى تأثير الزيادة في الأجور على القوة الشرائية للمواطنين.

بينت نتائج التحليل أن الزيادات الاسمية في الرواتب غالبًا ما يتم التهامها من طرف معدلات التضخم المرتفعة، بحيث لا يشعر المواطن بتحسن فعلي في قدرته على تلبية حاجياته اليومية، الأمر الذي يُفرغ تلك الزيادات من مضمونها. كما خلص الباحث إلى أن السياسات النقدية المعتمدة في الجزائر، والتي تركز على رفع الأجور دون توازن مع الإنتاجية أو ضبط الأسواق، تظل حلولًا جزئية وغير فعالة ما لم تُرفق بإصلاحات اقتصادية وهيكلية أوسع.

وتكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة في سياق البحث الحالي، حيث تدعم بشكل مباشر النقاشات المطروحة، وذلك من خلال تأكيدها على أن الزيادة في الدخل النقدي وحدها لا تكفي لتحسين القوة الشرائية، ما لم تكن مصحوبة بإجراءات تحكم في الأسعار وتكبح جماح التضخم، مما يعزز من القيمة الواقعية للنقاشات النظرية التي يطرحها البحث[1].

[1] *حسين مزود (2022، الجزائر) ،العنوان: الزيادة في الأجور وتأثيرها على تحسين القدرة الشرائية ومستوى المعيشة في الجزائر، مجلة مدارات سياسية، المجلد 06، العدد 01.*

- أما دراسة راوي دنيا ورابح بختية (2018)، فقد انطلقت من فرضية مفادها أن التضخم المالي هو أحد أبرز العوامل المؤثرة سلبًا على مستوى معيشة الفرد، وذلك عبر إضعاف القدرة الشرائية للدخل. وقد تم اختيار الجزائر كدراسة حالة لما تعرفه من تذبذب اقتصادي متواصل خلال العقدين الأخيرين، لا سيما على صعيد الأسعار والدخول. اعتمد الباحثان على منهج كمي وتحليلي، وعملا على تحليل بيانات إحصائية دقيقة تغطي الفترة من سنة 2000 إلى 2017، تم الحصول عليها من مصادر رسمية على غرار البنك المركزي الجزائري والديوان الوطني للإحصاء. وتضمنت البيانات مؤشرات اقتصادية مختلفة مثل معدلات التضخم السنوية، أسعار المواد الأساسية، الأجور الحقيقية، وحجم الإنفاق الاستهلاكي. أظهر التحليل أن معدلات التضخم المرتفعة أثرت بوضوح على القيمة الحقيقية للدخل، حيث تبيّن أن الرواتب الاسمية لم تكن قادرة على مواكبة ارتفاع الأسعار، مما أدى إلى تآكل القدرة الشرائية للمواطن، خاصة ضمن الفئات الهشة وذوي الدخل الثابت.

كما بينت الدراسة أن التضخم المالي في الجزائر يتخذ طابعًا بنيويًا مرتبطًا بعوامل هيكلية تتعلق بعجز الميزان التجاري، الاعتماد الكبير على الاستيراد، وسوء التحكم في الكتلة النقدية. وخلصت الدراسة إلى أن التصدي لهذه الظاهرة يتطلب سياسات نقدية صارمة تهدف إلى تثبيت الأسعار عبر تنويع الاقتصاد وزيادة الإنتاج المحلي.

في سياق بحثنا، تُعد هذه الدراسة ذات فائدة كبيرة، حيث تسهم في تعميق الفهم حول دور التضخم كعامل رئيسي في تقليص القوة الشرائية، وتؤكد ضرورة ربط التحليل النظري بالتطورات الميدانية والبيانات الإحصائية[1].

- أما دراسة نادية العقون (2021)، فقد اتسمت بطابعها الزمني الطويل وأسلوبها التحليلي القائم على دراسة العلاقة بين سعر الصرف الرسمي والقوة الشرائية، عبر فترة زمنية تمتد تقريبًا خمسة عقود (1970–2019). تناولت الدراسة حالة الدينار الجزائري، وتحليل مدى تأثر قيمته في السوق الرسمية على الأسعار الداخلية وقدرة المواطنين على اقتناء السلع والخدمات، لاسيما المستوردة منها.

[1] *راوي دنيا ورابح بختية (2018، الجزائر)، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون، تيارت، تخصص محاسبة وجباية معمقة.*

قامت الباحثة بجمع بيانات مالية ونقدية رسمية من تقارير بنك الجزائر، ونشرات وزارة المالية، إضافة إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، من أجل بناء سلسلة زمنية متكاملة تتضمن مؤشرات مثل سعر صرف الدينار مقابل الدولار واليورو، والتضخم، ومؤشر الأسعار الاستهلاكية. وقد بيّن التحليل وجود علاقة طردية واضحة بين انخفاض قيمة الدينار في السوق الرسمية وتدهور القوة الشرائية للمواطنين، خصوصًا في الفترات التي عرفت أزمات اقتصادية حادة مثل أزمة النفط في الثمانينات والأزمة المالية لسنة 2014.

وأوضحت الباحثة أن تغيرات سعر الصرف لا تؤثر على أسعار السلع المستوردة، بل تمتد آثارها إلى السوق المحلية، حيث ترتفع أسعار السلع والخدمات تدريجيًا لتواكب ارتفاع تكاليف الاستيراد. أكدت الدراسة كذلك أن غياب نظام صرف مرن وتدخل الدولة في تثبيت سعر الدينار بشكل غير واقعي قد يؤدي إلى ظهور سوق موازية للعملة، الأمر الذي يعمق الفوارق ويُضعف فعالية السياسة النقدية. تعتبر هذه الدراسة مصدرًا مهمًا في هذا البحث، حيث تمنح بُعدًا واقعيًا لفهم نظرية تكافؤ القوة الشرائية، وتقدم مثالًا ملموسًا عن كيف يمكن لسياسات الصرف أن تؤثر بشكل مباشر على معيشة الأفراد[1].

- وفي دراسة حاكم إكرام (2021)، تم التركيز على تأثير التضخم المالي في تدهور القدرة الشرائية للأسر الجزائرية، من خلال تبيان العلاقة بين التغيرات في الأسعار من جهة، ومستوى الدخل الحقيقي من جهة أخرى. اختار الباحث مقاربة تحليلية تجمع بين المعطيات الإحصائية والمقاربات النظرية الاقتصادية، حيث اعتمد على بيانات صادرة عن الديوان الوطني للإحصاء وبنك الجزائر، إضافة إلى مراجعة لأدبيات اقتصادية حديثة تفسر ظاهرة التضخم وأثرها الاجتماعي. بيّنت نتائج الدراسة أن التضخم لا يقتصر على إضعاف قيمة النقود، بل له انعكاسات أوسع تمس البنية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي، إذ يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، انخفاض الاستهلاك، وتزايد نسب الفقر، مما يهدد التوازن العام داخل المجتمع.

[1] *نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة – حالة الجزائر(2019–1970) ، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 02.، 2021.*

كما أشار الباحث إلى أن من بين أسباب تفاقم ظاهرة التضخم في الجزائر هو الإفراط في إصدار الكتلة النقدية دون تغطية إنتاجية حقيقية، إلى جانب ضعف التنويع الاقتصادي والاعتماد شبه الكلي على الواردات. اقترحت الدراسة مجموعة من الحلول من بينها إصلاح النظام الجبائي، تحسين مناخ الاستثمار، وضبط الكتلة النقدية من خلال أدوات السياسة النقدية. تشكل هذه الدراسة إضافة نوعية للبحث الحالي، ،كونها تربط بين التحليل الكلي للتضخم وتداعياته الاجتماعية، وتقدم معالجة واقعية يمكن الاستناد إليها عند تقييم فعالية السياسات الاقتصادية الحالية.[1]

- في دراسة دردار سليمة (2016)، تناولت الباحثة أثر سياسة دعم الأسعار على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر، بالخصوص في ظل الضغوط التضخمية التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال العقدين الأخيرين. انطلقت الباحثة من فرضية رئيسية مفادها أن نظام الدعم الذي تعتمده الدولة منذ سنوات، والذي يشمل المواد الأساسية كالحبوب، الحليب، السكر، والزيت، إضافة إلى دعم الطاقة، يهدف إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية، غير أنه في المقابل، يطرح تساؤلات حول فعاليته الحقيقية في حماية القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، ومدى استدامته في ظل التحديات المالية المتزايدة. [2]

كما اعتمدت على المنهج التحليلي المقارن، حيث درست تطور سياسة دعم الأسعار منذ بداية التسعينات إلى غاية 2015، بالاستناد إلى بيانات مالية واقتصادية رسمية، وتقارير صادرة عن وزارة المالية والديوان الوطني للإحصاء، بالإضافة إلى تقارير البنك العالمي وصندوق النقد الدولي. كما قامت بتحليل تطور أسعار المواد المدعّمة مقارنةً بمعدلات التضخم ومستوى الأجور، مع التوقف عند الفجوة بين السعر الحقيقي والسعر المدعوم، وانعكاسات ذلك على ميزانية الدولة. أظهرت نتائج الدراسة أن سياسة الدعم ساهمت بالفعل في تخفيف آثار تقلبات الأسعار العالمية على المستهلك الجزائري، لا سيما في فترات ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. غير أن هذه السياسة، بحسب الباحثة، لم تكن موجهة بشكل فعّال نحو الفئات المستحقة، بل استفادت منها جميع الفئات، بما في ذلك الأغنياء، مما قلّل من فعاليتها الاجتماعية، وزاد من

[1] *حاكم إكرام، أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية، مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، 2021.*

[2] *دردار سليمة، أثر سياسة دعم الأسعار على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر .مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، 5(1)، 2016.*

عبء الإنفاق العمومي. كما أظهرت أن استمرار الدعم بشكل غير موجه أدى إلى تشجيع الاستهلاك المفرط، والتبذير، بل وحتى التهريب عبر الحدود، خاصة في المنتجات الطاقوية، ما شكّل نزيفًا مستمرًا على الخزينة العمومية.

واقترحت الباحثة، في ضوء هذه النتائج، ضرورة الانتقال من الدعم العام إلى الدعم الموجه، أي تعويض المواطنين المحتاجين بشكل مباشر نقدًا، مع إصلاح شامل لنظام الدعم يضمن التوزيع العادل للثروة، ويحافظ على التوازن الاجتماعي دون تحميل ميزانية الدولة أعباءً غير مستدامة. كما دعت إلى ضرورة مرافقة هذا الانتقال بسياسات تكميلية، مثل تحسين الأجور، ضبط السوق، ومراقبة سلاسل التوزيع، بما يعزز من الأثر الإيجابي على القدرة الشرائية.

تمثل هذه الدراسة ذات أهمية بالغة بالنسبة للبحث الحالي، فيما يتعلق بالسياسات العمومية وأثرها على القدرة الشرائية، حيث تمنح هذه الدراسة مثالًا ملموسًا عن جدلية العلاقة بين تدخل الدولة في ضبط الأسعار من جهة، ومتطلبات الفعالية الاقتصادية من جهة أخرى، كما تؤكد أن معالجة مشكل القدرة الشرائية لا يمكن أن يكون بالحلول الآنية فقط، بل يجب أن يندرج في إطار إصلاحات شاملة تأخذ بعين الاعتبار العدالة الاجتماعية والفعالية الاقتصادية في آن واحد.

2-2- الدراسات الأجنبية

- تُعد دراسة Frederic S. Mishkin (2019) مرجعًا أساسيًا لفهم التأثيرات التي تطرأ على القدرة الشرائية في الاقتصاد. في هذه الدراسة، يسلط Mishkin الضوء على العلاقة بين الأموال، البنوك، والأسواق المالية، وكيف أن هذه العناصر تؤثر بشكل غير مباشر على مستوى الأسعار العامة، مما ينعكس على قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات.[1]

من خلال هذا التحليل، يتضح أن الأسعار يمكن أن تتأثر بشكل كبير بالعرض والطلب في الأسواق المالية، وكذلك بالعوامل الاقتصادية الأخرى مثل التضخم، مما يؤدي إلى تأثيرات على القدرة الشرائية. بالنسبة لبحثنا، تسهم هذه

[1] *Mishkin, Frederic S. (2019) , The Economics of Money, Banking and Financial Markets (12th ed.) ,Pearson Education, USA.*

الدراسة في فهم كيفية تأثير هذه العوامل على القوة الشرائية للأفراد من خلال تأثيرها على الأسعار. تمثل الدراسة أهمية بالغة من حيث مناقشتها مفهوم القدرة الشرائية وأسباب تراجعها.

- في دراسة Rudiger Dornbusch, Stanley Fischer, و(2014) Richard Startz ،

يتم تناول تأثير التضخم والعوامل الاقتصادية الكلية الأخرى على القدرة الشرائية. من خلال هذا العمل، يتم شرح كيفية تآكل القدرة الشرائية مع زيادة الأسعار نتيجة للتضخم.[1]

يشير المؤلفون إلى أن الارتفاع المستمر في الأسعار يمكن أن يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية للأفراد، مما يقلل من قدرتهم على شراء نفس الكمية من السلع والخدمات.

تقدم هذه الدراسة تحليلًا عميقًا حول العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية، حيث تناول تأثير التضخم على القدرة الشرائية.

- تُعد دراسة Paul R. Krugman و Maurice Obstfeld (2018) دراسة مهمة لفهم كيف تؤثر العوامل الاقتصادية الدولية على قدرة الأفراد على شراء السلع والخدمات في السوق المحلي. في هذه الدراسة، يشرح الباحثان كيفية تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية العالمية على الأسعار، وبالتالي على القدرة الشرائية. يتناول الباحثان دور تعادل القوة الشرائية في تحديد القوة الشرائية للعملات المحلية مقارنة بالأسواق العالمية، مما يوفر إطارًا لفهم التأثيرات التي يمكن أن تتعرض لها القدرة الشرائية للأفراد في ظل الظروف الاقتصادية العالمية.

في سياق دراستنا، تساهم هذه الدراسة في المبحث الثالث، حيث تبرز كيف أن العوامل الاقتصادية العالمية يمكن أن تؤثر على القوة الشرائية المحلية، خاصة في المطلب الثالث الذي يناقش الأسباب المؤدية إلى ضعف القدرة الشرائية[2].

[1] *Dornbusch, Rudiger, Fischer, Stanley, & Startz, Richard, Macroeconomics (12th ed.) ,McGraw-Hill Education, USA, 2014.*

[2] *Krugman, Paul R., & Obstfeld, Maurice, International Economics: Theory and Policy (11th ed.). Pearson, USA, 2018.*

- تُعتبر دراسة Olivier Blanchard و David R. Johnson (2012) من الدراسات الهامة التي تركز على التأثيرات الاقتصادية الكلية على القدرة الشرائية. في هذا العمل، يوضح الباحثان كيفية تأثير الزيادة في الطلب على السلع والخدمات على الأسعار، وبالتالي على القوة الشرائية للأفراد.[1]

يشير الكتاب إلى أن زيادة الاستهلاك قد تؤدي إلى زيادة الأسعار، مما يؤثر سلبًا على القدرة الشرائية إذا لم يكن هناك زيادة مقابلة في الدخل. هذه الدراسة تقدم نظرة هامة حول العلاقة بين الاستهلاك والقدرة الشرائية، وهو ما يساعد في توسيع النقاش حول العوامل التي تؤثر على القدرة الشرائية في المبحث الثالث، خاصة في المطلب الثاني الذي يتناول أسباب ضعف القدرة الشرائية.

- تُعد دراسة Kenneth S. Rogoff (1996) حول The Purchasing Power Parity Puzzle مرجعًا محوريًا لفهم نظرية تعادل القوة الشرائية. يناقش Rogoff التحديات التي تواجه تفسير ظاهرة تعادل القوة الشرائية في الأسواق العالمية، حيث يتم التركيز على كيفية تقلبات الأسعار العالمية تؤثر على قدرة الأفراد في الدول المختلفة على شراء السلع. [2]

تُعتبر هذه الدراسة ذات أهمية خاصة في فهم العلاقة بين سعر السلع والخدمات العالمية والقدرة الشرائية في السياقات المحلية. في دراستنا، هذه الدراسة تساهم بشكل خاص في فهم تأثير تغيرات الأسعار على القدرة الشرائية في الجزائر، كمت تناول طرق قياس القدرة الشرائية.

[1] *Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. (2012). Macroeconomics (6th ed.). Pearson Education.*
[2] *Rogoff, Kenneth S., "The Purchasing Power Parity Puzzle." Journal of Economic Literature, 34(2), 1996.*

3- المقارنة و الفجوة العلمية

بصفة عامة، المقارنة بين الدراسات السابقة ودراستنا تشير إلى تباين واضح في المقاربات والنتائج، حيث أن الدراسات السابقة تناولت العديد من العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية مثل التضخم، سعر الصرف، والسياسات الاقتصادية، إلا أن أغلبها تركزت على جوانب جزئية أو محلية دون الربط بين هذه العوامل بشكل شامل. وقد اتبعت الدراسات السابقة منهجيات تحليلية متنوعة، بعضها ركز على القياسات الكمية، بينما اهتم الآخر بالتحليل النوعي أو المقارن. الفجوة التي تسعى دراستنا إلى سدها تتمثل في تكامل التحليل بين العوامل المختلفة المؤثرة على القدرة الشرائية من خلال منظور شامل يجمع بين الجوانب النظرية والتطبيقية. كما أن دراستنا تسعى إلى تقديم تفسير موسع للآليات التي تساهم في تحسين القدرة الشرائية على المدى الطويل، مع التركيز على السياسات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر بشكل إيجابي في تحسين الوضع المالي للأفراد. بذلك، تأتي دراستنا لتكمل ما ناقشته الدراسات السابقة، مع تقديم رؤية أعمق وأكثر تكاملًا حول العلاقة بين العوامل الاقتصادية وتأثيرها على القدرة الشرائية.

3-1- المقارنة

عند مقارنة الدراسات السابقة حول القدرة الشرائية وتأثير العوامل الاقتصادية عليها بالدراسة الحالية، نلاحظ أن معظم الدراسات السابقة، سواء العربية أو الأجنبية، تناولت العلاقة بين القدرة الشرائية وبعض العوامل الاقتصادية المؤثرة عليها، لكن بنطاقات تحليلية مختلفة.

فقد كانت الدراسات العربية، مثل دراسة راوي دنيا وحاكم إكرام، تركز بشكل كبير على التضخم كعامل رئيسي يؤثر في القدرة الشرائية، مع إبراز الآثار السلبية لارتفاع الأسعار على مستوى معيشة الأفراد في الجزائر. ورغم ذلك، لم تتناول هذه الدراسات التحليل الكافي لتأثير قانون المالية على القدرة الشرائية بشكل مباشر.

من ناحية أخرى، كانت هناك دراسات أخرى، مثل دراسة نادية العقون وعبد الله ياسين، التي ركزت على تأثير تقلبات سعر الصرف على القدرة الشرائية، وأوضحت أن التغيرات في سوق العملة تؤثر بشكل كبير في أسعار السلع المحلية

والمستوردة، مما يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية. لكن، على الرغم من أهمية هذه الدراسة، لم يتم التطرق بشكل كافٍ إلى تأثير التعديلات في قوانين المالية في الجزائر على هذا الجانب.

أما الدراسات الأجنبية، مثل دراسة(2019) Mishkin ، فقد تناولت القدرة الشرائية من زاوية السياسات الاقتصادية بشكل عام، حيث ربطت التغيرات الاقتصادية الكبرى بالقدرة الشرائية في العديد من الدول، مع تسليط الضوء على أهمية السياسات المالية في الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق توازن اقتصادي.

لكن، هذه الدراسات لم تركز على تأثير الأنظمة الاقتصادية المحلية كقانون المالية في الجزائر، الذي يعتبر عاملًا مهمًا في تحفيز استقرار الأسعار المحلي وضمان قدرة الأفراد على مواجهة التحديات الاقتصادية.

من خلال مقارنة هذه الدراسات بالدراسة الحالية، نجد أن دراستنا تتميز بجمع مجموعة من العوامل الاقتصادية بشكل شامل وتحليل دور السياسات المالية في الجزائر على القدرة الشرائية بشكل مباشر.

حيث تدمج الدراسة بين تحليل قوانين المالية الجزائرية، التضخم، وتأثيرات السياسات الاقتصادية الأخرى على مستوى معيشة الأفراد، مما يمنحها رؤية أكثر تكاملية وشمولية لتفسير الوضع الاقتصادي في الجزائر.

3-2- الفجوة العلمية

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة في تحليل العلاقة بين القدرة الشرائية والعوامل الاقتصادية المؤثرة عليها، إلا أنها تحتوي على فجوات ملحوظة يمكن لدراستنا الحالية أن تسدها.

الفجوة الأولى تكمن في الغياب النسبي للتحليل المتكامل لتأثير قانون المالية في الجزائر على القدرة الشرائية. الدراسات السابقة تناولت بشكل رئيسي التضخم، أسعار الصرف، والأجور كعوامل تؤثر في القدرة الشرائية، لكن لم يكن هناك تحليل كافٍ لدور قانون المالية في تحسين أو تدهور القدرة الشرائية عبر الإنفاق الحكومي أو التحولات الاقتصادية الكبرى التي شهدتها الجزائر منذ عام 2010.

إضافة إلى ذلك، تفتقر بعض الدراسات العربية إلى التحليل الزمني لتأثيرات هذه العوامل على القدرة الشرائية على مدار فترة طويلة، حيث تركزت بعض الدراسات على فترات قصيرة دون الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الهيكلية التي مرت بها الجزائر نتيجة لتقلبات أسعار النفط والتحولات الاقتصادية منذ 2010. في المقابل، لا تجد الدراسات الأجنبية التي تناولت القدرة الشرائية في الجزائر تحليلاً مخصصاً للخصوصيات الاقتصادية الجزائرية التي تتأثر بشكل كبير بالتغيرات في قوانين المالية والإجراءات الحكومية المتبعة.

أما الفجوة الأخرى التي تسدها دراستنا فهي إغفال بعض الدراسات لتأثير السياسات المالية المحلية على القدرة الشرائية. حيث تركز معظم الدراسات السابقة على الأبعاد الاقتصادية العامة والتضخم، دون أن تضع في اعتبارها تأثير إصلاحات قوانين المالية التي كان لها دور كبير في تعديل القدرة الشرائية في الجزائر. دراستنا تقدم تحليلاً شاملاً لتطور قانون المالية بين عامي 2010 و2024، وتوضح كيف ساهمت هذه القوانين في تحسين أو تقليص قدرة الأفراد على مواجهة الارتفاعات في الأسعار.

وأخيرًا، تفتقر العديد من الدراسات السابقة إلى التحليل المقارن بين تأثير الأنظمة المالية المحلية والعوامل الاقتصادية العالمية على القدرة الشرائية. في حين أن دراستنا تسلط الضوء على تأثير الأنظمة المالية الجزائرية في سياق التحولات الاقتصادية الكبرى التي مرت بها الجزائر، وتدمج بين التحليل النظري والتطبيق العملي

خلاصة الفصل:

تتناول الدراسات المتعلقة بالقدرة الشرائية في الجزائر العديد من الأبعاد الاقتصادية، حيث يتم التركيز بشكل رئيسي على تأثيرات التضخم، التغيرات في سعر الصرف، والسياسات الاقتصادية المتبعة على القوة الشرائية للمواطن الجزائري. في هذا السياق، أظهرت الدراسات أن الزيادة في الأجور لم تكن كافية لتحسين القدرة الشرائية بشكل ملحوظ بسبب التضخم وارتفاع الأسعار، ما أدى إلى تدهور القوة الشرائية رغم تحسن الدخل الاسمي.

كما أظهرت الدراسات أن الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية كان له تأثيرات سلبية على القدرة الشرائية، خاصة بالنسبة للسلع المستوردة، حيث أصبح المواطن الجزائري يواجه تحديات اقتصادية إضافية نتيجة لارتفاع الأسعار.

إضافة إلى ذلك، تناولت بعض الدراسات تأثير التضخم على القدرة الشرائية، وأشارت إلى أن الارتفاع المستمر في الأسعار يزيد من تآكل الدخل الحقيقي، ما يجعل تحسين الوضع المالي للمواطنين أكثر صعوبة. هذه الدراسات لا تقتصر على تحليل الوضع المحلي فقط، بل أيضًا تربط تأثيرات السياسات الاقتصادية العالمية، وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف، على القدرة الشرائية. في المقابل، سلطت بعض الدراسات الأجنبية الضوء على العلاقة بين سياسات البنك المركزي وأسعار الصرف والتضخم، وكيف أن هذه العوامل تؤثر بشكل غير مباشر على الاقتصاد المحلي في الجزائر

الفصل الثالث: الاطار التطبيقي

تمهيد:

شهدت قوانين المالية في الجزائر تطورات متلاحقة استجابت للتحولات الاقتصادية الكبرى، خاصة تلك المرتبطة بتقلبات أسعار النفط. وقد انعكست هذه القوانين بشكل مباشر على السوق الاستهلاكي من خلال التأثير على حجم الطلب، مستويات الأسعار، وهيكلة النفقات العامة. حيث تم تبني سياسات مالية متباينة بين التوسعية في فترات الرخاء والانكماشية خلال الأزمات، بما أثر على استهلاك المواطنين ونمط معيشتهم.

كما عرفت القدرة الشرائية للجزائريين تغيرات ملحوظة بفعل الضغوط التضخمية، وتغير نمط الاستهلاك نحو المزيد من السلع المستوردة والمصنعة. وسعت الدولة إلى اتخاذ إجراءات متعددة لدعم القدرة الشرائية، من أبرزها: الإبقاء على دعم المواد الأساسية والطاقة، تقديم المساعدات الاجتماعية، تخفيف الأعباء الجبائية، وتوجيه الدعم نحو الفئات الهشة، في محاولة للحفاظ على التوازنات الاجتماعية وضمان استقرار السوق الداخلية.

1- تطور قوانين المالية في الجزائر وآثارها على السوق الاستهلاكي

شهدت الجزائر خلال العقد الأخير صدور مجموعة من قوانين المالية التي هدفت إلى تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد في ظل تقلبات أسعار النفط وتراجع الإيرادات العمومية. وقد انعكست هذه القوانين بشكل مباشر على السوق الاستهلاكي من خلال التعديلات الجبائية، تقليص الدعم، وزيادة الضغط الضريبي، مما أثّر على سلوك المستهلك وميزانية الأسرة الجزائرية.

1-1- عرض موجز لأهم بنود قوانين المالية من 2015 إلى 2024

عرفت قوانين المالية في الجزائر خلال الفترة من 2015 إلى 2024 تغيرات تدريجية لكنها عميقة في مضمونها، تمثلت أساسًا في[1]:

رفع تدريجي للضرائب والرسوم:

"الضريبة اقتطاع مالي إلزامي تفرضه الدولة على الأفراد والهيئات دون مقابل مباشر بهدف تمويل الإنفاق العام وتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية كإعادة توزيع الدخل وتحفيز أو كبح قطاعات معينة"[2]

شكّلت الزيادات الجبائية محورًا أساسيًا في قوانين المالية الجزائرية خلال العقد الأخير، حيث سعت الحكومة إلى تقليص العجز في الميزانية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتكثيف الاعتماد على الموارد الجبائية العادية بدلًا من الجباية البترولية. وقد تم تنفيذ ذلك عبر عدة آليات:

- توسيع الوعاء الضريبي ليشمل شرائح وقطاعات اقتصادية لم تكن خاضعة سابقًا للضرائب بشكل منتظم، لا سيما تلك المرتبطة بالنشاط غير الرسمي. تم فرض ضرائب جديدة أو إعادة تفعيل ضرائب غير مطبقة فعليًا، ما دفع العديد من الحرفيين، والباعة بالتجزئة، والمهن الحرة إلى الدخول في منظومة التصريح الضريبي.

[1] *سعدي عبد القادر، المالية العامة وتحليل السياسات المالية في الجزائر .دار الهدى، الجزائر. ص. 131.*

[2] بن ناصر يوسف، المرجع السابق، ص 142

- الرفع التدريجي للضريبة على القيمة المضافة (TVA) على العديد من السلع والخدمات، خاصة تلك التي كانت تخضع لنسبة مخفّضة أو معفاة تمامًا، مثل بعض المواد الاستهلاكية أو الخدمات الاجتماعية. وقد أدى هذا الرفع إلى زيادات مباشرة في الأسعار، حيث تُحمّل TVA عادة على المستهلك النهائي.

- زيادة الرسوم والحقوق الجمركية والضريبية الأخرى مثل رسوم الطابع، ورسوم التسجيل، التي تطال المعاملات اليومية كتوثيق العقود، معاملات البيع والشراء، وملفات السكن، ما زاد العبء المالي على المواطن. كما تم رفع بعض الحقوق الجمركية على السلع المستوردة، مما انعكس بوضوح في ارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في السوق الوطنية، خاصة تلك المرتبطة بالمواد الأولية أو التجهيزات التي تدخل في الصناعة أو البناء[1].

هذا التوجه الضريبي، وإن كان مبررًا ضمن إطار تعزيز الإيرادات العمومية، إلا أنه ساهم في ارتفاع تكلفة المعيشة وتفاقم الضغوط على المستهلك، خصوصًا في ظل ضعف الزيادة في الأجور وعدم مواكبتها للتضخم، ما جعل التأثير الجبائي مباشرًا وواضحًا في تراجع القدرة الشرائية للمواطن.

إجراءات تقشفية وتقليص الدعم:

قبل الشروع في تحليل الإجراءات التقشفية وتقليص الدعم نقوم بتعريف مايلي:

الدعم الحكومي: هو تحويل مالي أو عيني تقدمه الدولة للأفراد أو المؤسسات بهدف تخفيف أعباء المعيشة أو تعزيز قطاعات اقتصادية أو اجتماعية معينة، بما يساهم في تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية مثل العدالة الاجتماعية وتحفيز النمو[2].

[1] *براهيمي، سميرة، أثر قوانين المالية على القدرة الشرائية في الجزائر: دراسة تحليلية من 2015 إلى 2020 .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة تبسة، العدد 17، 2021، ص. 88-89.*

[2] بودیار عبد القادر، المرجع السابق، ص 121.

يعرف دعم المواد الغذائية والأولية: على أنه هو سياسة اقتصادية تتبناها الدولة لتخفيض أسعار السلع الأساسية (كالخبز، الحليب، الزيت، الحبوب) التي تمثل النسبة الأكبر من استهلاك الفئات محدودة الدخل، بهدف حماية قدرتهم الشرائية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي[1]

تعرف البطالة على أنها: ظاهرة اقتصادية واجتماعية تعني وجود أفراد في سن العمل، قادرين عليه، وراغبين فيه، ويبحثون عنه، لكنهم لا يجدونه. وهي مؤشر رئيس على اختلال التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل.[2]

التعليم: هو قطاع استثماري اجتماعي هدفه تنمية رأس المال البشري، إذ يزوّد الأفراد بالمعارف والمهارات التي تزيد إنتاجيتهم وتساهم في التنمية المستدامة. وتتحمل الدولة في معظم البلدان النامية المسؤولية الكبرى في تمويله لضمان تعميمه وعدالته[3]

قطاع الصحة: يمثل أحد أهم أوجه الإنفاق العام، ويعني توفير الخدمات الصحية الأساسية للمواطنين بهدف تحسين مستوى الصحة العامة كشرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[4]

السكن: هو أحد أشكال الخدمات الاجتماعية التي توفرها الدولة لضمان الاستقرار الاجتماعي، وهو عنصر أساسي في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحرص الدول على تخصيص برامج دعم مباشرة أو غير مباشرة لتوفيره خاصة للفئات الهشة[5].

[1] دردار سليمة، المرجع السابق، ص 87.

[2] مصطفى النشار .*الاقتصاد الكلي* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012، ص 342.

[3] أحمد زكي بدوي .*مبادئ الاقتصاد العام* .القاهرة: دار الفكر العربي، 2010، ص 233.

[4] جورج أوسكار .*المالية العامة* .ترجمة عبد العزيز الكحلاوي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص 298.

[5] بودیار عبد القادرالمرجع السابق، ص 305.

لذا فضمن مساعي الحكومة الجزائرية لإعادة التوازن إلى الميزانية العمومية في ظل تقلبات الإيرادات النفطية، تبنت الدولة في قوانين المالية المتعاقبة نهجًا تقشفيًا تدريجيًا شمل تقليصًا ملحوظًا في نفقات الدعم الموجه للمواد الأساسية، وهي إحدى الركائز التقليدية للحماية الاجتماعية في الجزائر[1].

- بدأت هذه السياسة من خلال الرفع التدريجي للدعم غير المباشر عن عدد من المواد الحيوية والأساسية، مثل الوقود، الكهرباء، الماء، الدقيق، الحليب، والزيوت الغذائية، حيث تم تقليص الفروقات بين السعر المدعّم وسعر التكلفة، مما أدى إلى زيادات تدريجية في الأسعار المدفوعة من قبل المواطن. وقد انعكس هذا التغيير مباشرة على ميزانية الأسرة الجزائرية، لا سيما ذات الدخل المحدود، التي باتت تتحمل عبئًا ماليًا أكبر لتغطية حاجياتها اليومية.

- وكمحاولة لإصلاح منظومة الدعم وجعلها أكثر استهدافًا، نصّت مشاريع قوانين المالية لاحقًا (خاصة منذ 2022) على تبني آلية "الدعم الموجه"، بحيث يُخصّص الدعم فقط للفئات المستحقة بناءً على معايير الدخل وعدد أفراد الأسرة، بدلًا من النظام المعمم السابق. ورغم أن هذه الآلية تهدف إلى تحسين الكفاءة الاقتصادية وترشيد النفقات، إلا أنها أثارت موجة من المخاوف الاجتماعية والسياسية، تمثلت في احتمالية تراجع دور الدولة كضامن للعدالة الاجتماعية، خاصة في ظل غياب قواعد بيانات دقيقة وشفافة لتحديد الفئات المستفيدة بشكل عادل[2].

في هذا السياق، يُلاحظ أن التوجه نحو تقليص الدعم جاء في غياب بدائل عملية واضحة، مثل تحسين الأجور أو توفير حماية اجتماعية موازية، مما جعل آثاره محسوسة بوضوح على القدرة الشرائية والاستقرار الاجتماعي، وأثار جدلًا واسعًا حول مدى نجاعة هذه السياسة في ظل هشاشة الوضع الاقتصادي لبعض الفئات.

[1] براهيمي سميرة، مرجع سابق، ص 90.
[2] براهيمي سميرة، مرجع سابق، ص 104.

تشجيع الجباية العادية على حساب الجباية النفطية:

في ظل التقلبات الحادة التي عرفتها أسواق النفط العالمية، وما تبعها من تذبذب في مداخيل الجزائر الخارجية، اتجهت الدولة تدريجيًا في قوانين المالية الأخيرة نحو تقليص الاعتماد على الجباية البترولية، التي كانت تمثل لعقود المصدر الرئيسي لتمويل الخزينة العمومية، والعمل على تعزيز الجباية العادية كمصدر أكثر استقرارًا واستدامة للتمويل العمومي.

- تمثلت هذه السياسة في تحسين التحصيل الجبائي الداخلي، من خلال إعادة تنظيم الإدارة الجبائية، وتحديث آلياتها الرقابية، وتوسيع نطاق التغطية الجبائية ليشمل فئات جديدة من المكلفين بالضريبة، خصوصًا في القطاعات غير الرسمية وشبه الرسمية، كالنقل، التجارة الإلكترونية، والخدمات الفردية، التي كانت لسنوات خارج دائرة المراقبة الفعلية.

- كما تم إدراج جملة من الآليات التشريعية والتنظيمية تهدف إلى مكافحة التهرب الضريبي الذي يعد من أبرز الإشكالات التي تعرقل فعالية النظام الجبائي في الجزائر، حيث تم تعزيز العقوبات المالية، وتفعيل آليات التصريح الإلكتروني، وربط المعاملات التجارية والإدارية بمستندات ضريبية، إلى جانب تشجيع التعاملات الرسمية بدل النقدية عبر البنوك[1].

- وتضمنت بعض مواد قوانين المالية حوافز للممتثلين طواعية للضريبة، مثل الإعفاءات المؤقتة أو تخفيض الغرامات في حال التصريح الطوعي بالمداخيل أو تسوية الوضعيات الجبائية.

غير أن هذا التوجه، وعلى الرغم من وجاهته الاقتصادية، اصطدم بعدة تحديات ميدانية أبرزها ضعف ثقافة الالتزام الضريبي، وغياب العدالة الجبائية في تقدير وتحصيل الضرائب، وهو ما جعل جزءًا كبيرًا من المواطنين يرون أن التحول

[1] *بن عيسى نوال، تطور السياسة المالية في الجزائر وأثرها على الطلب الداخلي .مجلة دراسات اقتصادية، جامعة الوادي، العدد 9، 2020، ص. 45-48.*

نحو الجباية العادية قد فُسّر على أنه زيادة في الضغط الجبائي دون أن يقابله تحسن ملموس في جودة الخدمات العمومية أو البنية التحتية.

تشريعات لتعزيز الاستثمار:

يُعرَّف الاستثمار بأنه الإنفاق الموجه إلى إنشاء أو شراء الأصول الرأسمالية الجديدة، مثل الآلات والمعدات والمباني، بهدف تحقيق عائد مستقبلي. وهو يُعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي لأنه يزيد من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[1].

في إطار سعي الدولة الجزائرية إلى تنويع اقتصادها وتحريره من التبعية لعائدات المحروقات، تضمّنت بعض قوانين المالية، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023، بنودًا تشريعية تهدف إلى تحفيز الاستثمار، سواء المحلي أو الأجنبي، من خلال تقديم امتيازات جبائية وتسهيلات إدارية من شأنها خلق بيئة أعمال أكثر جاذبية[2].

تمثلت هذه التحفيزات في إعفاءات ضريبية مؤقتة على الأرباح، ورسوم التسجيل، والضرائب العقارية للمؤسسات الناشئة أو المشاريع الاستثمارية في بعض المناطق الداخلية أو في قطاعات ذات أولوية كالفلاحة، الصناعة التحويلية، والطاقة المتجددة. كما تم تقديم تسهيلات في منح العقار الصناعي وتبسيط بعض الإجراءات البيروقراطية المرتبطة بإنشاء المؤسسات.

كما صدرت نصوص قانونية تعزز دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) عبر إعادة تنظيم مسار تسجيل المشاريع، وتفعيل الشباك الموحد لتقليص الزمن الإداري للاستثمار، بالإضافة إلى محاولة تسريع رقمنة المعاملات الاقتصادية.

[1] *عبد العزيز حجازي. الاقتصاد العام. القاهرة: دار النهضة العربية، 2006، ص 217*

[2] *بن عيسى نوال، مرجع سابق، ص 48.*

ورغم أهمية هذه الخطوات من حيث المبدأ، إلا أن أثرها العملي على مناخ الاستثمار بقي محدودًا، وذلك لعدة أسباب، من أبرزها:

- عدم الاستقرار الجبائي والتشريعي، ما يضعف ثقة المستثمرين في جدوى الامتيازات.
- التشدد في الإجراءات الجبائية الموجهة نحو الاستهلاك، التي أثقلت كاهل المؤسسات والمستهلكين معًا، مما أضعف القدرة الشرائية، وبالتالي قلّص من حجم الطلب الداخلي الذي يعد حافزًا للاستثمار.
- استمرار العراقيل الإدارية والبيروقراطية، وضعف الشفافية، وغياب التحفيز العملي للمستثمرين على أرض الواقع، على الرغم من النصوص الرسمية المشجعة.
- وبذلك، فإن السياسات التحفيزية الموجهة للاستثمار ظلت غير كافية للتعويض عن الضغط الجبائي العام، مما جعل مناخ الأعمال في الجزائر يحتاج إلى إصلاحات هيكلية أعمق تتجاوز الإعفاءات الظرفية نحو بناء بيئة اقتصادية تنافسية ومستقرة..

1-2- انعكاس هذه البنود على الأسعار والمستهلك

- أدت التعديلات الواردة في قوانين المالية الجزائرية، وخاصة ما تعلق منها برفع الضرائب والرسوم وتقليص الدعم، إلى تحولات واضحة في بنية الأسعار الاستهلاكية وسلوك المواطنين المالي، إذ لم تعد هذه القوانين مجرد أدوات تقنية لإدارة المالية العمومية، بل تحولت إلى عوامل ضغط مباشر على الواقع المعيشي للأفراد والأسر[1].
- تمثلت النتيجة الأبرز لهذه التحولات في ارتفاع محسوس لمستوى أسعار السلع والخدمات الأساسية .فقد شهدت الأسواق الجزائرية زيادات متوالية في أسعار المواد الغذائية، النقل، الطاقة، وخدمات الصحة والتعليم، كنتيجة

[1] *كحال إسماعيل، الإصلاحات الضريبية في الجزائر بين النظرية والتطبيق .مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر 3، العدد 22، 2019، ص. 99-101.*

مباشرة لزيادة تكاليف الإنتاج والاستيراد، وانتقال عبء الضرائب الجديدة إلى المستهلك النهائي. وأدى هذا إلى خلل واضح في التوازن بين الدخل والنفقات، خاصة لدى ذوي الدخل المحدود والمتوسط.

- وتُظهر بيانات الديوان الوطني للإحصائيات خلال الفترة الممتدة من 2016 إلى 2023 أن مؤشر التضخم سجل مستويات مرتفعة تجاوزت 8% سنويًا في بعض السنوات، ما يعكس حجم الضغوط السعرية المفروضة على المواطن. ويُعد هذا المؤشر من أبرز الأدلة على تآكل القدرة الشرائية في ظل الجمود شبه التام في الأجور، وغياب سياسات مواكبة لتعديل سلم الرواتب أو التحكم في الأسعار.

- هذا الوضع أدى إلى تراجع الكتلة النقدية المتاحة للمواطن، أي تلك النسبة من الدخل التي يمكن استخدامها لتغطية الحاجيات الأساسية، حيث بات جزء كبير من الراتب يُستهلك في تسديد الفواتير (الكهرباء، الغاز، الماء) والضرائب المختلفة، ما جعل الأسر الجزائرية في وضع هشّ من الناحية المالية. وقد أصبحت ميزانية الأسرة عاجزة عن مواجهة ارتفاع تكاليف الحياة، مما أجبر المواطنين على الحد من الاستهلاك، اللجوء إلى القروض، أو الاعتماد على السوق الموازي للبحث عن بدائل أرخص[1].

- وبناءً على ما سبق، فإن بنود قوانين المالية، رغم أهدافها الكلية المرتبطة بالتوازنات المالية والحد من العجز، إلا أنها تركت انعكاسات مباشرة على الاستقرار المعيشي للمواطن الجزائري، وأسهمت في زيادة منسوب التوتر الاجتماعي، لاسيما في غياب آليات تعويضية فعّالة تضمن الحد الأدنى من التوازن الاجتماعي.

[1] كحال إسماعيل، مرجع سابق، ص 102.

جدول رقم 01: تطور بعض مؤشرات التضخم السنوي

السنة	أبرز بنود قانون المالية	مؤشر التضخم السنوي(%)	آثار مباشرة على المستهلك
2016	رفع TVA على بعض المواد + زيادة في رسوم التسجيل	6.4%	ارتفاع أسعار الوقود والكهرباء، بداية تراجع الاستهلاك
2017	تقليص دعم الوقود + فرض رسوم جديدة	5.9%	زيادات في أسعار النقل والمواد الغذائية
2018	رفع ضرائب عقارية ورسوم جمركية	4.3%	زيادة أسعار مواد البناء والأجهزة المستوردة
2019	استقرار نسبي مع تحصيل جبائي أوسع	2.4%	استقرار نسبي، لكن تآكل تدريجي في القدرة الشرائية
2020	جائحة كورونا + إجراءات دعم ظرفي	2.0%	ركود استهلاكي، اعتماد على المدخرات أو المساعدات
2021	العودة لسياسة التقشف + زيادات في الضرائب	6.5%	عودة التضخم، تقلص في الإنفاق على الكماليات
2022	مشروع الدعم الموجه + رفع TVA على سلع إضافية	9.3%	ضغط حاد على ميزانية الأسرة، لجوء متزايد للسوق الموازي
2023	ارتفاع جمركي إضافي + تثبيت أسعار مرنة للوقود	8.1%	زيادة نفقات المعيشة، ضعف الادخار، توسع الظواهر الاستهلاكية الدفاعية

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، تقارير قوانين المالية السنوية الصادرة عن وزارة المالية

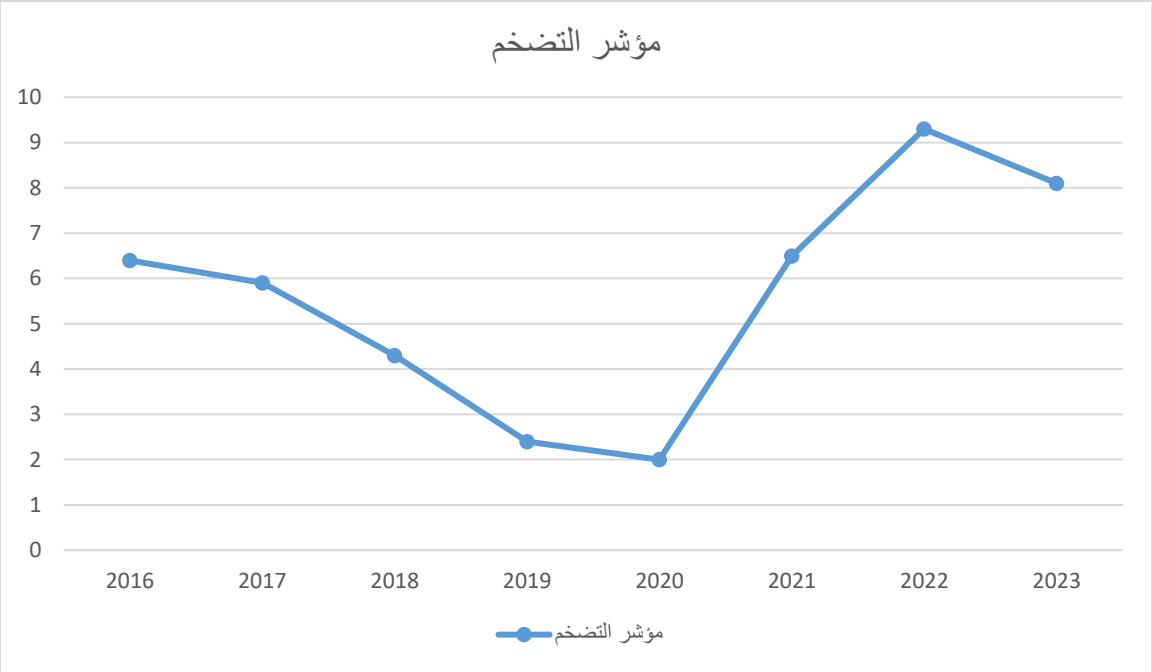

2- مؤشرات القدرة الشرائية وتغير نمط استهلاك المواطن

تعكس القدرة الشرائية للمواطن مدى توافق دخله مع أسعار السلع والخدمات المتوفرة في السوق، وهي مؤشر حساس لأي تغيير في السياسات المالية والاقتصادية. وقد أظهرت قوانين المالية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تأثيرًا واضحًا على هذه القدرة، مما أدى إلى تغيرات تدريجية وأحيانًا جذرية في سلوك المستهلك الجزائري. هذا المبحث يسلط الضوء على مؤشرات القياس، وتطور القدرة الشرائية، وتحولات نمط الاستهلاك.

2-1- تحليل مؤشرات القدرة الشرائية في الجزائر

أولًا: تعريف المؤشر وأهميته

تُعد القدرة الشرائية من أبرز المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تعكس واقع معيشة الأفراد ومستوى رفاههم، وهي تُقاس بمدى توافق الدخل الحقيقي للفرد أو الأسرة مع مستوى الأسعار السائد في السوق، أي أنها تمثل الكمية الفعلية من السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بهذا الدخل. ويُعتبر مؤشر التضخم أحد العوامل الحاسمة في تحديد هذا

التوازن، حيث أن أي ارتفاع في الأسعار دون أن يرافقه نمو مماثل في الأجور أو المداخيل يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية وتراجع القوة الاقتصادية للفرد[1].

بمعنى آخر، كلما زادت الأسعار بينما بقيت الأجور ثابتة أو شبه ثابتة، تراجعت القيمة الفعلية للنقود، وأصبح المواطن غير قادر على تلبية نفس الحاجات التي كان يلبيها سابقًا بنفس المستوى من الدخل. ويؤدي هذا الوضع إلى تدهور في مستوى المعيشة، وتراجع في الإنفاق الاستهلاكي، وارتفاع الشعور بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

لهذا السبب، يُعد تحليل تطور القدرة الشرائية مؤشرًا أساسيًا لفهم آثار السياسات الاقتصادية، وخاصة السياسات المالية التي تعتمدها الدولة في قوانين المالية، على الحياة اليومية للمواطن. كما يُستخدم هذا المؤشر في صياغة السياسات الاجتماعية، وضبط سلم الأجور، واتخاذ قرارات تتعلق بالدعم أو الإصلاحات الضريبية.

خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى 2023، شهدت القدرة الشرائية في الجزائر تدهورًا تدريجيًا وواضحًا نتيجة الاختلال بين نمو الأسعار من جهة، وجمود الأجور من جهة أخرى. فقد بقيت الأجور، خاصة في القطاع العام، شبه ثابتة، في حين واصلت الأسعار مسارها التصاعدي بوتيرة متفاوتة. هذا التباعد بين نمو الأسعار والدخل تسبب في تآكل الدخل الحقيقي، أي الكمية الفعلية من السلع والخدمات التي يستطيع الفرد اقتناؤها براتبه.

وقد أظهرت البيانات الرسمية أن مؤشر التضخم تجاوز في بعض السنوات نسبة 8%، لا سيما في فترات الأزمات (مثل أزمة جائحة كورونا وتبعات الأزمة الروسية الأوكرانية). وفي المقابل، لم تسجل نسب الزيادة في الأجور أكثر من 2% إلى 3 %في أحسن الحالات، وهو ما لا يكفي لمعادلة تأثير التضخم على أسعار المواد الأساسية.

على سبيل المثال، كان الحد الأدنى للأجر المضمون (SNMG) يُقدَّر بـ 18,000دينار جزائري سنة 2015، ولم يتم رفعه إلا في عام 2021 ليصل إلى 20,000دينار جزائري .غير أن هذه الزيادة، التي تُقدَّر بـ 2,000 دينار

[1] *زروقي، عبد النور، العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر: دراسة اقتصادية للفترة 2000–2017 .المجلة الجزائرية للمالية والاقتصاد، العدد 10، 2018، ص. 55-58.*

فقط خلال ست سنوات، لم تكن كافية لتعويض الزيادات المسجلة في أسعار المواد الغذائية، النقل، الطاقة، والخدمات الأساسية. بل إن دراسات ميدانية أظهرت أن الحد الأدنى الحقيقي للأجر الكافي لتغطية احتياجات أسرة من أربعة أفراد تجاوز 50,000 دج شهريًا، وهو ما يكشف الفجوة الكبيرة بين الدخل الرسمي والحاجات الفعلية للمواطن.

ويُعزى هذا التدهور أيضًا إلى تأثير السياسات المالية المتبعة في قوانين المالية، التي غالبًا ما ترتكز على الرفع التدريجي للضرائب والرسوم وتقليص الدعم، دون اتخاذ تدابير موازية لرفع الأجور أو دعم الفئات المتوسطة والضعيفة، ما فاقم من اختلال التوازن الاجتماعي والاقتصادي في البلاد.

جدول رقم (2): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية المرتبطة بالقدرة الشرائية في الجزائر (2010–2023)

السنة	الحد الأدنى للأجر المضمون (SNMG) بالدينار	معدل التضخم(%)	نسبة الزيادة في الأجور(%)
2010	15,000	3.9	0.0
2011	18,000	4.5	20
2012	18,000	8.9	0.0
2013	18,000	3.3	0.0
2014	18,000	2.9	0.0
2015	18,000	4.8	0.0
2016	18,000	6.4	0.0
2017	18,000	5.9	0.0
2018	18,000	4.3	0.0
2019	18,000	2.0	0.0
2020	18,000	2.4	0.0
2021	20,000	6.5	11.1
2022	20,000	9.3	10
2023	20,000	8.1	25

من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الديوان الوطني للاحصائيات (ONS)، تقارير قوانين المالية السنوية الصادرة عن وزارة المالية

يبيّن الجدول تطور الحد الأدنى للأجر المضمون (SNMG) في الجزائر مقابل معدل التضخم ونسبة الزيادة في الأجور خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023. فقد تم رفع الأجر الأدنى من 15,000 دج سنة 2010 إلى 18,000 دج سنة 2011، وهو ما رافقته زيادة بنسبة 20% في الأجور، ثم ظل هذا المستوى ثابتًا لمدة عشر سنوات (2012–2020) رغم تقلبات معدلات التضخم، التي بلغت ذروتها بـ8.9% في 2012، ما أضعف القدرة الشرائية للعمال خلال تلك الفترة. في سنة 2021، تم رفع SNMG إلى 20,000 دج، مع زيادة جديدة في الأجور بلغت 11.1%، ثم استمرت الزيادات في السنوات اللاحقة، حيث سُجلت نسبة 10% في 2022، و25% في 2023. غير أن هذه الزيادات تزامنت مع ارتفاع واضح في معدلات التضخم، ما يُضعف أثرها الإيجابي على القدرة الشرائية. ويُظهر هذا التفاوت بين نمو الأجور والتضخم أن تحسين دخل العمال لم يكن دائمًا كافيًا لتعويض ارتفاع الأسعار، مما يستدعي تفعيل سياسات مرافقة لضبط الأسعار وحماية القدرة الشرائية للمواطنين.

الخلاصة التي يمكن استخلاصها من الجدول هي أن الزيادة الوحيدة في الأجر الأدنى كانت محدودة وظرفية، بينما الضغوط التضخمية كانت متواصلة ومتفاقمة، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية بشكل متصاعد، خاصة لدى الفئات ذات الدخل الثابت. ويعكس هذا الواقع الحاجة إلى سياسات مالية واجتماعية أكثر توازنًا، تراعي التغيرات السعرية وتربط الأجور بمستويات التضخم بشكل دوري.

شكل 1: علاقة التضخم بنسبة زيادة الأجور في الجزائر من سنة 2010-2023.

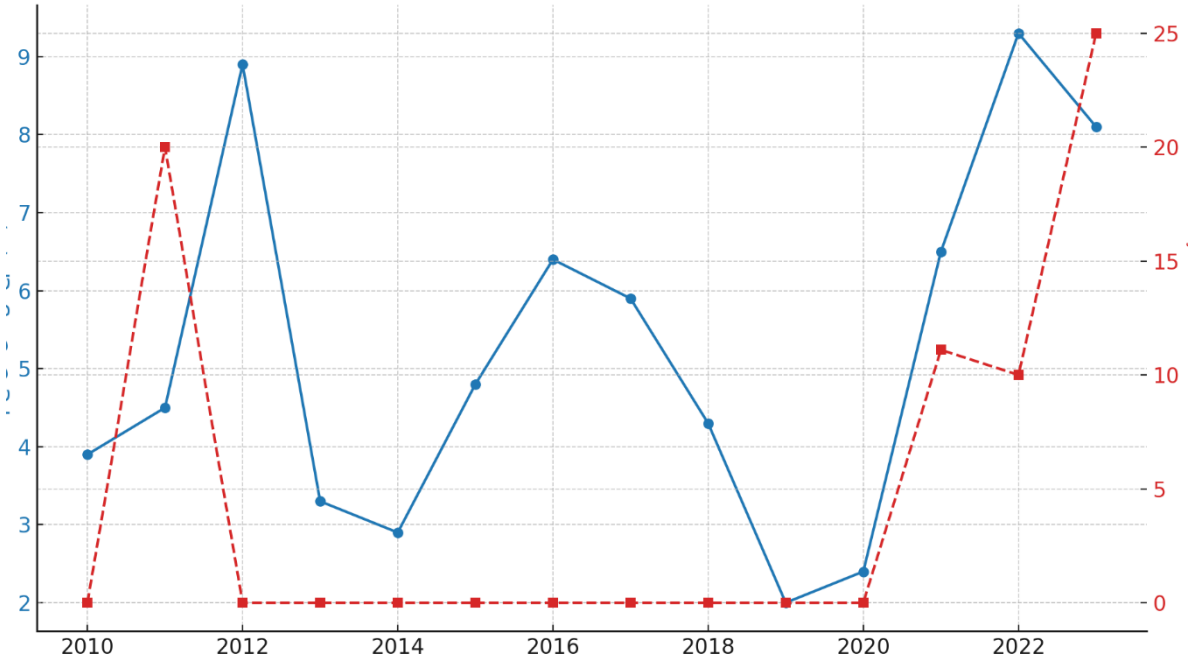

يُظهر تطور الأجور ومعدل التضخم في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2023 وجود علاقة متداخلة بين المتغيرين، لكنها ليست دائمًا متوازنة. فقد شهدت السنوات التي سُجلت فيها زيادات معتبرة في الأجور (مثل 2011 بنسبة 20%، و2021 بنسبة 11.1%، و2023 بنسبة 25%) مستويات تضخم مرتفعة نسبيًا (على التوالي: 4.5%، 6.5%، و8.1%). وتدل هذه الأرقام على أن زيادات الأجور كانت في جزء منها استجابة لارتفاع الأسعار، بهدف الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال. غير أن هذه الزيادات لم تكن كافية في بعض الأحيان، خاصة خلال سنوات مثل 2012 (حيث بلغ التضخم 8.9% دون أي زيادة في الأجور)، ما أدى إلى تآكل القوة الشرائية.

من جهة أخرى، يمكن ملاحظة أن زيادات الأجور قد تساهم أحيانًا في دفع التضخم نحو الارتفاع إذا لم ترافقها زيادة في الإنتاجية أو التحكم في الأسعار، لأن ارتفاع الدخل قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، ما يرفع الأسعار. هكذا، تبدو العلاقة بين الأجور والتضخم علاقة مزدوجة: الأجور ترتفع لتعويض آثار التضخم، لكنها قد تُسهم في استدامته أو زيادته إن لم تُدار ضمن سياسة اقتصادية شاملة.

ثالثًا: مظاهر تدهور القدرة الشرائية

أدى التراجع المستمر في القدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال السنوات الأخيرة إلى بروز مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والسلوكية التي تعكس مدى تأثر الحياة اليومية للأفراد والأسر بالتغيرات الاقتصادية، خاصة تلك المرتبطة بقوانين المالية وارتفاع الأسعار. ويمكن تلخيص أبرز هذه المظاهر فيما يلي[1]:

- ارتفاع تكاليف الحياة اليومية بشكل ملحوظ، إذ شهدت أسعار النقل العمومي والخاص زيادات متكررة بفعل تحرير أسعار الوقود، كما ارتفعت تكاليف السكن (الإيجار ومواد البناء)، إلى جانب الزيادات المستمرة في فواتير الكهرباء، الماء، والغاز. كما أصبحت أسعار المواد الغذائية الأساسية تشهد تقلبات شبه أسبوعية، ما جعل الإنفاق الشهري للأسرة يتجاوز إمكانياتها الثابتة.

- نتيجة هذه الضغوط، اضطرت فئات واسعة من المجتمع إلى اعتماد أنماط تقشف ذاتي، من خلال تقليص الإنفاق على الكماليات، تأجيل أو إلغاء خطط الشراء غير الضروري، وحتى خفض الاستهلاك من بعض المواد الغذائية أو الخدمات. وقد برزت ظاهرة "العيش وفق الضروري فقط "كخيار اقتصادي اضطراري أصبح سائدًا لدى الطبقة المتوسطة والفئات الهشة[2].

- كما اتسعت الفجوة في القدرة الشرائية بين سكان المدن الكبرى والمناطق الداخلية أو الريفية. ففي حين ترتفع الأسعار بشكل أكبر في المدن الكبرى (مثل الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة) نظرًا للطلب المرتفع والتكاليف المعيشية، تعاني المناطق الداخلية من ضعف في الدخل وغياب تنوع السوق، مما يجعل الحصول على بعض المواد

[1] *قشي فوزية، أثر تقليص الدعم الحكومي على سلوك المستهلك الجزائري .مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، العدد 36، 2021، ص. 119*

[2] *قشي فوزية، مرجع سابق، ص 120.*

أو الخدمات أكثر صعوبة وكلفة. هذا الاختلال الجغرافي يزيد من حدة التفاوت الاجتماعي ويؤثر سلبًا على مبدأ العدالة في التوزيع الاقتصادي.

وتشير هذه المظاهر إلى أن تدهور القدرة الشرائية لم يعد مجرد مسألة اقتصادية تقنية، بل تحول إلى واقع اجتماعي ملموس يُهدد التماسك المجتمعي ويقلص من فرص الاستقرار والاستهلاك الداخلي، وهو ما يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في رسم السياسات المالية والاجتماعية المستقبلية.

2-2- تغير نمط استهلاك المواطن الجزائري

أولًا: تغير في أولويات الإنفاق

- في ظل التراجع المستمر للقدرة الشرائية وارتفاع تكاليف المعيشة، شهدت ميزانية الأسرة الجزائرية تحولًا جوهريًا في أولويات الإنفاق، حيث انتقلت من نمط استهلاكي متنوع ومتوازن إلى نمط دفاعي يركّز على الضروريات الحيوية فقط.
- أصبح الإنفاق موجّهًا بدرجة أولى إلى تأمين الغذاء، الطاقة (الكهرباء، الغاز)، السكن، والنقل، وهي الحاجات الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها. وتشير العديد من المؤشرات إلى أن أكثر من 70% من دخل الأسرة الجزائرية يُوجّه حاليًا لتغطية هذه الجوانب فقط، ما يترك حيزًا ضئيلًا جدًا للنفقات الأخرى.
- في المقابل، سجّل تراجع ملحوظ في الإنفاق على الكماليات مثل الملابس ذات الماركات، الأجهزة الإلكترونية، وخدمات الهاتف والإنترنت المدفوعة. كما تقلّص الإنفاق على الأنشطة الترفيهية والثقافية مثل السينما، المسرح، المطاعم، والرحلات العائلية[1].

[1] *قشي فوزية، مرجع سابق، ص 121.*

- أما السياحة الداخلية، التي كانت تشهد إقبالًا نسبيًا خلال العطل والمواسم، فقد تراجعت بدورها نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار الإيواء والنقل والخدمات الفندقية، مقابل دخل لم يعد يسمح بتخصيص ميزانية لها.

- هذا التحول في نمط الإنفاق يعكس نوعًا من الضغط الاقتصادي المتراكم الذي يفرض على المواطن الجزائري التنازل تدريجيًا عن الجوانب المرتبطة بجودة الحياة لصالح تأمين البقاء. كما يطرح هذا الواقع تحديات على الدولة، خاصة في ما يتعلق بتحفيز الطلب الداخلي، وتحقيق التوازن بين الحاجات الاقتصادية للفرد والسياسات المالية المنتهجة.

ثانيًا: توسّع السوق الموازي كبديل استهلاكي

- في ظل ارتفاع الأسعار في الأسواق النظامية وضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، شهدت الأسواق الموازية توسعًا لافتًا خلال السنوات الأخيرة، لتتحول إلى خيار استهلاكي رئيسي لشريحة واسعة من السكان. ويعود هذا التوجه إلى بحث المستهلك عن أسعار منخفضة أو مقبولة تتلاءم مع دخله المتآكل، حتى وإن كان ذلك على حساب الجودة أو الضمان أو حتى السلامة الصحية في بعض الأحيان.

- يلجأ المستهلك إلى هذه الأسواق، سواء في الفضاءات المفتوحة أو عبر التجارة الإلكترونية غير المنظمة، لاقتناء سلع استهلاكية يومية، أدوات منزلية، ملابس، وأحيانًا أدوية أو مستلزمات مدرسية بأسعار تقل بكثير عن تلك المعروضة في القنوات التجارية الرسمية.

- وقد عزز هذا الاتجاه ضعف الرقابة الفعلية على هذه الأسواق، إلى جانب ارتفاع الأسعار في القنوات النظامية بسبب الضرائب، الرسوم، وتكاليف الالتزام القانوني التي يتحملها التاجر الرسمي. في المقابل، فإن التاجر في السوق الموازي لا يدفع ضرائب، ولا يلتزم بمعايير السلامة أو التوثيق، ما يمنحه هامش ربح أكبر مع أسعار أقل.

- ومع مرور الوقت، أصبح الاقتصاد الموازي ليس فقط ملجأً استهلاكيًا، بل نمطًا اقتصاديًا موازٍ، يعكس فقدان المواطن للثقة في قدرة الدولة على ضبط الأسعار وضمان العدالة الشرائية، وهو ما يشكل تحديًا كبيرًا للمالية العمومية والاقتصاد الوطني على حد سواء.

- وبالتالي، فإن توسع السوق الموازي يمثل أحد المؤشرات المباشرة على فشل السياسات المالية في حماية القدرة الشرائية، ويستدعي معالجة شاملة لا تقتصر على الجوانب الرقابية، بل تشمل أيضًا إصلاحات في التسعير، الجباية، وتشجيع الإنتاج الوطني بأسعار تنافسية.

ثالثًا: اللجوء إلى أنماط استهلاكية جديدة

- أدى التراجع المستمر في القدرة الشرائية للجزائريين إلى إعادة تشكيل نمط الاستهلاك الفردي والعائلي، بحيث أصبحت الغالبية العظمى من المواطنين تسلك طرقًا جديدة لتلبية حاجياتها اليومية ضمن حدود الموارد المالية المتاحة، وغالبًا خارج الأطر التقليدية للاستهلاك.

- أول هذه التحولات تمثل في الاعتماد المتزايد على الشراء بالتقسيط والتمويلات قصيرة الأجل، حتى بالنسبة للمواد الأساسية التي كانت تُقتنى سابقًا نقدًا مثل الأجهزة الكهرومنزلية، الأثاث، وحتى بعض المواد الغذائية أو اللوازم المدرسية. هذا السلوك يعكس اختلال التوازن بين الدخل والنفقات، ويدل على عجز الدخل الشهري عن الاستجابة الفورية للاحتياجات الضرورية، مما يجعل الأسرة تدخل في دوامة من الالتزامات المالية المؤجلة قد تؤدي لاحقًا إلى الاستدانة المفرطة[1].

- في السياق نفسه، ظهر ما يُعرف بـ "الاستهلاك الدفاعي"، وهو أسلوب استهلاكي يقوم على تقليص الكميات المستهلكة، وتفضيل المنتجات الأرخص أو البدائل المحلية بدلًا من السلع المعتادة. يضطر المستهلك، في هذا

[1] *قشي فوزية، مرجع سابق، ص 123.*

السياق، إلى التنازل عن معايير الجودة، والانتقال إلى سلع منخفضة الثمن، أو حتى إلغاء بعض الحاجات غير العاجلة، في محاولة للحفاظ على توازن ميزانيته الشهرية. هذا النمط يعكس انكماشًا قسريًا في الطلب ناتج عن ضغط اقتصادي وليس عن وعي استهلاكي.

- كما لوحظ تراجع في وتيرة الاستهلاك الجماعي، حيث قلّ الإقبال على تناول الوجبات خارج المنزل، أو المشاركة في أنشطة ترفيهية عائلية، أو اقتناء منتجات من علامات تجارية عالمية. هذه الممارسات التي كانت تُعتبر مؤشرًا على الرفاه الاجتماعي أصبحت نادرة أو مقتصرة على فئات ضيقة. وتُرجع الدراسات هذا التراجع إلى ما يسمى بـ التحول من الإنفاق الرمزي إلى الإنفاق الوظيفي، حيث يتم التركيز على تلبية الاحتياجات الأساسية فقط، وإقصاء كل ما لا يرتبط ببقاء الأسرة واستمرار حياتها اليومية.

- هذه الأنماط الجديدة في الاستهلاك تُعد مؤشرًا واضحًا على تدهور الثقة الاقتصادية لدى المواطنين، وانكماش الطبقة المتوسطة، ما يتطلب من صانع القرار مراجعة السياسات المالية والاجتماعية لضمان استقرار الطلب الداخلي، وتحفيز الاقتصاد من القاعدة الشعبية.

3- أهم الإجراءات المتخذة لدعم القدرة الشرائية في الجزائر:

في ظل التحديات الاقتصادية التي واجهتها الجزائر، خاصة بعد تراجع أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم، اتخذت السلطات العمومية مجموعة من الإجراءات بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما ذوي الدخل المحدود. ومن أبرز هذه الإجراءات:

3-1- مراجعة الأجور والمعاشات

تُعد مراجعة الأجور والمعاشات من أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول لضمان العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين. وفي الجزائر، برزت هذه السياسة

كخيار استراتيجي لمواجهة تداعيات ارتفاع معدلات التضخم، وتدهور قيمة الدينار، وانعكاسات الأزمات الاقتصادية العالمية على الوضع الداخلي.

أولاً: مفهوم مراجعة الأجور والمعاشات وأهدافها

يقصد بمراجعة الأجور والمعاشات تلك الإجراءات الدورية أو الاستثنائية التي تقوم بها السلطات العمومية لإعادة تقييم الرواتب الشهرية للعمال النشطين والمعاشات التقاعدية للمتقاعدين. ويهدف هذا التعديل إلى الحفاظ على القدرة الشرائية، وتقليص الفوارق الاجتماعية، وتحفيز الاستهلاك الداخلي بما ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي.

ثانيًا: دوافع مراجعة الأجور والمعاشات في الجزائر

شهدت الجزائر خلال العقدين الأخيرين ظروفًا اقتصادية صعبة، من أبرزها تقلبات أسعار النفط باعتباره المصدر الرئيسي للإيرادات العمومية، وتزايد معدلات التضخم، وهو ما أثر سلبًا على القدرة الشرائية للمواطنين. دفعت هذه التحديات السلطات إلى اعتماد عدة مراجعات للأجور والمعاشات، أهمها[1]:

- **الرفع التدريجي للحد الأدنى للأجر الوطني المضمون** :(**SNMG**) حيث ارتفع من 18,000 دج إلى 20,000 دج سنة 2020، ثم إلى 24,000 دج سنة 2021، في إطار إجراءات قانون المالية لتلك السنوات[2] .
- **زيادات دورية واستثنائية للمعاشات**، خصوصًا لفائدة أصحاب المعاشات الضعيفة، تراوحت بين 2% و7% حسب مستوى المعاش (حسب بيانات الصندوق الوطني للتقاعد).[3]

[1] *بن داود محمد، تحليل أثر سياسات الأجور والمعاشات على القدرة الشرائية في الجزائر. مجلة الاقتصاد الجزائري، 2021، العدد 15، ص. 33-55.*

[2] *قانون المالية لسنة 2021، الجريدة الرسمية العدد 83، 2020.*

[3] *وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الجزائر، المرسوم الرئاسي الخاص بزيادات المعاشات، 2021*

- **إدماج زيادات استدلالية لفائدة بعض الفئات،** خاصة العاملين في قطاعات استراتيجية كالتربية والصحة والأمن، بهدف تحفيز الأداء وضمان استقرار هذه القطاعات الحيوية[1].

ثالثًا: أثر مراجعة الأجور والمعاشات على القدرة الشرائية

ساهمت هذه المراجعات في التخفيف من تدهور القدرة الشرائية إلى حد ما، غير أن أثرها ظل محدودًا بفعل استمرار الضغوط التضخمية وارتفاع أسعار السلع والخدمات. وتشير الدراسات إلى أن الزيادة في الأجور دون سياسات مرافقة لضبط الأسعار وتحفيز الإنتاج المحلي تؤدي إلى أثر محدود ومؤقت، بل وقد تغذي التضخم في بعض الحالات.

رابعًا: تحديات مراجعة الأجور والمعاشات

رغم أهمية هذه السياسة في دعم القدرة الشرائية، إلا أنها تطرح عدة إشكالات، من أبرزها:

- ارتفاع كتلة الأجور في الميزانية العامة، ما يزيد من عجز الموازنة العمومية.
- ضعف القدرة التمويلية في ظل هشاشة الاقتصاد الريعي المعتمد على المحروقات.
- خطر تأثير هذه المراجعات على التوازنات الكبرى للاقتصاد الكلي.

إن مراجعة الأجور والمعاشات تبقى أداة ضرورية لتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية الطبقات الهشة، لكنها بحاجة إلى أن تُدرج ضمن سياسة اقتصادية شاملة تأخذ في الحسبان ضبط السوق، ودعم الإنتاج الوطني، وتنويع مصادر الدخل. وحدها المقاربة المتكاملة قادرة على تحقيق أثر مستدام لهذه المراجعات على القدرة الشرائية للمواطنين.

3-2- دعم الأسعار والمواد الأساسية

[1] *قانون المالية لسنة 2021: إجراءات تحسين الأجور والزيادات الاستدلالية في القطاعات الحيوية. الديوان الوطني للنشر، وزارة المالية الجزائرية.*

- في ظل التقلبات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، خاصة بعد تراجع عائدات المحروقات، احتفظت الدولة بسياسة دعم الأسعار كأداة رئيسية لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، لا سيما ذوي الدخل المحدود. يشكل دعم المواد الأساسية أحد أعمدة السياسة الاجتماعية، ويهدف إلى ضمان استقرار أسعار السلع الضرورية وتقليص الفوارق الاجتماعية.

أولا: مفهوم دعم الأسعار والمواد الأساسية

يشير دعم الأسعار إلى تدخل الدولة في تحديد أسعار بعض السلع والخدمات الاستهلاكية عبر تقديم إعانات مالية مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تبيع هذه السلع للمواطنين بأسعار أقل من كلفتها الحقيقية. ويستهدف هذا الإجراء تخفيف الأعباء المعيشية وضمان حصول جميع شرائح المجتمع، خاصة الفئات الهشة، على حاجياتها الأساسية.

ثانيا: آليات دعم الأسعار في الجزائر

تعتمد الجزائر على عدة آليات لتجسيد سياسة الدعم، أبرزها:

- **الدعم المباشر للمواد الغذائية الأساسية** مثل القمح ومشتقاته (الفرينة، السميد)، الحليب، الزيت، السكر، عبر تخصيص أغلفة مالية من الميزانية العامة.
- **الدعم غير المباشر** عبر تسعير مخفض للطاقة (الكهرباء، الغاز، الوقود) والمياه.
- **تدخل مؤسسات عمومية** مثل الديوان المهني الجزائري للحبوب(OAIC) ، والديوان الوطني المهني للحليب (ONALAIT)، لضمان توفير المواد الأساسية بأسعار مدعمة[1].

ثالثا: تطور حجم الدعم في قوانين المالية

[1] *وزارة المالية الجزائرية، تقرير السياسة المالية ودور الدعم في حماية القدرة الشرائية، الجزائر: وزارة المالية، 2022.*

- خصصت الدولة الجزائرية في العقود الأخيرة مبالغ ضخمة لدعم المواد الأساسية، فوفق بيانات وزارة المالية، تراوحت قيمة نفقات الدعم بين 8% إلى 15% من إجمالي النفقات العمومية سنويًا. ففي قانون المالية لسنة 2021 مثلًا، بلغت الاعتمادات المخصصة للدعم حوالي 1,897 مليار دينار جزائري ويشكل دعم الطاقة الجزء الأكبر من هذه المخصصات، يليه دعم المواد الغذائية[1].

رابعا: أثر دعم الأسعار على القدرة الشرائية

أثبتت سياسة دعم الأسعار فعاليتها النسبية في حماية القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية، إذ ساهمت في[2]:

- استقرار أسعار السلع الأساسية في السوق المحلية مقارنة بالأسعار العالمية.
- تقليص معدلات الفقر والاحتقان الاجتماعي.
- ضمان وصول المواد الضرورية إلى غالبية المواطنين بأسعار في المتناول.
- غير أن هذه السياسة لم تكن بمنأى عن الانتقادات، إذ أُخذ عليها ضعف الاستهداف، حيث استفاد منها الأغنياء والفقراء على حد سواء، إلى جانب تغذية ظواهر سلبية كالمضاربة والتهريب (خاصة في المواد الطاقوية)[3].

خامسا: التوجهات المستقبلية

[1] *وزارة المالية الجزائرية، تقرير تنفيذ الميزانية، الجزائر: وزارة المالية، 2021، ص. 45*

[2] *صندوق النقد الدولي ، تقرير مشاورات المادة الرابعة – الجزائر، 2022.*

[3] *بن عبو عبد القادر، السياسات الاجتماعية ودورها في تحقيق العدالة الاجتماعية في الجزائر، مجلة الاقتصاديات المعاصرة، 9(1)، 2019، ص 155*

أمام الأعباء المالية المتزايدة لدعم الأسعار، باشرت السلطات الجزائرية التفكير في إصلاح منظومة الدعم تدريجيًا، من خلال:

- الانتقال إلى الدعم الموجه للفئات المستحقة عبر تحويلات نقدية مباشرة.
- تحسين آليات الرقابة على قنوات توزيع المواد المدعمة.
- رفع الوعي المجتمعي حول ضرورة ترشيد استهلاك الموارد المدعمة.

لا شك أن سياسة دعم الأسعار ساعدت الجزائر في الحفاظ على استقرارها الاجتماعي والاقتصادي، لكنها باتت اليوم في حاجة ماسة إلى إعادة النظر في آلياتها، بما يضمن حماية القدرة الشرائية للفئات المستهدفة بكفاءة وفعالية أكبر، دون إثقال كاهل المالية العمومية.

3-3- الإعفاءات والتخفيضات الضريبية

في إطار السياسة الاقتصادية والاجتماعية الرامية إلى تخفيف الأعباء على المواطنين ودعم القدرة الشرائية، لجأت الدولة الجزائرية إلى اعتماد الإعفاءات والتخفيضات الضريبية كأحد الآليات المهمة لتقليص الضغط الجبائي، خاصة على ذوي الدخل المحدود والمتوسط. وتتمثل هذه الإجراءات في تخفيض أو إلغاء بعض الرسوم والضرائب التي تمس مباشرة أسعار السلع والخدمات أو دخل الأفراد[1].

وقد شملت هذه السياسة عدة مجالات، أبرزها[2]:

- الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) على شريحة واسعة من الأجور والمعاشات التي تقل عن حد معين، بهدف تحسين صافي الدخل الشهري للعمال والمتقاعدين.
- تخفيض أو إلغاء الضرائب والرسوم الجمركية على استيراد المواد الأساسية والمواد الأولية، مما ساهم في استقرار أسعار هذه السلع في السوق المحلية.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة (TVA) لبعض المواد والخدمات ذات الطابع الاجتماعي، مثل الخبز، الحليب، الأدوية، والكتب المدرسية.
- إجراءات ضريبية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعزز قدرتها على خلق فرص العمل ويحافظ على استقرار السوق.
- وتؤكد التقارير المالية الرسمية أن هذه الإجراءات الضريبية ساعدت في امتصاص جزء من آثار التضخم، والحد من تدهور القدرة الشرائية، رغم محدودية فعاليتها أحيانًا بسبب عوامل أخرى مثل المضاربة وارتفاع الأسعار في

[1] *وزارة المالية الجزائرية، تقرير تنفيذ قانون المالية .الجزائر: وزارة المالية، 2022، ص. 55*

[2] *قانون المالية 2021، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 83.*

السوق الموازية. كما أن هذه السياسة تشكل في جانب آخر عبئًا على المالية العمومية، مما يجعلها في حاجة إلى تقييم دوري لتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والمتطلبات الاقتصادية.

3-4-دعم الفئات الهشة عبر التحويلات الاجتماعية:

تُعتبر التحويلات الاجتماعية في الجزائر من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في سياستها الاجتماعية لحماية الفئات الهشة والضعيفة من آثار الأزمات الاقتصادية والتضخم وارتفاع الأسعار. وقد اتسعت قاعدة هذه التحويلات خلال السنوات الأخيرة لتشمل فئات متعددة من المجتمع، في إطار سعي السلطات العمومية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر.

وتشمل هذه التحويلات بصفة أساسية:

- منح ومساعدات مالية مباشرة للأسر ذات الدخل المحدود أو المنعدم، كإعانات التضامن الوطني، ومنح ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم الأرامل والمطلقات[1].
- دعم مالي خاص للمعوزين خلال المناسبات الدينية والوطنية، مثل منحة رمضان، ومنحة الدخول المدرسي، التي تستهدف الأسر المحتاجة لتخفيف أعبائها الموسمية[2] .
- تحمل الدولة جزئيًا أو كليًا لتكاليف بعض الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن الاجتماعي، بما يخفف الضغط المالي على هذه الفئات[3].

[1] *وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، التقرير السنوي حول السياسة الوطنية للتضامن .الجزائر: وزارة التضامن الوطني، 2022، ص 30.*
[2] *بن عبو عبد القادر، مرجع سابق، ص 155 .*
[3] *المرجع نفسه، ص 157.*

- برامج الإدماج الاجتماعي والمهني التي تهدف إلى إعادة إدماج الشباب العاطلين والمعاقين في سوق العمل، عبر عقود مؤقتة أو مساعدات موجهة لإنشاء أنشطة مصغرة[1].

ورغم الأثر الإيجابي لهذه التحويلات في التخفيف من حدة الفقر ودعم القدرة الشرائية للفئات الهشة، إلا أن فعاليتها تظل محدودة أحيانًا بسبب ضعف آليات الاستهداف، ووجود تسربات نحو غير المستحقين، فضلاً عن تأثيرات السوق الموازية وارتفاع الأسعار الذي يقلص من قوة هذه المساعدات الشرائية. كما تشكل هذه التحويلات عبئًا متزايدًا على الموازنة العامة، ما يدعو إلى ضرورة إصلاح منظومة الدعم والتحويلات لضمان استدامتها ونجاعتها.

أولا: تطور التحويلات الاجتماعية وأثرها على الفقر والقدرة الشرائية في الجزائر(2024–2010)

شهدت الجزائر في العقدين الأخيرين توسعًا ملحوظًا في برامج التحويلات الاجتماعية كجزء من سياسات الحماية الاجتماعية، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم. تأتي هذه البرامج ضمن جهود الدولة لدعم الفئات الهشة والحد من الفقر وتحسين القدرة الشرائية.

ثانيا: تطور حجم التحويلات الاجتماعية[2](2024–2010)

2014–2010 : تركز الدعم على برامج مثل منحة رمضان ومنحة الدخول المدرسي، حيث كان حجم التحويلات الاجتماعية السنوية يقارب 120 مليار دينار جزائري (دج) في المتوسط.

2018–2015: شهدت زيادة تدريجية بسبب ارتفاع معدلات البطالة وتدهور القدرة الشرائية، وبلغ حجم التحويلات حوالي 180 مليار دج سنويًا مع إدخال دعم جديد للأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة.

[1] *قانون المالية 2023، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 89*

[2] *مكتب الإحصاء الوطني الجزائري(ONS) ، تقارير الفقر والقدرة الشرائية 2010-2023*

2019–2021: مع بداية تراجع أسعار النفط والأزمات الاقتصادية، تم رفع حجم الدعم بشكل استثنائي ليصل إلى حوالي 250 مليار دج سنويًا، مع توسيع الاستهداف ليشمل المزيد من الفئات الاجتماعية.

2022–2024: استقرار نسبي في حجم التحويلات مع تركيز على تحسين جودة الدعم، حيث بلغ حوالي 230 مليار دج مع التركيز على الشفافية وتحديث آليات التوزيع[1].

ثالثا: أثر التحويلات الاجتماعية على الفقر

- ساهمت التحويلات في خفض معدلات الفقر المدقع من حوالي 12% في 2010 إلى ما يقارب 7% في 2023 حسب بيانات مكتب الإحصاء الوطني.
- التحويلات حدّت من تفاقم الفقر خلال أزمات التضخم المرتفع، خاصة بين الأسر ذات الدخل المحدود.
- رغم ذلك، لا تزال هناك فئات هشة غير مغطاة بشكل كافٍ، خاصة في المناطق الريفية والنائية[2].

جدول رقم 03: يمثل حجم التحويلات الاجتماعية ونسبة الفقر المدقع من 2010 إلى 2023

السنة	حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	نسبة الفقر المدقع(%)
2010	120	12.0
2011	120	11.6
2012	120	11.3
2013	120	11.0
2014	120	10.7
2015	150	10.2

[1] قانون المالية الجزائرية، الأعداد السنوية.(2010–2024)

[2] وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، تقارير السياسة الاجتماعية، 2010–2024

السنة	حجم التحويلات الاجتماعية (مليار دج)	نسبة الفقر المدقع(%)
2016	160	9.8
2017	170	9.4
2018	180	9.0
2019	220	8.5
2020	250	8.0
2021	250	7.8
2022	230	7.5
2023	230	7.0

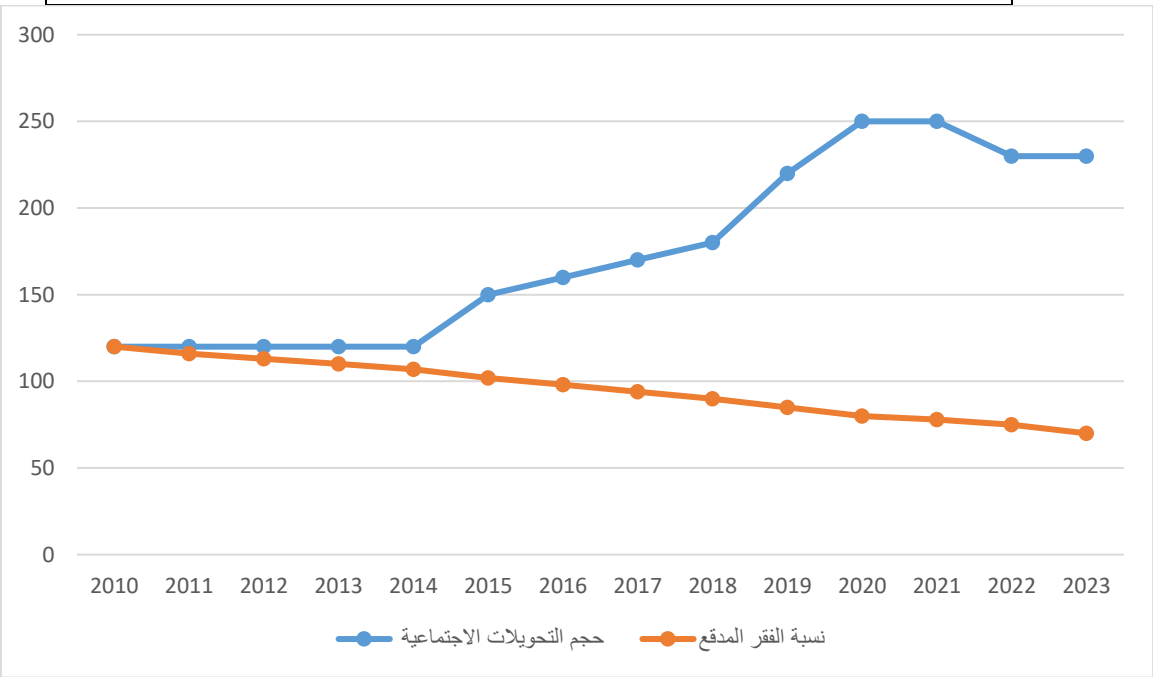

يُظهر الجدول تطور حجم التحويلات الاجتماعية ونسبة الفقر المدقع في الجزائر خلال الفترة من 2010 إلى 2023. فقد ظل حجم التحويلات الاجتماعية مستقراً عند حوالي 120 مليار دينار جزائري بين 2010 و2014، ثم شهد زيادة تدريجية ملحوظة بدءًا من 2015 حتى بلغ ذروته حوالي 250 مليار دينار في 2020 و2021، قبل أن ينخفض قليلاً إلى 230 مليار في 2022 و2023. بالتزامن مع هذا الارتفاع في حجم التحويلات، شهدت نسبة الفقر المدقع انخفاضًا مستمرًا من 12% في 2010 إلى 7% في 2023، مما يعكس تحسناً ملموساً في الوضع

الاجتماعي والاقتصادي. وتوضح العلاقة العكسية بين التحويلات الاجتماعية ونسبة الفقر أن زيادة الدعم المالي والاجتماعي الموجه للفئات الهشة ساهم بشكل فعال في تخفيض مستويات الفقر. وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في حجم التحويلات في السنوات الأخيرة، يظل الاتجاه العام نحو الحد من الفقر واضحًا، مما يؤكد أهمية الاستمرار في دعم السياسات الاجتماعية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

رابعا: تأثير التحويلات على القدرة الشرائية

- ساعدت التحويلات في تعزيز القدرة الشرائية لدى المستفيدين، حيث زادت قدرتهم على تلبية الاحتياجات الأساسية (الطعام، الصحة، التعليم).
- مع ذلك، فإن ارتفاع التضخم المستمر قلص من فعالية هذه التحويلات في الحفاظ على المستوى المعيشي، مما يستدعي مراجعة دورية لمبالغ الدعم.
- تؤكد الدراسات أن التحويلات الاجتماعية أسهمت في تحقيق استقرار نسبي في استهلاك الأسر الهشة، مما كان له أثر إيجابي على الاقتصاد الكلي.

5-3- ضبط السوق ومكافحة المضاربة

أولا: ضبط السوق ومكافحة المضاربة في الجزائر: دور السياسات والإجراءات الرقابية

تُعتبر ظاهرة المضاربة إحدى أبرز التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي في العديد من البلدان، لا سيما في الأسواق الناشئة مثل الجزائر، حيث تؤثر سلبًا على أسعار السلع الأساسية وقدرة المواطنين الشرائية. المضاربة هي ممارسة تجارية غير قانونية تهدف إلى خلق نقص مصطنع في السلع، أو التحكم في العرض بغرض رفع الأسعار بشكل مفرط وغير مبرر، مما يؤدي إلى اضطرابات في سوق الاستهلاك[1].

[1] *وزارة التجارة الجزائرية، تقارير دورية حول مراقبة الأسواق، موقع الوزارة الرسمي*

ثانيا: أبعاد المضاربة وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي

تؤدي المضاربة إلى عدة انعكاسات سلبية على الاقتصاد الجزائري منها[1] :

ارتفاع أسعار السلع الأساسية :يؤدي نقص العرض الناتج عن المضاربة إلى زيادة الطلب مقابل العرض، مما يرفع الأسعار بشكل يفوق القدرة الشرائية للأسر، خصوصًا الفئات ذات الدخل المحدود.

زيادة معدل التضخم :حيث تتسبب المضاربة في خلق ضغوط تضخمية، تؤثر على الاستقرار الاقتصادي العام.

زعزعة ثقة المستهلكين :مما قد يدفعهم إلى اللجوء إلى السوق السوداء أو الاستغناء عن بعض السلع، مما يؤثر بدوره على الإنتاج والاستهلاك الوطني.

ثالثا: الإجراءات المتخذة لضبط السوق

تتعدد أدوات ضبط السوق في الجزائر وتتنوع بين تشريعية وتنظيمية وميدانية، أهمها:

- **الإطار القانوني والتنظيمي**

تبنت الجزائر مجموعة من النصوص التشريعية، منها القانون رقم 06-03 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بمحاربة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة، والذي يُجرّم المضاربة ويحدد العقوبات المالية والسجنية على المخالفين. بالإضافة إلى ذلك، تُصدر وزارة التجارة دوريات تنظيمية تحدد الأسعار القصوى للسلع الاستراتيجية[2].

- **الرقابة الميدانية والتفتيش**

[1] *بن شريدة نذير، "تأثير المضاربة على استقرار السوق في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 45، 2020، ص 115.*
[2] *قانون مكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة رقم 06-03.(2006)*

تعتمد السلطات على فرق تفتيش ميدانية تعمل على مراقبة الأسواق المحلية الكبرى، وأسواق الجملة، لضمان التزام التجار بأسعار البيع الرسمية، وكشف أي تجاوزات أو عمليات احتكار. وقد شهدت السنوات الأخيرة تشديدًا في هذه الرقابة، خاصة خلال فترات الأزمات الاقتصادية وارتفاع الأسعار.

- **ضبط سلاسل التوريد**

يتم العمل على تحسين تنظيم سلاسل التوريد، من خلال تنسيق أفضل بين المنتجين، الموردين، والتجار، بهدف تقليل الفجوات في العرض، ومنع الاحتكار. كما تشجع الحكومة الإنتاج المحلي من خلال دعم الفلاحين والمصنعين لتقليل الاعتماد على الاستيراد[1].

- **التدخل الحكومي المباشر**

في بعض الحالات، تتدخل الدولة مباشرة عبر توفير كميات كبيرة من السلع الأساسية في الأسواق بسعر مدعوم أو عبر المتاجر العمومية، لتخفيف الضغط على السوق وامتصاص تأثير المضاربة.

- **التوعية القانونية والاقتصادية**

تعمل السلطات على نشر الوعي بين المستهلكين والتجار حول أضرار المضاربة، وحقوقهم وواجباتهم، من خلال حملات إعلامية وبرامج توعية لتعزيز ثقافة السوق الرسمية والقانون.

6-3- مشروع إصلاح الدعم

تُعد منظومة الدعم في الجزائر أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تهدف إلى حماية القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة الفئات الهشة، من خلال دعم أسعار السلع الأساسية والطاقة، إضافة إلى تقديم منح وتحويلات

[1] *تقرير البنك الدولي (World Bank) حول الاقتصاد الجزائري والتضخم، تقارير من 2018-2023*

اجتماعية. غير أن ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي، وتأثيره السلبي على المالية العامة، دفع السلطات إلى التفكير في إصلاح شامل لهذه المنظومة من أجل تحقيق استدامتها وتحسين كفاءتها.

أولا: دوافع إصلاح الدعم

شهد الاقتصاد الجزائري عدة تحديات في العقد الأخير، أهمها[1]:

- ارتفاع فاتورة الدعم الحكومي :حيث بلغ دعم الطاقة والمواد الأساسية نسبة كبيرة من الميزانية، ما أدى إلى ضغوط مالية على الخزينة العامة.
- تراجع أسعار النفط :المصدر الرئيسي للدخل الوطني، ما قلص موارد الدولة.
- تزايد معدلات التضخم وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطنين.
- سوء استهداف الدعم :حيث يستفيد من الدعم نسبة كبيرة من الطبقات غير المستحقة، مما يضعف العدالة الاجتماعية.

[1] *بن عبوعبد القادر .، مرجع سابق، ص 172.*

ثانيا: أهداف مشروع الإصلاح

يهدف مشروع إصلاح الدعم في الجزائر إلى[1]:

1. ترشيد الإنفاق العام من خلال تقليص الدعم المباشر على السلع والطاقة غير المستهدف بدقة.
2. تحسين استهداف الفئات الهشة عبر تعويضهم مباشرة من خلال برامج تحويلات نقدية أو دعم موجه.
3. تشجيع الاستخدام الرشيد للطاقة والسلع المدعومة لتقليل الهدر.
4. تحفيز تنمية الاقتصاد الوطني من خلال تحرير بعض الأسعار تدريجياً لتعكس تكلفة الإنتاج الفعلية.
5. تقليل العجز المالي للدولة وتعزيز الاستدامة المالية.

ثالثا: مكونات مشروع الإصلاح

يتضمن الإصلاح عدة محاور رئيسية[2]:

- إعادة هيكلة دعم الطاقة :تقليل تدريجي للدعم على الوقود والكهرباء، مع رفع تدريجي للأسعار بما يتماشى مع تكاليف الإنتاج والتوزيع.
- تعزيز آليات الدعم الاجتماعي :إنشاء صندوق دعم خاص يوجه المساعدات المالية المباشرة للأسر ذات الدخل المحدود عبر برامج الكاش ترانسفير.
- ضبط آليات الاستيراد والتوزيع للمواد المدعومة لضمان وصولها إلى المستهلك النهائي.
- تطوير البنية التحتية لمراقبة الأسعار وضبط السوق.

[1] *وزارة المالية الجزائري، مشروع قانون المالية 2021: تقرير تقديمي .الجزائر: مطبعة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2021*

[2] *البنك الدولي.، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: تقييم السياسات الاجتماعية والدعم .تقرير قطري، البنك الدولي، 2020.*

رابعا: التحديات التي تواجه الإصلاح

- المقاومة الاجتماعية والسياسية :حيث يخشى المواطنون من آثار ارتفاع الأسعار على مستوى معيشتهم.
- صعوبة تحديد المستحقين بدقة بسبب ضعف أنظمة المعلومات والبيانات.
- ضرورة توفير بدائل اقتصادية واجتماعية قبل التحرير الكامل للأسعار.
- التأثير المحتمل على التضخم والقدرة الشرائية في المدى القصير.

مشروع إصلاح الدعم يشكل خطوة استراتيجية أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر، لكن نجاحه يعتمد على حسن التخطيط والتنفيذ، وتوفير شبكة أمان اجتماعية فعالة، بالإضافة إلى التواصل المستمر مع المواطنين لتجاوز مخاوفهم وتعزيز الدعم الشعبي للإصلاحات.

خلاصة:

تُبرز دراسة تطور قوانين المالية في الجزائر آثارها المباشرة على السوق الاستهلاكي والقدرة الشرائية للمواطن، حيث عرفت هذه القوانين تحولات استهدفت التكيف مع الأزمات الاقتصادية، خصوصًا بعد تراجع عائدات النفط. وقد انعكس ذلك على نمط استهلاك المواطن ومستوى الأسعار. وفي مواجهة هذه التحديات، اتخذت الدولة عدة إجراءات لدعم القدرة الشرائية، أبرزها مواصلة سياسة دعم الأسعار، تقديم المنح الاجتماعية، وتحسين استهداف الدعم لصالح الفئات الهشة.

خاتـــمـــة

خاتمة:

ختاما لهذه الدراسة، يمكن القول إن تحليل العلاقة بين قانون المالية والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2022 قد كشف عن جملة من الاختلالات والتحديات التي تعيق تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي المنشود. لقد بيّنت الدراسة أن قوانين المالية، بصفتها الأداة القانونية الأساسية لتجسيد السياسات الاقتصادية للدولة، لم تكن دائمًا فعالة في حماية القدرة الشرائية للمواطن، بل إن العديد من التدابير التي اتُخذت، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية مثل انهيار أسعار النفط في 2014 وجائحة كوفيد-19، كانت ذات طابع ظرفي، وافتقرت في كثير من الأحيان إلى بُعد استراتيجي وهيكلي يعالج المشكلات من جذورها.

كما أظهرت النتائج أن القدرة الشرائية شهدت تدهورًا مستمرًا نتيجة ارتفاع معدلات التضخم، وتراجع قيمة الدينار، وضعف الأجور الحقيقية، وهي عوامل لم تتمكن قوانين المالية المتعاقبة من السيطرة عليها بفعالية، بل ساهمت أحيانًا في تعميق الأزمة نتيجة التوجه نحو الضغط على النفقات العمومية وتقليص الدعم الاجتماعي دون توفير بدائل واضحة.

في المقابل، كشفت الدراسة أيضًا عن بعض الإيجابيات، من بينها محاولة الدولة، خاصة في السنوات الأخيرة، تبني منهجيات جديدة في إعداد قانون المالية ترتكز على التسيير بالأهداف والبرامج، وتضمين بنود لدعم المؤسسات الناشئة وتحفيز الاستثمار، إلا أن هذه الخطوات لا تزال في بداياتها وتحتاج إلى متابعة وتقييم دقيقين.

وعليه، فإن تعزيز القدرة الشرائية في الجزائر لا يمكن أن يتم بمعزل عن إصلاح شامل للسياسات المالية والاقتصادية، يقوم على تنويع مصادر الدخل، التحكم في التضخم، دعم الإنتاج الوطني، وتوجيه الإنفاق العمومي نحو قطاعات منتجة وخدمات أساسية تمس الحياة اليومية للمواطن.

وفي الختام، فإن نجاح قانون المالية في تحقيق أهدافه الاجتماعية والاقتصادية يتوقف على مدى واقعيته، شفافيته، ومرونته في التكيف مع المتغيرات، فضلًا عن ضرورة إشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في عملية إعداد السياسات المالية لضمان عدالة أكبر وفعالية أوسع في تحسين ظروف معيشة المواطن الجزائري

اختبار الفرضيات:

انطلقت الدراسة من فرضيتين أساسيتين تتعلقان بتأثير قوانين المالية على القدرة الشرائية للمواطنين، وبأهمية العوامل الاقتصادية الكلية مقارنة بالتدابير القانونية فقط. تم اختبار هاتين الفرضيتين بالاعتماد على نتائج الدراسة والتحليل المستخلص.

الفرضية الأولى: ***تؤثر قوانين المالية بشكل مباشر على القدرة الشرائية للمواطنين من خلال ما تتضمنه من إجراءات ضريبية، إنفاق عام، ودعم اجتماعي.***

- أظهرت الدراسة أن قوانين المالية تشمل أدوات مهمة مثل الإجراءات الضريبية، الإنفاق العام، والدعم الاجتماعي، التي تؤثر بشكل مباشر على القدرة الشرائية.
- مع ذلك، تبين أن هذه القوانين لم تكن فعالة بالقدر الكافي في حماية القدرة الشرائية، بسبب الطابع الظرفي لبعض الإجراءات، وضعف استدامة الدعم، وضعف التنسيق والتطبيق.

بناءً عليه، الفرضية صحيحة جزئيًا؛ حيث توجد علاقة تأثير مباشر، لكنها محدودة بفعالية تنفيذ القوانين وجودة السياسات.

الفرضية الثانية: ***القدرة الشرائية في الجزائر تتأثر أكثر بالعوامل التضخمية وتقلبات سعر الصرف مقارنة بالإجراءات القانونية فقط.***

- بينت الدراسة أن العوامل الاقتصادية الكلية، مثل ارتفاع معدلات التضخم، تقلبات سعر الصرف، وتراجع قيمة الدينار، كان لها التأثير الأكبر على تدهور القدرة الشرائية.
- التدابير القانونية لم تستطع السيطرة على هذه العوامل أو التخفيف من آثارها بشكل فعّال، ما يجعل التأثير الاقتصادي الكلي هو الأبرز.

لذلك، تم تأكيد صحة هذه الفرضية بشكل كامل، حيث تفوق تأثير العوامل الاقتصادية الكلية تأثير القوانين المالية فقط على القدرة الشرائية.

استنتاج:

- هناك تأثير مباشر لقوانين المالية على القدرة الشرائية، لكنه محدود وغير كافٍ دون دعم إصلاحات هيكلية فعالة.
- العوامل الاقتصادية الكبرى مثل التضخم وتقلبات سعر الصرف تلعب الدور الحاسم في تحديد مستوى القدرة الشرائية للمواطنين.
- بالتالي، توصيات الدراسة تركز على ضرورة دمج الإجراءات القانونية مع سياسات اقتصادية كلية متوازنة وشاملة لضمان تحسين القدرة الشرائية وتحقيق التنمية المستدامة.

نتائج الدراسة

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المهمة التي توضح طبيعة العلاقة بين قوانين المالية والقدرة الشرائية للمواطن الجزائري خلال الفترة من 2010 إلى 2022، وهي كما يلي:

1. **عدم استقرار السياسة المالية** :أظهرت الدراسة أن قوانين المالية اتسمت في الغالب بقرارات ظرفية واستجابة آنية للأزمات، مثل انهيار أسعار النفط سنة 2014 وجائحة كوفيد-19، دون معالجة هيكلية طويلة الأمد.
2. **تدهور القدرة الشرائية** :سُجل تراجع مستمر في القدرة الشرائية نتيجة التضخم، وتراجع قيمة الدينار، وضعف الأجور الحقيقية، وهي عوامل لم تنجح قوانين المالية في كبحها أو التخفيف من آثارها بشكل فعّال.
3. **ضغط النفقات العمومية وتقليص الدعم** :اعتمدت بعض قوانين المالية على خفض الإنفاق العام وتقليص الدعم الاجتماعي، خاصة في الفترات الحرجة، دون تقديم بدائل اجتماعية واقتصادية كافية لحماية الطبقات الهشة.
4. **محدودية فعالية التدابير المالية** :رغم إدراج بعض التدابير لدعم الاستثمار والمؤسسات الصغيرة، إلا أن فعاليتها بقيت محدودة بسبب غياب متابعة دقيقة وبيئة اقتصادية غير محفزة بالقدر الكافي.

5. **محاولات إصلاحية حديثة** :تم رصد بوادر إصلاحات إيجابية في إعداد قوانين المالية في السنوات الأخيرة، منها اعتماد منهجية التسيير حسب الأهداف والبرامج، ودعم بعض المبادرات الاقتصادية الناشئة، لكنها لا تزال في مراحلها الأولى وتحتاج إلى ترسيخ وتقييم مستمر.
6. **غياب مشاركة فعلية للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين** :بيّنت الدراسة ضعف إشراك الشركاء الاجتماعيين في صياغة السياسات المالية، ما أثر على فعالية هذه القوانين في تلبية الحاجات الحقيقية للمواطنين.

انطلاقًا من النتائج المستخلصة من هذه الدراسة، وحرصًا على تحسين أثر قوانين المالية في حماية القدرة الشرائية وتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم صناع القرار في تبني سياسات أكثر فعالية واستدامة.

التوصيات

صياغة رؤية استراتيجية شاملة للسياسة المالية عن طريق وضع قوانين مالية متناسقة مع خطة تنموية طويلة المدى، تهدف إلى تنويع الاقتصاد وتقليل التبعية لعائدات المحروقات.

التحكم في التضخم واستقرار الأسعار بتعزيز التنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضبط التضخم، ودعم الإنتاج الوطني للحد من ضغوط الأسعار.

إصلاح منظومة الدعم الاجتماعي بالانتقال التدريجي من الدعم الشامل إلى الدعم الموجه، لضمان استفادة الفئات الهشة، مع تطوير آليات فعالة لرصد المستفيدين.

رفع القدرة الشرائية للمواطن بمراجعة منظومة الأجور وربطها بمستويات الأسعار ومعدلات الإنتاجية، مع تحسين الخدمات الأساسية لتخفيف الأعباء المعيشية.

توجيه الإنفاق العمومي نحو القطاعات المنتجة يتم بإعطاء الأولوية للاستثمارات التي تولّد الثروة ومناصب الشغل، خاصة في مجالات الصناعة، الفلاحة، والسياحة.

يوصى بتحفيز الاستثمار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق تقديم حوافز ضريبية ومالية مستدامة، وتسهيل الحصول على التمويل، مع توفير بيئة أعمال محفزة وآليات متابعة فعالة.

تعزيز الشفافية والمساءلة في تسيير المالية العمومية بنشر تقارير دورية مفصلة حول تنفيذ الميزانية، وتفعيل الرقابة البرلمانية والمجتمعية لضمان النزاهة وحسن التسيير.

إشراك الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في إعداد السياسة المالية بتوسيع دائرة التشاور مع النقابات، منظمات أرباب العمل، وجمعيات المجتمع المدني لضمان سياسات مالية أكثر عدالة وواقعية.

تطوير القدرات المؤسساتية عن طريق الاستثمار في تكوين وتأهيل الكفاءات المكلفة بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، بما يعزز فعالية التسيير حسب الأهداف والنتائج.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب

- أحمد زكي بدوي .*مبادئ الاقتصاد العام* .القاهرة: دار الفكر العربي، 2010.
- أمين رشيد كنونة .*الاقتصاد الدولي* .مطبعة جامعة بغداد العراق، الطبعة الأولى، 1980.
- بسام الحجار .*نظام النقد العالمي وأسعار الصرف* .بيروت: دار المنهل البناني، 2009.
- بن عمارة، فريدة .*المالية العامة: النظرية والتطبيق* .الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2016.
- بن ناصر، يوسف .*القانون المالي: مبادئ وأحكام* .الجزائر: دار الخلدونية، 2020.
- بوديار، عبد القادر .*المالية العامة والتشريع المالي* .الجزائر: دار الهدى، 2019.
- جورج، أوسكار .*المالية العامة* .ترجمة عبد العزيز الكحلاوي. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 2010.
- دريد كامل الشبيب .*المالية الدولية* .الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- سعدي عبد القادر .*المالية العامة وتحليل السياسات المالية في الجزائر* .الجزائر: دار الهدى.
- السيد متولي عبد القادر .*الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات* .ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، 2011.
- عبد العزيز حجازي .*الاقتصاد العام* .القاهرة: دار النهضة العربية، 2006.
- لحلو موسى بوخاري .*سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية* .مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.
- مصطفى النشار .*الاقتصاد الكلي* .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2012.
- موسى سعيد مطر وآخرون .*التمويل الدولي* .عمان: دار الصفاء للنشر، 2008.

الأطروحات العلمية

- بوادي سليمة .*محاولة نمذجة سلوك سعر صرف الدولار أورو دراسة قياسية (2000-2012)*. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013.
- حاكم إكرام .*أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية* .مذكرة ماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2020-2021.
- راوي دنيا ورابح، بختية .*أثر التضخم المالي على القدرة الشرائية* .مذكرة ماستر، جامعة ابن خلدون تيارت، 2018.
- عبد الجليل هجيرة .*أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري* .مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011/2012.
- كو حركات بوعلام .*أثر السياسة النقدية على نظام سعر الصرف في الجزائر للفترة 1990-2008* .مذكرة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2010/2011.

التقارير

- البنك الدولي .*Public Expenditure Review: Algeria*. واشنطن: البنك الدولي، 2020.
- البنك الدولي .*الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: تقييم السياسات الاجتماعية والدعم* .البنك الدولي، 2020.
- البنك الدولي .*تقرير الاقتصاد الجزائري والتضخم* .(2018-2023)
- صندوق النقد الدولي .*Algeria: Fiscal Transparency Evaluation*. واشنطن: صندوق النقد الدولي، 2022.
- مكتب الإحصاء الوطني الجزائري .(ONS) *تقارير الفقر والقدرة الشرائية 2010-2023*.
- وزارة التجارة الجزائرية .*تقارير دورية حول مراقبة الأسواق*.

- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة .*التقرير السنوي حول السياسة الوطنية للتضامن*.2022 .
- وزارة المالية الجزائرية .*تقرير السياسة المالية للسنوات 2016-2017* .الجزائر: وزارة المالية، 2018.
- وزارة المالية الجزائرية .*تقرير السياسة المالية ودور الدعم في حماية القدرة الشرائية*.2022 .
- وزارة المالية الجزائرية .*تقرير تنفيذ الميزانية* .(2021-2022)

المجلات العلمية

- براهيمي، سميرة. "أثر قوانين المالية على القدرة الشرائية في الجزائر: دراسة تحليلية من 2015 إلى 2020 ." *مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة*، العدد 17، 2021.
- بن داود، محمد. "تحليل أثر سياسات الأجور والمعاشات على القدرة الشرائية في الجزائر ."*مجلة الاقتصاد الجزائري*، 2021، العدد 15.
- بن صاري، ناصر. "تحول منهجية إعداد قانون المالية في الجزائر ."*مجلة الدراسات المالية والاقتصادية*، 12(2)، 2021.
- بن عيسى، نوال. "تطور السياسة المالية في الجزائر وأثرها على الطلب الداخلي ."*مجلة دراسات اقتصادية*، العدد 9، 2020.
- بوحفص، فوزي. "إدماج التكنولوجيات الحديثة في تنفيذ الميزانية العمومية في الجزائر ."*مجلة الدراسات الاقتصادية والتكنولوجية*، 12(2)، 2023.
- خليف، مراد. "أثر قانون المالية في تسيير المالية العامة في الجزائر ."*مجلة العلوم القانونية والسياسية* 12، عدد 2.(2021)
- دردار، سليمة. "أثر سياسة دعم الأسعار على تحسين القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر ."*مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة*، 5(1)، 2016.

- زروقي، عبد النور. "العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية في الجزائر ."*المجلة الجزائرية للمالية والاقتصاد*، العدد 10، 2018.
- علالي، أسماء. "تحليل مستفيض لمضامين قانون المالية الجزائري لعام 2023 ."*مجلة الدراسات الاقتصادية والتنمية المستدامة*، 15(1)، 2023.
- عوفي، بلال. "تحليل قانون المالية التكميلي لعام 2020 في ظل جائحة كوفيد-19 ."*مجلة الاقتصاد والسياسة العامة*، 8(1)، 2021.
- قشي، فوزية. "أثر تقليص الدعم الحكومي على سلوك المستهلك الجزائري ."*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*، العدد 36، 2021.

القوانين والمراسيم

- القانون رقم 88-02 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق بالتوجيه والتخطيط المالي في الجزائر .*الجريدة الرسمية*، العدد 3، 1988.
- قانون المالية الجزائرية.(2010-2024)
- قانون المالية 2021 .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 83، 2020.
- قانون المالية 2023 .*الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية*، العدد 89، 2023.
- قانون مكافحة الاحتكار والممارسات المنافية للمنافسة رقم 06-03.(2006)
- المرسوم الرئاسي الخاص بزيادات المعاشات. وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2021.

المراجع باللغة الأجنبية

- Ait Ali, Mohamed. *Fiscal Reforms in Algeria: Evolution and Impact of the Finance Law 2010-2024*. Berlin: Springer, 2023.

- Blanchard, Olivier, & Johnson, David R. *Macroeconomics* (6th ed.). Pearson Education, 2012.
- Chikhi, Samir. "Algeria's Budgetary Reforms and their Influence on Economic Development." *Journal of African Economic Policy* 39, no. 2 (2022).
- Dornbusch, Rudiger, Fischer, Stanley, & Startz, Richard. *Macroeconomics* (12th ed.). McGraw-Hill Education, 2014.
- Krugman, Paul R., & Obstfeld, Maurice. *International Economics: Theory and Policy* (11th ed.). Pearson, 2018.
- Lahlou, Ahmed. "The Impact of Public Finance Law on Economic Stability in Algeria." *International Journal of Public Sector Economics* 45, no. 3 (2021).
- Mishkin, Frederic S. *The Economics of Money, Banking and Financial Markets* (12th ed.). Pearson Education, 2019.
- Rogoff, Kenneth S. "The Purchasing Power Parity Puzzle." *Journal of Economic Literature* 34(2), 1996.
- The impact of augmentation wages public based on the purchasing power of households in Algeria. *IJBED*, Volume 02 Issue 1, 2014.